بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربيّة وآدابها

العوامل اللفظيّة في النحو العربي

إعداد الطالب

إسماعيل مسلّم حميدي الأقطش

إشـــراف

الدكتور محمّد خلف الهزايمة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص

(اللغة والنحو)

لجنة المناقشة

الدكتور محمد خلف الهزايمة	مشرفاً
الدكتور رسلان أحمد بني ياسين	عضواً
الدكتور فارس فندي بطاينة	عضواً
الدكتور علي موسى الشوملي	عضواً

تاريخ مناقشة الرسالة ١٨/٥/٢٠٠٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الملخص	هـ
الشكر والتقدير	و
المقدمة	١
التمهيد: نشأة نظرية العامل ومفهومها وأركانها	٤
١. نشأة نظرية العامل	٥-٧
٢. البناء النظري لنظرية العامل	٨
٢.أ. تعريف المصطلح	٨
٢.ب. أركان نظرية العامل	٨
٢.ب.١. العامل	٩
٢.ب.٢. المعمول	٩
٢.ب.٣. أثر العامل (الحركة الإعرابية)	٩
٢.ب.٤. أمثلة تطبيقية توضّح أثر العامل في المعمول	١٠
٣. أحكام نظرية العامل	١١
٤. أنواع العوامل	١٢
الفصل الأوّل: أقسام العوامل اللفظية	١٤
١. تقسيم عبد القاهر الجرجاني	١٥
١.أ. العوامل اللفظيّة السماعيّة	١٥
١.ب. العوامل اللفظيّة القياسيّة	١٦
٢.تقسيم العوامل باعتبار نوع الكلمة	١٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.أ. الأفعال	١٧
٢.أ.١. مفهوم الأفعال وأهميتها	١٧
٢.أ.٢. أنواع الأفعال	١٨–٢٣
٢.أ.٣. رأي النحاة في الأفعال العاملة	٢٣
أ. الأفعال عند الخليل بن احمد الفراهيدي	٢٣
ب. الأفعال عند ابن السرّاج	٢٤
ج. الأفعال عند ابن جني	٢٤
٢.ب. الأسماء	٢٦
٢.ب.١. مفهوم الأسماء وعلّة عملها	٢٧
٢.ب.٢. أقسام الأسماء العاملة	٢٩
٢.ج. الحروف العاملة	٣٦
٢.ج.١. مفهوم الحرف في اللغة	٣٧
٢.ج.٢. تقسيمات النحاة للحروف العاملة	٣٨–٤٨
• خاتمة الفصل الأوّل	٥١–٥٢
الفصل الثاني: خلافات النحاة في ميدان العوامل اللفظية	٥٣
١. الاختلاف في عوامل بعض المرفوعات	٥٣
١.أ. القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور	٥٣–٥٦
١.ب. القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا	٥٦–٥٨
١.ج. عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة	٥٩–٦٠
٢. الاختلاف في عوامل بعض المنصوبات	٦١
٢.أ. القول في عامل النصب في المفعول	٦١–٦٤
٢.ب. القول في عامل النصب في المفعول معه	٦٤–٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.ج. عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة	٦٨-٧١
٣. الاختلاف في الأدوات العاملة	٧١
٣.أ. القول في رافع الخبر بعد "إن" المؤكّدة واخواتها	٧١-٧٥
٣.ب. واو "رُبّ" هل هي التي تعمل في الجر؟	٧٥-٧٩
٣.ج. هل تنصب "حتى" الفعل المضارع بنفسها؟	٧٩-٨٣
• **خاتمة الفصل الثاني**	٨٤
الفصل الثالث: تأثير العوامل اللفظية في الدرس النحوي	٨٥
مقدّمة	٨٥
١. التأثير في المنهجيّة	٨٦-٩٤
٢. التأثير في المنهج	٩٤
٢.أ. إغناء فن المناظرات النحوية	٩٤-٩٧
٢.ب. التنازع	٩٧
٢.ب.١. مفهوم التنازع	٩٧
٢.ب.٢. شروط التنازع	٩٨
٢.ب.٣.أقسام التنازع في العمل	٩٩
٣. الاشتغال	١٠١
٣.أ. مفهوم الاشتغال وأركانه	١٠١
٣.ب. شروط الاشتغال	١٠٢
٣.ج. أقسام الاشتغال	١٠٣
٤. العلّة النحوية	١٠٦
٤.أ. المفهوم والنشأة	١٠٦
٤.ب. اثر العامل اللفظي في العلّة النحوية	١١٠-١١٦
٥. التأويل النحوي	١١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥.أ. التقدير	١١٦
٥.ب. مراعاة المحل أو الموضع	١١٨
• خاتمة الفصل الثالث	١٢٠-١٢١
الفصل الرابع: المسار النقدي للعوامل اللفظيّة	١٢٢
١. المحاولات النقدية القديمة	١٢٢
١.أ. ابن جني	١٢٣
١.ب. عبد القاهر الجرجاني	١٢٥
١.ج. محاولة قطرب	١٢٨
١.د. محاولة ابن مضاء القرطبي	١٣٠
٢. المحاولات النقدية الحديثة	١٣٤
٢.أ. محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى	١٣٤-١٣٦
٢.ب. محاولة الدكتور ابراهيم انيس	١٣٦-١٤٠
٢.ج. محاولة الدكتور تمام حسّان	١٤٠-١٥١
• خاتمة الفصل الرابع	١٥٢-١٥٣
الخاتمة العامة	١٥٤-١٥٦
قائمة المصادر والمراجع	١٥٧
الملخص بالإنجليزية	١٦٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخّـــص

تتناول هذه الرسالة عبر فصولها الأربعة العوامل اللفظية في النحو العربي، إذ يستطيع المتلقّي أن يُلمّ بظروف نشأة نظرية العامل، وأن يعي الأقسام المختلفة للعوامل اللفظية، وعلاقة كل قسم بالآخر، وفلسفة عمل كل قسم، ومدى تأثيره في السّياق اللغوي.

ومن الأمور الأساسيّة التي أبرزتها الرسالة خلافات النحاة في العوامل اللفظية، خصوصاً فيما يتعلّق بعوامل بعض المرفوعات،والمنصوبات، والمجرورات، وأكّدت الرسالة هامشيّة هذه الخلافات، وانعدام تأثيرها في تشكيل البنية الأساسية للنحو العربي.

وتناولت الرسالة أيضاً تأثير العوامل اللفظية في الدرس النحوي على صعيدي المنهجيّة والمنهج. ومن خلال هذا يستطيع المتلقي أن يُلمّ ببعض الموضوعات أو المضامين النحوية التي ساهمت نظرية العامل في نشأتها أو تطورها.

ولعل أهم ما تناولته الرسالة المسار النقدي الذي تعرضت له العوامل اللفظية قديماً وحديثاً؛ فقد جاء الفصل الرابع مستعرضاً أهمّ الآراء النقدية التي واجهت نظرية العامل، وكاشفاً مدى نجاح هذه الآراء في بلورة نظرية بديلة في النحو العربي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

أتوجّه بوافر الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيّز الوجود. وأشكر أيضاً جميع أساتذتي في كلّية الآداب في جامعة اليرموك؛ فقد كانت دروسهم ومحاضراتهم عوناً لي في إنجاز هذه الرسالة، ومرجعاً مُهمّاً كلما ضاقت بي السبل وغامت معالم العمل. وأخصّ بالشكر الدكتور المشرف محمد الهزايمة الذي لعب دوراً مهمّاً في تشكيل الرسالة على الوجه التي هي عليه، كما كان له فضل مساعدتي في اختيار الموضوع، خصوصاً وأنه من المتحمّسين لنظرية العامل، وقناعته فيها كبيرة.

ولا يفوتني أن أشكر من سهّل لي الطريق، وساعد في مجال البحث عن المعلومة، وأخصّ بالشكر الأستاذ غالب المسعود،مدير مكتبة جامعة العلوم التطبيقية، والإخوة في مكتبة عبد الحميد شومان العامّة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدّمـــــة

لا شكّ أنّ النحو العربي نشأ وتطوّر في بيئة إسلاميّة عامّــة أنتجـت مجموعـة مـن العلـوم تباينت في دواعي نشأتها وتطورّها، وفي وجوه تأثّرها وتأثيرها. ولا يكاد الحديث عن نشأة النحـو العربي يخلو من الحديث عن الأسباب التي كانت وراء هذه النشأة، وتكاد كلّها تـتركّز في قضيّـة "اللحن" الذي رآه القدماء خطراً على العربيّة وعلى القرآن الكريم. ولم يكن هاجس النحاة مقتصراً على وضع ضوابط الصحّة والخطأ في كلام العرب فحسب؛ فقد بحثوا في كل ما يفيد في اسـتنطاق النّص، وفي ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصـوص، باعتبـاره أعلـى مـا في العربيّـة مـن بيان.

ولقد كانت العلامة الإعرابية أوفـر العنـاصر النحويـة حظـاً مـن اهتمـام النحـاة، فجعلـوا الإعراب نظرية كاملة سمّوها نظرية العامل التي استندت فلسفتها على وجود ثنائية تفسّر فهمـهم للسياق اللغوي؛ فدارت أحاديثهم حـول العـامل والمعمـول، فالعـامل يؤثّـر في المعمـول، والعلامـة الإعرابيّة هي نتاج هذا الأثر.

ثمّ تنبّه النحاة إلى أنّ العامل لا يؤثّر في جميع عناصر السياق اللغوي؛ فما طاله أثر العامل يدخل ضمن نطاق الإعراب، وما استعصى على ذلك يدخـل ضمـن نطـاق البنـاء. وهـذا يعـني أنّ مجال عمل العامل يكون في المعرب من الألفاظ أو التراكيب. وقد أدّت تأمّلات النحاة فيما اعتبروه مُعرباً إلى تقسيم العامل إلى لفظي ومعنويّ، واعتبروا العـامل اللفظـي هـو الأسـاس، وعليـه وحـده قامت أسس نظريّة العامل وتفريعاتها، وعلى هذا تبدو دراسة العوامل اللفظيّة الباب الأنسب لفهم طبيعة النحو العربي كما رسمها قدماء النحاة.

وأنا في دراستي هذه لا أدّعـي السـبْق في هـذا المضمـار؛ فكثـير مـن الدراسـات الجامعيـة تناولت في متونها نظرية العامل بشكل أو بآخر، وقـد عـثرت في مكتبـة الجامعـة الأردنيّـة علـى ثلاث رسائل تمحورت متونها حول هذا الموضوع تحديداً، الرسالة الأولى بعنوان: " نظرية العامل في النحو العربي عرضا ًونقداً"، للباحث وليد عاطف الأنصاري، نوقشت في جامعة اليرموك عـام ١٩٨٨، وقد تطرّق الباحث فيها إلى نظرية العامل من وجهة نظر قدماء النحـاة، وأبـرز خلافـات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

النحاة في تحديد عوامل بعض المركّبات اللغوية، كما تناول آراء بعض المحدثين الذين تناولوا نظرية العامل بالنقد والتجريح.

والرسالة الثانية بعنوان: " ظاهرة إلغاء العمل في الدّرس النحوي"، للباحث يونس سويلم عوده، نوقشت أيضاً في جامعة اليرموك عام ١٩٩٦، ركّز فيها الباحث على مواضع الإلغاء في الدرس النحوي عموماً، والرسالة في مجملها تتناول جانباً من نظريّة العامل يتعلّق بتحديد مجالات القوّة والضّعف للعوامل وفقاً لمكان ورودها في السياق اللغوي، وعلاقاتها مع عناصر السياق الأخرى.

وأما الرسالة الثالثة فهي بعنوان: " نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني"، للباحث حسن عبد الكريم شحود، نوقشت في جامعة تشرين السورية عام ١٩٩٧، تحدثّ فيها الباحث عن أقسام العوامل ومجالات عملها، وربط النظريّة بقضيتي الحدث والزمن من وجهة نظر اللغوي المشهور ابن جني مبرزاً فهم ابن جني الخاص لنظرية العامل من خلال محاولاته التصحيحية لما اعتبره خللاً فيها.

ومع أنني أفدت من مجمل هذه الدراسات، إلا أن منهج عملنا قام على ثلاثة ضوابط: تاريخي، وموضوعي، ونقدي، إذ لا يُعقل أن يخوض المرء في موضوع لا علم له به، ويتكلّم في فروعٍ لا يعرف أصولها، ويناقش تفاصيل لا تصوّر عنده لمجملاتها. وبناءً على هذا كان تقسيم الرسالة وتوزيع مادّتها على النحو التالي:

أ. لا بد من تمهيد أتعرّض فيه لنشأة نظرية العامل، مُبرزاً مفهومها، وأركانها، وأحكامها، ومكانة العوامل اللفظية فيها، موضحاً ذلك بأمثلة تطبيقيّة توضّح أثر العامل في المعمول.

ب. فإذا ما استوعب المتلقّي مفاهيم نظريّة العامل، ومكانة العوامل اللفظية فيها، فقد اصبح المجال رحباً للحديث عن أقسام العوامل اللفظية، وتوضيح منهجية النحاة في هذا التقسيم، وعرض نظرتهم الفلسفيّة إلى كل قسم. وعلى هذا نهض الفصل الأوّل.

ج. فإذا ما عرف المتلقي العوامل اللفظية بأقسامها المختلفة، رأيت أنه من المناسب أن نخصّص الفصل الثاني للحديث عن خلافات النحاة في هذا الميدان، وبذلك تكتمل الصورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشمولية للعوامل اللفظيّة بما لها وما عليها؛ فكان أن أبرزت الاختلاف في عوامل بعض المرفوعات، وفي عوامل بعض المنصوبات، ثم الاختلاف في بعض الأدوات النحوية العاملة.

د. وإذا ما اتضحت العوامل اللفظية بأقسامها المختلفة، وعُرفت الخلافات المثارة حولها، رأيت أن أحدّد المكانة التي تشغلها هذه العوامل في النحو العربي، وذلك من خلال الحديث عن تأثيرها في النحو العربي؛ فكان الفصل الثالث الذي تناولت فيه دور العوامل اللفظية في منهجيّة النحو العربي ومنهجه؛ ففي الأمر الأوّل استعرضت تقسيم النحاة للأبواب النحوية كما وردت في كتبهم، وفي الأمر الثاني تحدثت عن موضوعات نحويّة رأيت أنّ نظريّة العامل كانت سبباً في نشأتها أو تطورها.

هـ. ولمّا كانت كل نظرية عرضة للنقد أو التطوير أو التبديل، فقد خصصت الفصل الرابع للحديث عن المسار النقدي الذي واجهته العوامل اللفظية، ونظرية العامل بوجه عام، منذ بداية ظهورها على السّاحة النحوية حتى عصرنا هذا. ولضرورات التقسيم المنطقي، رأيت أن يندرج هذا الفصل تحت عنوانين كبيرين: المحاولات النقدية القديمة، والمحاولات النقدية الحديثة.

ثم لا بُدّ بعدُ من عناصر تكمّل هذا البحث، وتكسبه صفة الرسائل العلمية الجامعيّة، من مقدّمة هنا، وخاتمة هناك، وملاحق وفهارس ونحوها.

وغلب على جهدي في هذه الرسالة منهج تحليلي داخلي، يقوم ابتداءً على دراسة النصوص والمقارنة بينها، ثم اصطفاء أنسبها، وإسقاط ما لم يكن كذلك، ثم عرضها مرتّبة بترتيب منطقي لا أنظر فيها إلى مواضعها في أصولها، ولكن إلى تناغمها وترابطها بحيث يسوق السابق اللاحق، وتحقق مجتمعة الغرض المقصود من إيرادها.

ولم أقتصر على هذا القدر من النقل والتحليل، ولكنني شاركت برأيي في كثير من الأحيان، وأبرزتُ عناصر الموضوع الأساسيّة التي اشتمل عليها كل فصل.

أرجو أنني قد قدّمت بدراستي هذه خدمة لدراسي النحو العربي، والمهتمّين بالعلاقة بين النحو التقليدي ونظريات النحو المعاصرة، كما أرجو أن أكون قد وُفّقت بالكشف عن جوانب جديدة في هذا المجال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التّمهيـــد

نشأة النظرية ومفهومها وأركانها

١. نشأة نظرية العامل

٢. البناء النظري للنظرية

٢. أ. تعريف المصطلح

٢.ب. أركان نظرية العامل

٢.ب.١. العامل

٢.ب.٢. المعمول

٢.ب.٣. الأثر

٢.ب.٤. أمثلة تطبيقية توضّح أثر العامل في المعمول

٣. أحكام نظرية العامل

٤. أنواع العوامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد

لعلّ من المفيد قبل الشروع في كتابة هذه الرسالة، أن نتحدّث عن ثلاثة جوانب أساسيّة، رأينا أنّها تُطلع المتلقّي على معلومات يحتاجها بُغية التعرّف إلى ماهيّة نظرية العامل، واستيعاب مكانتها في النحو العربي.

وتشمل هذه الجوانب نشأة هذه النظريّة ضمن النشأة التأريخية للنحو العربيّ عموماً، وتشمل، أيضاً، البناء النظري الذي نتحدّث فيه عن أقسام نظريّة العامل، وعلاقة كل قسم بالآخر. كما تشمل أحكام النظريّة التي خرج بها النحاة من كثرة تعاملهم معها على صعيدي المنهج والتطبيق.

١. نشأة نظريّة العامل

تكاد تُجمع مصادر الأدب الموروث في النحو العربي على أنّ نشأة نظرية العامل تزامنت مع نشأة النحو العربي، إذ كانت دراسة النحو إبّان نشأته، وفي مراحله الأولى، تقوم على الملاحظة والاستقراء، حيث درس النحاة الأوائل علامات الإعراب، وتتبّعوا مواضع الرفع والنصب والجر والجزم والثبوت والحذف والتغيّر واللزوم. ثم تحوّلوا بعد هذه المرحلة - مرحلة الملاحظة والاستقراء، إلى مرحلة التقعيد، والتماس الأسباب والعلل، والربط بين الأشباه والنظائر بقوانين عامة، وعلل جامعة، و أحكام مطّردة. وفي هذا يقول العلاّمة ابن خلدون في مقدمته: " ... فلما جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، فخالطوا العجم، وتغيّرت تلك المَلَكَةُ بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين. ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل العلوم منهم أن تَفْسُد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، مطّردةً شبه الكلّيات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير هذه الحركات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملاً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو"[1].

ومن جهة أخرى تؤكّد اغلب الروايات التاريخية أن أبا الأسود الدّؤلي (ت٦٧هـ)، هو أوّل من أسّس قواعد النحو العربي، ووضع لبناته الأولى. يقول ابن سلام (ت٢٣١هـ): " وكان أوّل من أسّس العربيّة وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي .."[2]

ويقول أبو الطيّب اللغوي (ت٣٥١هـ): " سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ: " أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه"[3] بكسر اللام، فقال: لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا، أو كلام هذا معناه، فوضع النحو.[4]

يُفهم من ذلك أن أبا الأسود قد بدأ بوضع قواعد تحفظ اللغة وتضمن سلامتها، ثم أخذ ينشر علمه بين تلاميذه، وهو الذي اخترع (الشكل) الذي عُرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين.[5]

وتفيد الروايات التأريخية أن نظرية العامل قد تبلورت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي. ويظهر هذا في كلامه عن عمل إنّ وأنّ، وكأنّ، ولعلّ، ولكنّ. قال سيبويه: زعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفع والنصب.. ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال.[6]

وجاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الذي تبنى هذه الفكرة، ونظم كتابه كله على أساسها، فهو يقول في باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة: " وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجرّ والرّفع والجزم والفتح والضّم والكسر والوقف... إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه لغير

---

(١) ابن خلدون، المقدّمة، .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨.

(٢) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ج١، ص١٢؛ تحقيق محمود شاكر .ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٠،ج١، ص١٢.

(٣) سورة التوبة، الآية (٣).

(٤) أبو الطيب اللغوي.ـ مراتب النحويين.ـ ط٢.ـ القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧٤.

(٥) عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ط١.ـ الرياض: جامعة الرياض، المقدمة، ص٥.

(٦) سيبويه، الكتاب؛ تحقيق عبد السلام هارون.ـ ط٣.ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣، ج٣، ص١٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[1]

وأخذ النحاة بعد سيبويه وأستاذه يتناولون نظرية العوامل والمعمولات بالتأصيل والتفريع والتفصيل، حتى غدت أكبر همّهم، وموطناً خصباً لخلافاتهم، وأبعدتهم عن الواقع اللغوي، وأصبحت معياراً أو تقنيناً لقواعدهم النحوية التي يحتكمون إليها، ولا يجوز الخروج عليها بأية حال من الأحوال.

وقد ساعد على نضج هذه الفكرة في النحو العربي وجودها في ظل مناخ عقليّ منطقيّ، وخصوصاً في القرن الرابع الهجري الذي شهدت فيه مجالس النحاة الكثير من المناظرات مع المناطقة، كما هي الحال بين أبي سعيد السيرافي ومتّى بن يونس المنطقي في مجلس الوزير ابن الفرات.[2]

ثم جاء الوقت الذي ظهرت فيه مؤلفات مختصّة بالعوامل، وممن كتب في ذلك أبو طالب المكفوف، والكسائي، وسعيد بن سعيد الفارقي، وأبو علي الفارسي، ومكّي بن أبي طالب، وعبد القاهر الجرجاني الذي أفاد من كتب السابقين. وقد قام الجرجاني بتأليف كتابه" العوامل المائة في النحو"، واختصره في كتابه " الجمل " الذي يخالفه في منهجه، فقد قسّم في الأول العوامل إلى لفظية ومعنوية، وقسّم اللفظية إلى سماعية وقياسيّة. أمّا في كتابه الثاني فقد جعل عوامله ثلاثة أقسام: عوامل من الأفعال، عوامل من الحروف، وعوامل من الأسماء. وقد أجمل العوامل من الحروف وعدّها سبعة وثلاثين حرفاً. ثم قام نفر من النحاة فشرحوا عوامله، وقام غيرهم فاختصر هذه الشروح، وكلّهم عيالون عليه.[3]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٣١.

(٢) أبو حيان التوحيدي، الامتاع والمؤانسة؛ صححه وضبطه أحمد أمين و أحمد الزين.ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، لا تاريخ، ص١١٤-١٢٨.

(٣) هادي عطية الهلالي، نظرية الحروف العاملة، ط١.ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦، ص١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. البناء النّظري لنظرية العامل

نتحدث تحت هذا العنوان عن تعريف مصطلح العامل ومفاهيمه، ثم عن أركان نظرية العامل والعلاقة بين أقسامها.(١)

٢.أ. تعريف المصطلح.

عرّف ابن الحاجب في كافيته العامل بأنه (ما به يتقوّم المعنى المقتضي)، ويقول الرضي في شرحه لذلك: " ويعني بالتقوّم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بتلك الكلمات المتّصفة بهذه المعاني بسبب توسّط العامل" أي أن وجود العامل في التركيب يكسب الكلمات المرتبطة به وظيفة نحوية تقتضي في العرف اللغوي تحريكها بحركة معينة.(٢) والعامل عند النحاة ما أوجب كون أخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.(٣)

وفي " لسان العرب" نعثر على ما يؤكّد هذه المفاهيم، حيث ورد تعريفان للعامل، لغوي ونحوي. والعامل في اللغة مشتق من الفعل "عمل" بمعنى المهنة والفعل، ويقال عمل فلان العمل يعمله عملاً فهو عامل، أي هو اسم الفاعل من عمل. وفي الاصطلاح النحوي: " هو كل ما يؤثّر في تغيير أواخر الكلم على وجه مخصوص من الإعراب رفعاً ونصباً وجراً وجزماً".(٤)

نخلص من هذا إلى أن للعامل ارتباطاً وثيقاً بالحركة الإعرابية وما يكون عليه نطق أخر الكلمة في السياق.

٢.ب. أركان نظرية العامل.

لقد أدّى قول النحاة بالعامل إلى تصوّر عام للأساليب اللغوية يحتّم أن يكون في كل منها ثلاثة عناصر: عامل ومعمول ورمز يعبّر عن العلاقة بينهما، إذ إنّ الكلمات العربية لا تخلو من أن تكون عاملة أو معمولاً فيها. وفيما يلي الأركان الثلاثة لنظرية العامل:

---

(١) عبد الوكيل الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ط١، طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية، ١٩٨٨، ص٣٢٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٢٠.

(٣) مجدي ابراهيم يوسف، الجهود اللغوية لابن السراج، ـــ لا طبعة.ـــ القاهرة: دار الكتاب، ٢٠٠٠، ص٣٥٦.

(٤) لسان العرب، مج١١، ص٤٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.ب.١. العامل. وهو ما يحدث تغييراً في الحركات التي تظهر على أواخر الكلمات فيحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض، وقد يكون العامل فعلاً أو شبهه، أو حرفاً عاملاً، وذكر النحاة أن العامل ما كان لفظياً أو معنوياً.[١]

٢.ب.٢. المعمول. وهو المتأثر أو المتغيّر بالعامل اللفظي أو المعنوي، ويكون المعمول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. فالمرفوع: كلّ كلمة عمل فيها عامل الرفع، والمنصوب: كلّ كلمة عمل فيها عامل النصب، والمجرور كلّ كلمة عمل فيها عامل الجر، والمجزوم: كلّ فعل مضارع اقتطعت منه حرف العلّة، أو حذفت حركة الصحيح من آخره.[٢]

٢.ب.٣. أثر العامل (الحركة الإعرابية). يؤثر العامل في معموله فيغيّر حركته، والتغيير " تصيير الشيء على خلاف ما كان بانقلابه عما كان"، أي تُسمّى هذه ظاهرة التصرّف الإعرابي أو بالإعراب. والإعراب تغيير آخر الاسم بعامل، وكون الإعراب داخلاً للإبانة عن المعاني هو قول جميع النحويين إلا قطرباً.[٣]

ولعلّ أوضح و أوجز تعريف للإعراب ما ورد في كتاب " المقتصد"، إذ يمكن ان نقرأ: "الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجلٌ، و رأيت رجلاً، ومررت برجلٍ، فالآخرُ من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه واعتقاب هذه الحركات المختلفةِ على الأواخر إنّما هو لاختلاف العوامل التي هي: هذا، ورأيت، والباء في "مررت برجل"، فهذه عوامل كلّ واحد منها غيرُ الأخر.[٤]

وقال الزمخشري في وجوه إعراب الاسم: " هي الرفع والنصب والجر، وكلّ واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا. وأمّا المبتدأ وخبره، وخبر إنّ

---

(١) هادي عطية الهلالي، نظرية الحروف العاملة، ص٢٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٤.

(٤)عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح؛ تحقيق كاظم بحر المرجان . — لا طبعه، مج١، ص٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها. واسم ما ولا المشبّهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه وللتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية..". [1]

وقد ذكر الخشّاب أنّ الإعراب يحدث عن عامل وحدّه، وإنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة، بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل في أولّها. وهذا هو حدّ الجرجاني نفسه، فالإعراب هو أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها. [2]

والعلاقة بين العامل ومعموله هي علاقة تأثر وتأثير، فالعامل يؤثر في صيغة معموله فيغير حركة إعرابها التي تنتج من تأثير المؤثر، وتكون هذه الحركة المتغيّرة ملحوظة أو ملفوظة أو مقدّرة أحياناً. كما أن تغيّر الحركات في أواخر كلمات أيّ صيغة لغوية، أو لزومها، يدل على معنى معين، فجملة (محمدٌ رسولٌ) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وعند دخول " إنّ" على هذه الجملة تصبح (إن محمداً رسولٌ)، فتغيّر حركات الجملة لأن العلاقة بين صيغة الجملة الاسمية و "إنّ"، الحرف العامل، هي علاقة تأثّر و تأثير، أو عامل ومعمول. عامل نسخ عمل في الصيغة فغيّر الحركتين، فنصب اسم الصيغة ورفع خبرها على رأي البصريين، وعلى رأي الكوفيين إنها نصبت اسم الصيغة لا غير. وهذا يوضّح أنّ العلاقة لا تتم بين أطراف العمل إلا بوجود الأركان الثلاثة: العامل والمعمول والأثر. [3]

٢.ب.٤. أمثلة تطبيقية توضّح أثر العامل في المعمول. أورد الدكتور عبد الوكيل عبد الكريم في كتابه " ظاهرة الإعراب في العربية" طائفة من الأمثلة توضّح أثر العامل في المعمول. نختار منها الأمثلة التالية: [4]

أ. قال تعالى: " اقتربت الساعةُ وانشقّ القمر"[5]. فـ (اقترب) و (انشق)، كلّ منهما فعل ماض قاصر. وما بعدهما فاعل لهما، والفاعل حكمه الرفع في العرف اللغوي العربي، والفعل اللازم يتطلب اسماً مرفوعاً يكمل به معناه ولا يحتاج الى منصوب فيعمل الرفع ولا يعمل النصب.

---

(١) الزمخشري، المفصّل في علم العربيّة، .ـ بيروت: دار الجيل، لا تاريخ، ص١٨.

(٢) هادي عطية الهلالي، نظرية الحروف العاملة، ص٣٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٩.

(٤) عبد الوكيل عبد الكريم، ظاهرة الإعراب في العربية، ص٣٣٣-٣٣٥.

(٥) سورة القمر، الآية (١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. وقال أيضاً: " ونادى نوح ربّه..". [1] العامل هنا هو الفعل الماضي (نادى)، وكل فعل لا بُدّ له من فاعل، ومن هنا تعلّق بالاسم بعده وأوجد فيه معنى الفاعلية، وبما أنّ هذا الفعل متعدٍ، أي لا يكمل معناه بمرفوعه، فلا بدّ له من شيء يتوجه نحوه، ويخصص نسبة الإسناد، فكانت كلمة (ربٌ) موضّحة لمن وقع عليه النداء، فلذلك نُصبت على المفعولية أو على التعظيم تأدباً. وقد أضيفت لفظة (رب) إلى ضمير الفاعل ونُسبت إليه فعملت الجر في محلّه.

ج. وقال تعالى: " فتلقّى آدمُ من ربّه كلمات..". [2] فالتلقّي لا بدّ له من متلقٍ ومتلقىً، وهما : (آدم) و (كلمات) على التوالي، فرفع الأوّل ونصب الثاني عند أغلب القراء، ويكون التلقّي بمعنى القبول والتسليم، ويجوز أن يكون التلقّي بمعنى المجيء والوصول، فيسند إلى الكلمات على جهة الفاعلية فترفع، وينصب آدم على جهة المفعولية كما في قراءة ابن كثير وابن محيصن.

د. وقال أيضاً: " إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من طين"[3]، نجد هنا (قال) قد عملت الرفع في فاعلها لفظة (ربٌ)، وعملت النصب في محل الجملة المحكيّة بها (إني خالق بشراً من طين)، ونجد (إنّ) قد عملت النصب في محل اسمها (ياء المتكلّم)، والرفع في لفظ خبرها (خالق)، و(خالق) اسم فاعل يعمل عمل فعله لأنه بمعنى الاستقبال، وفاعله ضمير مستتر فيه، وعمل النصب في لفظ بشراً على المفعولية... وهكذا تتشابك العوامل والمعمولات في نسيج لغوي محكم يؤدي إلى الفهم والإفهام، وقد تكون الكلمة عاملة ومعمولة في وقت واحد.

٣. أحكام نظرية العامل

بعد أن استحوذت قضية العامل على فكر النحاة، بدأوا في وضع بعض القواعد الخاصة بالعوامل والمعمولات التي لا يجوز الخروج عليها. وهذه القواعد هي التي دفعت النحاة إلى الإيغال في التأويل والتقدير إذا ما اصطدموا بنص يخرج على قاعدة من قواعدهم النحوية. ومن أصول هذه النظرية:

١. لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

---

(١) سورة هود، الآية ٤٥.

(٢) سورة البقرة، الآية ٣٧.

(٣) سورة ص، الآية ٧١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢.الأصل في العمل للفعل التّام، وهو أقوى العوامل عند البصريين.

٣.يعمل الاسم إذا تحقّق شبهه للفعل، أي (العمل في الأسماء فرع وليس بأصل).

٤.يعمل الحرف بطريقتين:

أ. أن يكون أصلاً في العمل.

ب. أن يُحمل على الفعل، وهو أقوى في العمل.

٥.كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية، كان حظّه من العمل أوفر.

٦.كل علامة من علامات الإعراب هي أثر لعامل ظاهر أو مقدّر.

٧.مرتبة العامل التقدّم، وإذا كان قوياً، أمكن أن يعمل متقدّماً أو متأخراً.

٨.يجوز أن يكون للعامل عدة معمولات.

٩.يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً، كأن يعمل المبتدأ والخبر كلاهما في الآخر، وهو ما أجازه الكوفيون.

١٠. لا تعمل الحروف في نوع من الكلمات حتى تكون مختصة به، فلذلك عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا بطل الاختصاص الموجب للعمل. ولهذا كان الأصح في (كي) أنها حرف مشترك، فتارة يكون حرف جر بمعنى اللام، وتارة يكون موصولاً حرفياً ينصب المضارع، لا أنها حرف واحد يجر وينصب.[1]

٤. أنواع العوامل

❑ العوامل نوعان:

أ. **العوامل اللفظية.** ما يكون ملفوظاً عاملاً اسماً أو فعلاً أو حرفاً،[2] وعرّفها الجرجاني بقوله: " ما يُعرف بالجنان، أي بالقلب، ويتلفظ باللسان. وهو على نوعين: سماعي وقياسي."[3]

(١) ملاك احمد صادق، تقدير المعنى والاعراب في النحو العربي، ص١٠،١١. ويُنظر أيضاً (ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٢٣).

(٢) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص٦٣٣.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة.ـ الدوحة: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب.العوامل المعنوية. وهي العوامل التي لا يكون للسان حظ فيها، وتُعرف بالتجريد من العوامل اللفظية. (١)

وعدد هذه العوامل كما جاءت عند الجرجانيّ مائة عامل، قسّمها على النحو الآتي: واحد وتسعون عاملاً لفظياً سماعياً، وسبعة عوامل لفظية قياسية، وعاملان معنويان هما: العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع. (٢)

وإذا نظرنا إلى تلك العوامل التي جاء بها الجرجانيّ، نجد أنها غاية في السهولة واليسر. وأن الطريق بيّن أمام النحاة؛ فما على النحوي إلا أن يضع الكلام وفق هذا المقياس. ولكنّ الذي حدث غير هذا؛ فقد أصبح ميدان العمل فسيحاً، وكثرت الخلافات بين النحاة في تقديره وتأويله ما أدّى إلى صعوبة النحو وتعقيده، وإلى نفور الطلاب منه لما فيه من صنعة وتكلف.

❑ نَخْلُصُ مما سبق إلى القول بما يلي:

١. تزامنت ولادة نظرية العامل مع البدايات الأولى لنشأة النحو العربي، وكان الاهتمام منصّباً على ضبط أواخر الكلمات، وتحديد حركاتها الإعرابية، وبدت نظرية العامل السّند النحوي الذي يمكن من خلاله الحفاظ على سليقة المتكلم، ومنع شيوع اللحن.

٢. اتخذت منهجية النحاة في التعامل مع نظرية العامل طابعاً تعليمياً، خصوصاً إنّها كانت موجهة إلى فئتين:

أ. من كانت العربية غير لغته الأصلية، ودخل الإسلام إبسان الفتوحات، و أراد تعلم لغة القرآن الكريم.

ب. أهل العربية الذين تفشّى اللحن في ألسنتهم من جراء مخالطتهم للأمم الأخرى.

٣. ساعد المناخ العقلي المنطقي الذي صاحب نشأة النحو العربي على إثراء نظرية العامل، ووَضْعِ أحكامٍ لها، وبالتالي ظهور خلافات واضحة بين النحاة في وظائفها، وتفريعاتها، ومدى قدرتها في وصف الظاهرة اللغوية.

٤. استدعت نظرية العامل بروز مصطلحات نحوية متعلقة بها لا زالت ثابتة إلى أيامنا هذه، وذلك مثل: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص٨٤،٨٥.

(٢) مرجع سابق، ص٨٤-٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأوّل

أقسام العوامل اللفظيّة

١. تقسيم عبد القاهر الجرجانيّ

١.أ. العوامل اللفظيّة السماعيّة

١.ب. العوامل اللفظيّة القياسيّة

٢. تقسيم العوامل باعتبار نوع الكلمة

٢.أ. الأفعال

٢.أ.١. مفهوم الأفعال وأهميتها

٢.أ.٢. أنواع الأفعال

٢.أ.٣. رأي النحاة في الأفعال العاملة

٢.ب. الأسماء

٢.ب.١. مفهوم الأسماء وعلّة عملها

٢.ب.. أقسام الأسماء العاملة:

أ. الأسماء العاملة عمل الفعل

أ.١. المصادر

أ.٢. اسم الفاعل

أ.٣. اسم المفعول

أ.٤. اسم التفضيل

أ.٥. الصفة المشبهه

أ.٦. صيغ المبالغة

أ.٧. أسماء الأفعال

ب.الأسماء العاملة عمل الحروف

٢.ج. الحروف العاملة

٢.ج.١. مفهوم الحرف في اللغة

٢.ج.٢. تقسيمات النحاة للحروف العاملة

٢.ج.٣. وظيفة الحروف العاملة في التركيب

- خاتمة الفصل الأوّل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأوّل

أقسام العوامل اللفظيّة

قسّم النحاة العامل أقساماً متعددة باعتبارات مختلفة، باعتبار اللفظ والمعنى، أو باعتبار القوة والضعف، أو باعتبار الأصالة في العمل وعدمها، أو باعتبار نوعه من اسم وفعل وحرف، أو باعتبار الأثر المترتب عليه من رفع ونصب وجر وجزم.. إلى غير ذلك.[1]

أما في بحثي هذا، فرأيت أن نقسّم العوامل اللفظية إلى قسمين أساسيين: تقسيم عبد القاهر الجرجاني، وتقسيم العوامل اللفظية باعتبار نوع الكلمة، وذلك بما يمثّله الأول بكونه من بواكير التقسيمات التي تناولت العامل، إذ لا يمكن تجاهل هذا التّقسيم التأريخيّ أو القفز عنه بأية حال من الأحوال. والثاني كونه ملائماً لطبيعة البحث الذي نحن بصدده؛ فهذا النوع من التقسيم يخدم الكثير من قضايا الفصول اللاحقة.

١. تقسيم عبد القاهر الجرجاني[2]

قسّم عبد القاهر الجرجاني العوامل اللفظية إلى سماعيّة وقياسيّة. أمّا السماعيّة فهي ما سُمعت من العرب، ولا يُقاس عليها غيرها كحروف الجر مثلاً، فان الباء وأخواتها تجر الاسم؛ فليس لنا أن نتجاوزها ونقيس عليها غيرها.

وأمّا القياسيّة، فهي ما سمعت من العرب، ويُقاس عليها غيرها، كرفع الفعل للفاعل في مثل: حضر زيدٌ، فهذه قاعدة كليّة مطردة، فيقاس عليها، فنقول مثلاً: جاء محمدٌ.

وفيما يلي ذكر هذين القسمين من العوامل اللفظية.

١.أ. العوامل اللفظية السّماعية.

مجموعها من العوامل اللفظية واحد وتسعون عاملاً، وتتنوّع على ثلاثة عشر نوعاً هي:

---

(١) عبد الوكيل الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص٣٢٦.

(٢) محمود بن احمد العيني، وسائل الفئة في شرح العوامل المائة؛ تحقيق خالد عبد الحميد.ـ ط١.ـ القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٩٢، ص١٠٤-١٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١.أحرف تجرّ الاسم فقط. وهي سبعة عشر حرفاً: الباء، من، إلى، حتى، في، اللام، ربّ، على، عن، الكاف، مذ ومنذ، الواو، تاء القسم، حاشا، باء القسم، عدا وخلا.

٢. حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، لعلّ.

٣.حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: ما ولا المشبّهان بـ (ليس).

٤.حروف تنصب الاسم فقط. وهي سبعة أحرف: الواو بمعنى مع، إلا للاستثناء، يا، أيا، هيا، أي، الهمزة، (والخمسة الأخيرة للنداء).

٥.حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن، لن، كي، إذن.

٦. حروف تجزم الفعل المضارع. وهي خمسة أحرف: منها أربعة تجزم فعلاً واحداً، وهي: لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية، وحرف واحد يجزم فعلين، وهو: إنْ.

٧. أسماء تجزم الفعلين على معنى)إنْ). وهي تسعة أسماء: مَنْ، ما، أيّ، متى، أين، حيثما، مهما، إذ ما، أنّى.

٨.أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز، وهي أربعة أسماء: مميّز عشرة إذا ركّبت مع أحد إلى تسعة، كم الاستفهامية، كأي، كذا.

٩. كلمات تسمى أسماء الأفعال. وهي تسع كلمات: بعضها ينصب، وهي ست كلمات: رويد، بله، دونك، عليك، ها، حيهل، وبعضها يرفع، وهي ثلاث كلمات: هيهات، شتان، سرعان.

١٠. الأفعال الناقصة: هذه الأفعال ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتىء، ما انفكّ، ما دام، ليس.

١١. أفعال المقاربة. وهي أربعة أٌ فعال: نعم، بئس، ساء، حبذا.

١٣. أفعال الشك واليقين. وهي سبعة أفعال: ثلاثة للظن وهي: ظن، حسب، خال. وثلاثة لليقين وهي: علم، وجد، رأى، وواحد يكون تارة للظن، وتارة لليقين، وهو "زعم".

١.ب. العوامل اللفظية القياسية.

مجموعها سبعة عوامل وهي: الفعل على الإطلاق، المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة، كل اسم أضيف إلى اسم آخر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. تقسيم العوامل باعتبار نوع الكلمة

تقسم العوامل اللفظية باعتبار نوع الكلمة إلى ثلاثة أقسام رئيسة الأفعال والأسماء والحروف. وفيما يلي حديث عن هذا الأقسام يتناول أنواعها، وميدان عملها.

٢.أ. الأفعال.

يتضمن حديثنا عن الأفعال ثلاثة جوانب أساسية: مفهومها وأهميتها، أنواعها، رأي النحاة فيها.

٢. أ . ١. مفهوم الأفعال وأهميتها.

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان كجاء ويجيء وجيء. وعلامته أن يقبل "قد"[١]، أو "السين"، أو "سوف"[٢]، أو تاء التأنيث الساكنة، أو ضمير الفاعل، أو نون التوكيد، مثل: قد قام، قد يقوم، ستذهب، سوف نذهب، قامت، قمت، قمت، لَيَكْتُبَنَّ.[٣]

والفعل قسم مهم من أقسام الكلام على المستويين النحوي والصرفي؛ فمن الناحية النحوية يعد الفعل ركنا مهما في بناء الجملة العربية، فهو أهم العوامل اللفظية وأقواها على الإطلاق، يرفع فاعلا وينصب مفعولا أو أكثر. وقوته هذه تنبع من أصالته في العمل، فمن أوليات النحو ومسلماته أن "العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله".[٤] ولأهمية الأفعال هذه كانت مدرسة بورت رويال Port-Royal أو مدرسة النحو المعقلن تعدها قلب النحو[٥]. وقد وصفها آدم سميث A.Smith بأنها

---

(١) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق. وإن دخلت على المضارع فهي حرف تقليل غالبا. وقد تكون للتحقيق، إن دل سياق الكلام على ذلك، كقوله تعالى: " قد يعلم الله ما أنتم عليه". (مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية.ـ ط٣٣.ـ بيروت: المطبعة العصرية، ١٩٩٧، ج١، ص١٢.

(٢) السين وسوف: حرفا استقبال مختصان بالمضارع، غير أن السين للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد. (المرجع نفسه، ص١٢).

(٣) المرجع نفسه، ص١٢.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر؛ تحقيق محمد الفاضلي.ـ ط١.ـ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩، ج٢، ص٢٣٨.

(٥) صالح الكشو.- مدخل في اللسانيات، طرابلس (ليبيا): الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نطفة اللغات، أي أنها كانت في أصل نشأتها. وقد ذهب بعض باحثينا المعاصرين إلى حد القول أنّ الأفعال أهم ما في اللغة فهي المتنفّس للتعبير عن الفكر وعن النفس الإنسانية".[1]

٢.أ.٢. أنواع الأفعال.

لعل أوضح تقسيمات الفعل ما يأخذ بالحسبان اعتبار الزمن، واعتبار المعنى؛ فينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر.[2]

فالماضي: ما دلّ على معنىً في نفسه مقترن بالزمان الماضي كجاء واجتهد وتعلّم. وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، مثل "كتبتْ"، أو تاء الضمير مثل: "كتبتَ، كتبتما، كتبتم، كتبتنّ، كتبتُ".[3]

والمضارع: ما دلّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتمل الحالَ والاستقبال، مثل: " يجيءُ ويجتهدُ ويتعلّم". وعلامته أن يقبل " السين" أو " سوف" أو "لم" أو " لن".[4]

والأمر: ما دلّ على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل: "جيءْ واجتهدْ وتعلّمْ". وعلامته أن يدل على الطلب بالصيغة، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: " اجتهدي".[5]

وينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدٍّ ولازم. والمتعدّي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به واحد و إلى اثنين والى ثلاثة، فالأول نحو قولك: ضربت زيداً، والثاني: كسوت زيداً جُبّةً، وعلمتُ زيداً فاضلاً، والثالث: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً. واللازم ضرب واحد وهو ما تخصّص بالفاعل، كذهب زيدٌ ومكث وخرج ونحو ذلك.[6]

---

(١) فوزي الشايب، " الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح"، مجلة الملك سعود، مج٣، ١٩٩١، ص١١٤.

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٣٣/١.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٣.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٣٤.

(٦) الزمخشري، المفصّل في علم العربية: ص٢٥٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب: ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين، وهو فعلان: أعلمت ورأيت. وقد أجاز الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت[1]. و"ضرب" متعد إلى مفعول واحد، وقد أُجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدّى تعديته، وهو خمسة أفعال: أنبأت ونُبّأت وأخبرت وخُبرت وحدّثت. وضرب متعد إلى مفعولين والى الظرف المتسع فيه، كقولك: أعطيت عبدالله ثوباً اليوم، وسرّق زيد عبد الله الثوب الليلة. ومن النحويين من أبى الاتساع في الظرف في الأفعال ذات المفعولين. [2]

ومن ناحية أخرى نجد الفعل المتعدي ينقسم إلى قسمين: قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ أو خبر. [3]

فالأول: مثل: " أعطى وسأل ومنح ومنع وكسا وألبس وعلّم"، تقول: "أعطيتك كتاباً. منحت المجتهد جائزةً، كسوت الفقير ثوباً...". والثاني على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل. [4]

وسُمِّيَت أفعال القلوب بهذا الاسم لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب، وهي: " رأى وعلم ودرى ووجَدَ وألفى وتعلّم، وظنَّ وخال وحسب وجعل وحجا وعدّ وزعم وهَبْ". [5] وقد حصر الزمخشري أفعال القلوب في سبعة أفعال، وهي: " ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت إذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة، كقولك: علمت أخاك كريماً، ووجدت زيداً ذا الحفاظ". [6]

ولا يجوز في هذه الأفعال أن يحذف مفعولاها أو أحدهما اقتصاراً (أي بلا دليل).ويجوز سقوطهما أو سقوط أحدهما، اختصاراً (أي: لدليل يدل على المحذوف). فسقوطهما معاً لدليل كقول الكميت الأسدي: [7]

---

(١) الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ص٢٥٨.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٥٨.
(٣) الغلاييني، جامع الدروس العربية ٣٥/١.
(٤) المرجع نفسه،ص٣٥.
(٥) المرجع نفسه، ص٣٦.
(٦) الزمخشري، مرجع سابق، ص٢٦٠.
(٧) الغلاييني، مرجع سابق، ص٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بأيّ كتابٍ، أم بأيّةِ سُنّةٍ ترى حُبَّهمْ عاراً عليّ وتَحْسَبُ[1]

أي : " وتحسبه عاراً".

وسقوط أحدهما لدليل، كقول عنترة:[2]

ولَقَدْ نَزَلْتِ، فلا تظنيّ غَيْرَهُ، منّي بمنزلة المُحَبّ المُكْرَمِ[3]

أي: " نزلتِ مني منزلة المحبوب المُكرم، فلا تظني غيره واقعاً".

وأفعال القلوب هذه، تُقسم بدورها إلى قسمين: قسم يفيد اليقين (وهو الاعتقاد الجازم، وقسم يفيد الظن (وهو رجحان وقوع الأمر).[4]

وأفعال اليقين التي تنصب مفعولين، ستة: "رأى" بمعنى علم واعتقد، و "علم" بمعنى اعتقد، و "درى" بمعنى عَلِمَ عِلْمَ اعتقاد، وتعلّم بمعنى اعلمْ واعتقد[5]، و"وجد" بمعنى عَلِمَ واعتقد، و"ألفى" بمعنى عَلِم واعتقد[6]

أما أفعال الظن،(وهي ما تفيد رجحان وقوع الشيء)، فهي نوعان: نوع يكون للظن واليقين، والغالب كونه للظن، ونوع يكون للظن فحسب. والنوع الأول ثلاثة أفعال: "ظن". وهو لرجحان وقوع الشيء. و"خال"، وهي بمعنى ظن الستي للرجحان. و"حسب"، وهي للرجحان بمعنى "ظن"، كقوله تعالى: " وتحسبُهم أيقاظاً وهم رقود".[7]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في خزانة الأدب ١٣٧/٩، والدّرر ٢٧٢/١، وشرح التصريح ٢٥٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢، والمحتسب ١٨٣/١، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموني ص١٦٤، وهمع الهوامع ١٥٢/١. (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة ٢١٥/١).

(٢) الغلايني، جامع الدروس العربية، ص٣٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩١، وأدب الكاتب ص ٦١٣، والأشباه والنظائر ٤٠٥/٢، والاشتقاق ص٣٨، والأغاني ٢١٢/٩، وجمهرة اللغة ص ٥٩١... (المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة، ٣٦١/٧).

(٤) المرجع نفسه، ص٣٧.

(٥) من أمثلتها قول الشاعر: تعلّم شفاءَ النّفسِ قهرَ عدوّها فبالغ بلطفٍ في التحيّلِ والمكْرِ (مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٣٨/١).

(٦) المرجع نفسه، ص٣٧-٤٠.

(٧) سورة الكهف، الآية ١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والنوع الثاني (وهو ما يفيد الظن فحسب) خمسة أفعال: الأول: " جعل" بمعنى ظن كقوله تعالى: " وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا"[1]

والثاني: "حجا" بمعنى ظن، كقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عَمْرٍ أخا ثقةٍ

حتى ألمّتْ بنا يوماً مُلِمّاتُ[2]

والثالث: " عَدَّ" بمعنى ظن، والرابع: "زعم" بمعنى ظن ظناً راجحاً، والخامس: "هَب" - بلفظ الامر، بمعنى"ظُن"، كقول الشاعر: [3]

فقلت: أجِرْني أبا خالدٍ وإلاّ فهبني امْرَءاً هالِكا[4]

ومن الأفعال التي تنصب مفعولين أفعال التحويل، وهي ما تكون بمعنى "صيّر"، وتشمل: "صيّر، ردّ ، ترك، تَخِذَ، اتّخذ، جعل، وهب". ومن أمثلتها قوله تعالى: " واتّخذ اللّهُ إبراهيمَ خَليلا"[5]

ومن الأفعال ما يعمل في ثلاثة مفاعيل، وتسمّى المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: "أرى، أعلم، انبأ، أخبَر وخبّر، وحدّث". تقول: " أريت سعيداً الأمر واضحاً، وأعلمته إياه صحيحاً"[6]

وليس هذا كل ما في الأمر، بل هناك أصناف أخرى للأفعال ذات صلة مباشرة بنظرية العامل، وأبرز هذه الأصناف هي:

---

(١) سورة الزخرف، الآية ١٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد ص٤٤٠، وشرح التصريح ٢٤٨/١، والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥/٢، ولسان العرب ٣١٥/٢. (المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ٥١٣/٢).

(٣) الغلايني، جامع الدروس العربية، ص٤٣.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعبدالله بن همام السلوليّ في تخليص الشواهد ص٢٤٢، وخزانة الأدب ٣٦/٩، والدرر ٢٤٣/٢، وشرح التصريح ٢٤٨/١، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١... (المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ٢٥٨/٥).

(٥) سورة النساء، الآية ١٢٥.

(٦) مصطفى الغلاييني، مرجع سابق، ص٤٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. **الأفعال الناقصة.** وهي: " كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظلّ، بات، مازال، ما برح، ما انفك، ما فتئ، ما دام، ليس"[١]. وكلّها أفعال اتفاقاً، إلا "ليس"، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسيّ وأبو بكر بن شُقير إلى أنها حرف[٢]. وهذه الأفعال تدخل دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويُسمى المرفوع اسماً، والمنصوب خبراً[٣].

٢. **أفعال المقاربة.** وليست كل هذه الأفعال للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام[٤]:

أحدها: ما دلّ على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوْشكَ.

والثاني: ما دلّ على الرّجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

والثالث: ما دلّ على الإنشاء، وهي: جعل، وطفِقَ، وأخذ، وعَلِقَ، وأنشأ.

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض. وكلّها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسْماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موقع نصب. والخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً، وندر مجيئه اسماً بعد عسى وكاد.[٥]

٣. **فعلا المدح والذّم.** وهما نِعْمَ، وبِئْسَ. وضعا للمدح العام والذّم العام.[٦] وهما، أيضاً، فعلان شاذان جامدان مختلّفان عن سائر الأفعال؛ فليس في أبنية الأفعال وأمثلتها مثال على (فِعْلَ). وقد يستعملان استعمال الأفعال المتصرفة في الاتصال بتاء التأنيث الساكنة حين يكون الفعل مؤنثاً، نحو: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، وبئست الحالُ الحاجةُ. أمّا فاعلهما فمعرّف بال في اغلب الاستعمالات، أو مضافاً إلى معرّف بال، كقولهم: نعم عُقبى الكُرماء.[٧]

---

(١) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص٢٦٣.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل.ـ ط٢.ـ لا مكان: دار الخير، ج١، ص٢٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦٣.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٢٤/١.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٤.

(٦) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص٢٧٢.

(٧) مهدي المخزومي، في النحو العربي.ـ بغداد: دار الجاحظ، ١٩٨٠، ص١٣٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٤. **فعلا التعجب.** التعجب: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية. وفعلا التعجب، كاسم التفضيل، لا يصاغان إلا من فعل ثلاثي الأحرف، مثبت، متصرف، معلوم، تام، قابل للتفضيل، لا تأتي الصفة المشبهة منه على وزن"أفعل". فلا يبنيان مما لا فعل له. كالصخر والحمار ونحوهما. وشذ قولهم " ما أرجله!" فقد بنوه من الرجولية ولا فعل لها.[١]

ويلي صيغة "ما أفعل" في التعجب المتعجب منه منصوبا على المفعولية لأفعل. ويقال أن الهمزة في "ما أفعل" للتعدية. فمعنى قولك:" ما أجمل الفضيلة": شيء جعلها جميلة، كما تقول:" أمر أقعده وأقامه!"، تريد أن قعوده وقيامه لم يكونا إلا لأمر. ثم حمل الكلام على معنى التعجب، فجرى مجرى المثل، فلزم طريقا واحدا للتعبير. و (ما) اسم نكرة تامة بمعنى "شيء". وقيل: هي (ما) الاستفهامية خرجت عن معناها إلى معنى التعجب.[٢]

ويبدو لي أن الرأي الأول يتحدث عن أحكام صياغة فعل التعجب، بينما يفسّر الرأي الثاني عمل هذه الصيغة استنادا إلى دلالة همزة التعدية وأثرها في السّياق اللغوي.

٢.أ.٣. رأي النحاة في الأفعال العاملة .

أ. الأفعال عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

لعل الخليل هو أوّل من توسّع في تطبيق العوامل، وبسط ظلالها على أبواب النحو كلها تقريباً. أما الأفعال فيرتفع الفاعل بها. قال سيبويه:" وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدماً مبنياً على المبتدأ (أي خبراً مقدماً لزيد)، كما تؤخر (أي تؤخر الفاعل)، وتقدّم (أي تقدم المفعول) فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً. وتنصب الأفعال إذا كانت متعدية مفعولاً به واحداً كالمثال المتقدم، وقد تنصب مفعولين وذلك نحو: ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت. إذا لم ترد رؤية العين، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة، وآرى، وجعلت إذا كانت بمعنى صيّرت.[٣]

---

(١) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١/٦٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص٦٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/٣٩٤-٣٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتنصب الأفعال كذلك المصادر أو المفاعيل المطلقة.[1] وتدخل بعض الأفعال على المبتدأ والخبر، فترفع الأول على أنه اسمها، وتنصب الثاني على أنه خبرها، وهذه الأفعال هي كان وأخواتها.[2]

ب. الأفعال عند ابن السراج

تقترن نظرة ابن السراج للأفعال، كما هي عند الخليل، برفع الفاعل؛ فالفاعل عنده مرفوع بعامل، وهو الفعل. فكل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيدٌ وضُرِبَ عمرو. ويؤكّد ابن السراج كون الفعل عاملاً سواء كان مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً أو موجباً أو منفياً، يقول: " فأمّا الفعل فلا بدّله من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد. فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه فعل وسيفعل، أو هو في حال الفعل، أو استفهمت عنه هل يكون فاعلاً، أو نفيت أن يكون فاعلاً نحو: قام عبدالله ويقوم عبدالله وسيقوم عبدالله. وفي الاستفهام: أيقوم عبدالله؟ وفي الجزاء إنْ يذهبْ زيدٌ أذهبْ. وفي النفي، ما ذهب زيدٌ، ولم يقمْ عمرو، فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل، فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً أو موجباً أو منفياً أو خبراً أو استخباراً، هو في جميع هذه الأحوال لابدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له، فالأفعال كلّها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يُرفع بها الفاعل بالصفة التي ذكرناها".[3]

ج. الأفعال عند ابن جني

تقترن نظرة ابن جني للفعل بالحدث، فالفعل عنده أقوى العوامل كما هو عند سابقيه، فهو - على سبيل المثال- يرى أن الفعل (قام) يدل بلفظه على مصدره، وببنائه على زمانه، وبمعناه على فاعله. يقول: " إذا سمعت (ضرب) فقد عرفت حدثه وزمانه". ويفهم من ذلك أن

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٩٤-٣٩٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٨٠.

(٣) هادي إبراهيم يوسف، الجهود اللغوية لابن السراج، ص٣٥٧،٣٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعل في نظره يفيد الحدث والزمان، ومن هنا جعل المفعول المطلق مصدر الفعل، ويُعـرّف المصدر بقوله: " اعلم أن المصدر كلّ اسم دلّ على حـدث وزمـان مجـهول، وهـو وفعلـه مـن لفظ واحـد، والفعل مشتق من المصدر"، وهذا يعني أن المصدر هو الحدث مطلقاً في الأزمنة من حيث صلاحيته لأي زمن منها. ونراه يقسم الفعل أقساماً من حيث دلالته على الحدث، ومن حيث دلالتـه علـى الزمان. والفعل التام عنده هو ما دلّ علـى حـدث مقترن بـأحد الأزمنـة الثلاثـة، بينمـا الأفعـال الناقصة تدل على الزمان مجرداً من الحدث[1].

ولكننـا نجـد في بعـض الأفعـال الناقصـة أحداثـاً هـي الأحـداث العامـة السـارية في كـل الموجودات التي يصح فيها "كان" و "وجد"، بينما لا تنسب الأحداث الخاصة إلى التعميم، مثـل (ضرب) وغيرها. أمّا الأفعال الجامدة فهي - كما نعرف - تعبّر عـن الحـدث مطلقـاً بتجـرّده عـن الزمان المحدّد، يقول عن (نعم وبئس): اعلم أن بئس ونعم فعلان ماضيان غير متصرفين ومعناهما المبالغة في المدح والذّم. وهو يرى أن ترك التصرف في الفعل الجامد جُعل لضرب من المبالغة، ومن المعروف أن التصرف في الفعل إنما هـو صلاحيتـه للمجـيء بالأزمنـة الثلاثـة، وإذا لم يكـن ذلـك فالفعل يقصد فيها المبالغة في الصفة، فعندما نقول : (ما أحسن زيداً!) لا نقصد وقوع الحسن منه في الزمن الماضي، وإنما نريد أن نطلق هذه الصفة فيه، وكذلك أفعال المدح والذم.[2]

ويتحدث ابن جني عن سبب تفوق الأفعال في العمل النحـوي علـى الأسمـاء والحـروف؛ فالفعل لأنه متصرف في الزمن، وتأتي منه كافة صيغ التعبير عن الزمن، تتعدد ظروف وجـوده في الكلام، ويتوضح ذلك أكثر في حديثه عن العامل في الحال، يقول: " فإذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم الحال عليه، وتأخيرها، تقول: (جاء زيد راكباً وراكبـاً جـاء زيـد.) كـل ذلـك جـائز لأن الفعل (جاء) متصرف. بينما لم يجز عمل العامل غير المتصرف إلا متقدماً على معمولـه، و دليلـه على ذلك العامل في الحال أيضاً، مثال(هذا زيد قائماً) حيث لا يجيز (قائماً هذا زيد)، لان (هذا) لا يتصرف، وبهذا يظهر عن ابن جني أن تصرف العامل يعطيه القدرة على العمـل أينمـا وجـد، فيعمل متقدماً ومتأخراً. وبما أن الفعل التام عامل متصرف فـهو أقـوى العوامـل، في حـين نجـد

---

(١) حسن عبد الكريم شحود،نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني، ص١٥٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعل الناقص أقل عملاً لأنه أقل تصرفاً، والجامد أقل منهما في العمل، ومن هنا نستطيع أن نفهم تعدد مفعولات الفعل التام، فهو يرفع الفاعل وينصب المفعولات المتعددة، ويعمل في شبه الجملة، ويعمل متقدماً ومتأخراً، مذكوراً ومحذوفاً[1].

أما الفعل الناقص عند ابن جني فهو ما يدل على الزمان المجرد من الحدث، والأفعال الناقصة تعمل عملين: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، يقول عنها: " فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، واسمها مشبّه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول. وهذه الأفعال يجوز إعمالها متقدّمة ومتأخّرة، ويقول : " ويجوز تقديم أخبار (كان وأخواتها) على أسمائها وعليها نفسها، وهو يجعل سبب ذلك تصرف هذه الأفعال. [2]

بناء على ما سبق، يمكن الكشف عن جوانب العلاقة الجدلية بين الأفعال ونظرية العامل بما يلي:

١. لعبت نظرية العامل دوراً واضحاً في منهجية تقسيم الأفعال في اللغة العربيّة؛ فالفعل اللازم ما اقتصر عمله على الفاعل، والفعل المتعدي ما تعددت معمولاته بدءاً بالفاعل وإنتهاءاً بالمفعول به الثالث.

٢. نظر أشهر النحاة إلى المبتدأ والخبر كعنصر خام تدخل عليه الأفعال العاملة، فتغيّر مسمياته وحركات إعرابه.

٣. اعتبر النحاة الفعل بمثابة الكلمة المفتاحية في السياق اللغوي؛ فهي كلمة فاعلة في بنية التركيب، وفاعلة في الدلالة على المعنى، وفاعلة في الأخبار عن الحدث وزمانه وماهيته.

٢.ب. الأسماء.

نتناول في حديثنا عن الأسماء مفهومها، وعلة عملها، وأقسامها وأحكام عمل بعضها كما تكلم عنها النحاة القدماء.

---

(١) حسن عبد الكريم شحود، نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني، ص١٥٠، ١٥١.

(٢) المرجع نفسه، ص١٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.ب.١. مفهوم الأسماء وعلّة عملها

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من "الوسْم" - وهو العلامة-وذهب البصريون إلى انه مشتق من السموّ - وهو - العلوّ.[١] وقد تكلم النحاة عن أهمية الاسم بالدرجة نفسها التي تكلّموا بها عن أهمية الفعل، وأجمع البصريون والكوفيون على أن الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء. والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله، كما أن الاسم يُخبر به ويُخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبراً به.[٢]

والاسم في العرف النحوي على قسمين : الاسم المتمكّن الذي لا يختلط بالحرف، وهو الذي إذا نطقته جلب إلى ذهنك على الفور صورة الشيء الذي يدل عليه دون التباسه بحرف من الحروف، فحين نقول :(رجل، كتاب، شجرة) فإنّ كلّ كلمة منها تصوّر لنا شيئاً بذاته، وهذا النوع من الأسماء هو النوع المعرب. وينقسم الاسم المتمكن إلى متمكّن أمكن ومتمكّن غير امكن، وهذا النوع الأخير هو النوع المعروف بالممنوع من الصرف. أمّا القسم الثاني فهو الاسم غير المتمكّن الذي يشبه الحرف بوجه من الوجوه.[٣]

والأصل في الأسماء أن لا تعمل، لأنها إنما وجدت ليُعمل فيها، لأنها أكثر تحمّلاً للمعاني المختلفة في التراكيب اللغوية، لذلك فإنّ دور الأسماء هو أن تكون معمولات لا عاملة، ودور الأفعال وبعض الحروف العمل في الأسماء.[٤] ولكنّها عملت وكان عملها على ضربين:

الأول: عملت حملاً على الأفعال، مثل أسماء الفاعلين والمفعولين التي عملت لأنّها أشبهت الفعل. والثاني: عملت حملاً على الحرف أو لتضمّنها معنى الحرف مثل أسماء الشرط التي عملت لتضمنها معنى (إن) الشرطية، ومن عمل الأسماء أن المبتدأ يعمل في الخبر الرفع، والمضاف يعمل الجر في المضاف اليه، ويعمل المميّز في التمييز النصب، ويعمل صاحب الحال فيها، ويعمل المصدر عمل فعله مثل (ضرباً زيداً)، أي : اضرب زيداً، وتعمل أسماء الأفعال عمل

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف؛ تقديم وشرح حسن محمد.ـ ط١.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨، ص١٧.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٦٤/١.

(٣) عبده الراجحي، التطبيق النحوي.ـ الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٩٣.

(٤) محمد أحمد حسن، الحركات الأعرابية في اللغة العربية، ص١٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما تدل عليه من أفعال، فاسم الفعل اللازم يكتفي بالفاعل، بينما يتعدّى اسم الفعل المتعدي إلى المفعول به، وتعمل الصفة المشبهة وصيغ مبالغة اسم الفاعل فتنصب المفعول به، وتعمل أسماء الشرط الجزم في فعل الشرط، وبها ينجزم الجواب، مما يعني أن أسماء الشرط تعمل عملين: جزم فعل الشرط وجواب الشرط.[1]

❑ **أمّا علّة عمل الأسماء، فيمكن إدراجها على النحو التالي:**[2]

١. يعمل المصدر عمل الفعل لأنه يشبهه في أنّ أصوله ثابتة في الفعل، لذلك فهو يعمل الرفع في الفاعل.

٢. يعتبر اسم الفاعل من أقوى الأسماء عملاً بالأسماء لأنه أقربها إلى الفعل، إذ يحتوي على حدث الفعل وزمانه، حتى إنّ بعض النحاة أطلق عليه " مصطلح الفعل الدائم". لهذه الأسباب أنيط به دور الفعل في العمل؛ فيعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به، شأنه في ذلك شأن الفعل.

٣.يُنظر إلى اسم المفعول على انّه أقلّ قوة من اسم الفاعل وأبعد منه عن الفعل. لذلك لا يحمل إلاّ الرفع في نائب الفاعل، والنصب في المفاعيل الثانية والثالثة إذا كان أصله متعدياً إلى فعلين أو ثلاثة مفاعيل.

٤. تشبه الصفة المشبّهه الفعل المضارع في الدلالة على الزمن المستمر، لذلك فهي تعمل عمل الفعل، فترفع الفاعل كما يرفعه الفعل.

٥. ويعمل اسم التفضيل بعض ما يعمله الفعل، وهو أقلّ شأناً منه لأنه لا يقع موقعه أبداً.

٦. تشبه أسماء الأفعال الفعل في المعنى والدلالة على الزمان؛ فترفع الفاعل وتنصب المفعول به، نحو :" هيهات الصّبا ودونك الماء".

٧. ومن الأسماء كذلك ما يعمل عمل الحروف، لأنه يتضمّن معناها، وهذا النوع يقتصر على أسماء الشرط لأنّها تتضمّن معنى الحرف، فان قلت مثلاً: " متى تأتِ أكْرِمْك" كان المعنى؛ إنْ تأتِ في

---

(١) حسن عبد الكريم، نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني، ص٨٠.

(٢) محمد أحمد حسن، الحركات الإعرابية في اللغة العربية، ص١٧٩، ١٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي وقت أكرمك. فاسم الشرط "متى" قد تضمن هنا معنى الحرف "إن"؛ ولهذا كانت هذه الأسماء من العوامل التي تعمل فيما بعدها.[1]

٢.ب.٢. أقسام الأسماء العاملة

يمكن تقسيم الأسماء العاملة إلى قسمين رئيسين: الأسماء العاملة عمل الفعل التي تشكل بتنوعها العمود الفقري للأسماء العاملة، ثم أسماء الشرط.

أ. الأسماء العاملة عمل الفعل. وهي على سبعة أقسام رئيسة:

أ.١. المصادر. المصدر هو الحدث المجرد، يستعمل أحيانا استعمال الفعل فيكون له فاعل، ومفعول به، كقوله تعالى: " إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل".[2] وقد استعملت العرب نوعين من المصادر: مصادر صريحة ومصادر مؤوله، فمن المصادر الصريحة قولك: (أعجبني انطلاقك) ومن المؤوله قولك: (أعجبني أن تنطلق).[3]

❑ **وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:**[4]

أ.١.أ. المضاف. وإعماله اكثر من إعمال القسمين الآخرين، وهو على ضربين: مضاف للفاعل كقوله تعالى :" ولولا دفع الله الناس"[5]، ومضاف للمفعول كقول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف[6]

والشاهد فيه (نفي الدراهيم تنقاد الصياريف) فقد أضيف المصدر إلى مفعوله.

---

(١) محمد أحمد حسن، الحركات الإعرابية في اللغة العربية، ص١٨٠.

(٢) سورة البقرة، الآية ٥٤.

(٣) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو.ـ ط١.ـ عمان: دار الفكر، ٢٠٠٠، ج٣؛ ص١٤٦.

(٤) ابن هشام الانصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى؛ تحقيق محمد خير.ـ ط٢.ـ بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧، ص٢٢٧.

(٥) سورة الحج، الآية ٤٠.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١، وخزانة الأدب ٤٢٤/٤، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٧١/٢، والكتاب ٢٨/١... (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٠٢/٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ.١.ب. المنون. وإعماله أقيس من إعمال المضاف، لأنه يشبه الفعل بالتنكير، كقوله تعالى: " أو إطعام في يوم ذي مسغبة. يتيما.. "[1]. تقديره: أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيما.

أ.١.ج. المعرف بأل، وإعماله شاذ قياسا واستعمالا.

أ.٢. اسم الفاعل. وهو الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارب ومُكْرِم، ولا يخلو أن يكون بأل أو مجرداً منها.[2] ويشترط النحاة لنصبه المفعول شرطين:الأول: الاعتماد على نفي أو استفهام ، أو أن يقع صفة، أو حالاً، أو مسنداً، أو يقع بعد حرف نداء.

الثاني: أن يدل على الحال، أو الاستقبال نحو (هو ضارب سعداً الآن أو غداً).

هذا شأن المجرد من (أل) فان كان محلّى بـ(أل) عمل في جميع الأحوال، تقول: (هو المكرم أخاك أمس أو غداً).[3]

وجاء في (الكتاب): "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى: فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان منوناً نكرة وذلك قولك: (هذا ضارب زيداً غداً) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً)، وإذا حدّث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وذلك قولك: هذا ضارب عبدالله الساعة".[4]

وجاء في (معاني القران) في قوله تعالى: (" كل نفسٍ ذائقةُ الموتِ"[5]، ولو نوّنت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة. فأمّا المستقبل فقولك: (أنا صائمٌ يومَ الخميس)

---

(١) سورة البلد، الآيتان، ١٤،١٥

(٢) ابن هشام الانصاري، شرح قطر الندى، ص٢٣٠.

(٣) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ٣/١٧٠..

(٤)سيبويه، الكتاب، ١/٨٢.

(٥) سورة الأنبياء، الآية ٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماض قلت: (أنا صائمٌ يومِ الخميس) فهذا وجه العمل). [1]

وجاء في (المفصّل): " ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فلا يقال: (زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس) ولا (وحشيٌّ قاتلٌ حمزة يوم أحد) بل يستعمل ذلك على الإضافة. [2]

أ.٣. اسم المفعول. وهو كاسم الفاعل، تقول: (جاء المضروبُ عبدُه) فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله، ولا يختصّ إعمال ذلك بزمان بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام، وتقول (زيدٌ مضروبٌ عبدُه) فتعمِلُهُ فيه أن أردت به الحال أو الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: " مضروب الزيدان" لعدم الاعتماد خلافاً للأخفش. [3]

وما يقال في اسم الفاعل يقال في اسم المفعول من حيث الشروط والدلالة، غير أنه للمفعول وذلك للفاعل. وفي هذا قال ابن مالك:

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل [4]

أ.٤. التفضيل. وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو: (أفضل، وأعْلَم، وأكْثَر). وله ثلاث حالات: [5]

☐ حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

إحداهما: أن يكون بعده (مِنْ) جارّة للمفضول، كقولك: (زيدٌ أفضلُ من عمرو).

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن .ـ ط٣.ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٢، ج٢، ص٢٠٢.

(٢) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص٢٢٦.

(٣) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص٢٣٦.

(٤) فاضل السامرائي، معاني النحو، ١٧٧/٣.

(٥) ابن هشام الأنصاري، مرجع سابق، ص٢٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثانية : أن يكون مضافا إلى نكرة، فتقول: (زيد افضل رجل). **وحالة** يكون فيها مطابقا لموصوفه، وذلك إذا كان بأل، نحو: (زيد الأفضل). **وحالة** يكون فيها جائز الوجهين، المطابقة وعدمها، وذلك إذا كان مضافا إلى معرفة؛ تقول: " الزيدان أفضل القوم"، وإن شئت قلت: " افضلا القوم"، وعدم المطابقة أفصح، قال الله تعالى: " ولتجدنّهم أحرص الناس"[1]، ولم يقل "أحرصي" بالياء، وقال تعالى: " وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"[2] فطابق، ولم يقل" أكبر مجرميها.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقا، ولهذا قالوا في قوله تعالى: " إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله"[3] : إن "من" ليست مفعولا بأعلم؛ لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافا إليه؛ لأن افعل بعض ما يضاف اليه؛ فيكون التقدير أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم، أي: يعلم من يضل.[4]

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: " زيد أفضل عمرو"، فيكون في "أفضل" ضمير مستتر عائد على زيد. ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسالة (الكحل). وضابطها: أن يكون في الكلام نفي، بعده اسم جنس، موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين، مثال ذلك قولهم: " ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد" وقول الشاعر:

ما رأيت امرأ أحب اليه البذل منه إليك يا بن سنان[5]

وكذلك لو كان مكان النفي استفهام، كقولك: " هل رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؟"، أو نهي نحو: " لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك".[6]

---

(١) سورة البقرة، الآية ٩٦.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٢٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١١٧.

(٤) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص٢٤١.

(٥) الشاهد فيه قوله: (أحب إليه البذل) فقد عمل اسم التفضيل (أحب) الرفع في البذل وهو خاص بهذا ونحوه مما يسمى مسالة (الكحل)، والبيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٢٩٥/٥، وشرح التصريح ٢٦٩/١، وشرح شذور الذهب ص٥٣٣، وهمع الهوامع ١٠٢/٢. (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٩٥/٨).

(٦) المرجع نفسه، ص٢٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ.٥. الصفة المشبهة. وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل؛لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث. وتعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد؛ لأنها مشبهة به ويستحسن فيها أن تضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى، نحو:" أنت حسن الخلق، نقي النفس، طاهر الذيل". ولك في معمولها أربعة اوجه:[1]

١.أن ترفعه على الفاعلية، نحو:" علي حسن خلقه، أو حسن الخلق أو الحسن خلقه، أو الحسن خلق الأب".

٢. أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، نحو :" علي حسن خلقه، أو حسن الخلق، أو الحسن الخلق، أو الحسن خلق الأب".

٣. أن تنصبه على التمييز، إن كان نكرة، نحو:" علي حسن خلقا، أو الحسن خلقا".

٤.أن تجره بالإضافة نحو :" علي حسن الخلق، أو الحسن الخلق، أو حسن خلقه، أو حسن خلق الأب، أو الحسن خلق الأب"[2]

وتمنع إضافة الصفة إذا اقترنت بأل. ومعمولها مجرد منها ومن الإضافة إلى ما فيه "أل"، فلا يقال: "علي الحسن خلقه، ولا العظيم شدة بأس". ويقال:" الحسن الخلق، والعظيم شدة البأس".[3]

أ.٦. صيغ المبالغة. وهي خمسة: فعال، وفعول، ومفعال، وفعيل وفعل.[4] و المشهور أن الذي يتعدى منها ثلاثة هي: فعال، نحو: (خوّاضٌ إليها الكتائب)، وفعول نحو :

ضَروبٌ بنصْلِ السَّيْفِ سوق سِمانُها

إذا عدموا زاداً فإنَّكَ عِاقِرٌ[5]

---

(١) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢٨٢/٣.

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢٨٣/٣.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٨٣.

(٤) ابن هشام، قطر الندى، ص٢٣٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٢٤٢/٤، ١٤٦/٨، والدرر ٢٧١/٥، وشرح أبيات سيبويه ٧٠/١، وشرح التصريح ٦٨/٢، وشرح شذور الذهب ص٥٠٥... (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٢٨٨/٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومفعال نحو : (إنه لمنحار بوائكها)[1]. وعند سيبويه يعمل أيضا (فعيل) و (فعل). ولا يشترط في إعمالها الدلالة على الحال، أو الاستقبال، وهي فيما عدا ذلك كاسم الفاعل.[2]

ويؤكد هذا الأمر ما جاء في (شرح قطر الندى): " وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأول، وأقلها استعمالا الأخيران، وكلها تقتضي تكرار الفعل؛ فلا يقال "ضراب" لمن ضرب مرة واحدة، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء.[3]

أ.٧. **أسماء الأفعال.** اسم الفعل كلمة تدل على فعل معين وتحمل معناه وزمنه وعمله، وهو لا يسمى اسما فقط لأنه لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كما لا يسمى فعلا فقط لأنه لا يقبل علامات الفعل، وهو لا يتأثر بالعوامل[4]، وهو على ثلاثة أقسام: [5]

١.ما سمي به الماضي كـ "هيهات" بمعنى بعد، قال جرير:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نواصِلُه[6]

والشاهد فيه: (هيهات العقيق، وهيهات خل)، فاسم الفعل هيهات عمل عمل الفعل، فرفع فاعلا وقد سمي به الماضي وجاء بمعنى (بعد).

٢.وما سمي به الأمر كـ (صه) بمعنى اسكت، وفي الحديث الشريف: " إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة صه فقد لغوت"[7].

٣.وما سمي به المضارع كـ "وي" بمعنى أعجب، قال تعالى: " ويكأنه لا يفلح الكافرون"[8]، و (واها) في قول الشاعر:

واهاً لِسَلْمى ثُمَّ واهاً واها يالَيْتَ عَيْناها لَنا وَفاها[9]

---

(١) القول موجود بلا نسبة في قطر الندى، ص١٧٨.

(٢) فاضل السامرائي، معاني النحو، ١٧٧/٣.

(٣) ابن هشام، قطر الندى، ص٢٣٥.

(٤) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص٥٦.

(٥) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص٢١٦-٢١٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص٩٦٥، والأشباه والنظائر ١٣٣/٨، والخصائص ٤٢/٣، والدرر ٣٢٤/٥، وشرح التصريح ٣١٨/١، وشرح شواهد الإيضاح ص١٤٣، وشرح المفصّل ٣٥/٤، والمقاصد النحوية ٣١١/٤،٧/٣، وكتاب العين ٦٤/١... (المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ٢٣٢/٦).

(٧) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص٢١٧، والحديث ورد في صحيح مسلم ٥٨٣/٥.

(٨) سورة القصص، الآية ٨٢.

(٩) البيت بدون نسبة في شرح قطر الندى ص٢١٧، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢، مع اختلاف في الشطر الثاني حيث ورد في المغني: "هي المنى لو أننا نلناها".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاهد فيه (وا)، فاسم الفعل (وا) رفع ضميراً مستتراً وقد سمي به الفعل المضارع، وجاء بمعنى أعجب.

ومن أحكام اسم الفعل انه لا يتأخرّ عن معموله؛ فلا يجوز في (عليكَ زيداً) ، بمعنى إلْزَمْ، أن يقال: (زيداً عليك)، خلافاً للكسائي الذي أجازه محتجاً عليه بقوله تعالى: "كِتَبَ اللّه عليكم"[1] زاعماً أنّ معناه: عليكم كتاب الله، أي الزموه. وعند البصريين أن "كتَب الله" مصدر محذوف العامل، "عليكم" جار ومجرور متعلّق به أو بالعامل المقدّر، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتاباً.[2]

ومن أحكامه أنّه إذا كان دالاً على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه، تقول: " نَزالِ نُحدّثْكَ" بالجزم، كما تقول: " انزلْ نحدثْكَ". ومنه قول الشاعر عمرو بن زبد مناة:[3]

وقَوْلي كُلّما جَشَأَتْ وجاشتْ مكانَكِ تُحْمدي أوْ تَسْتريحي[4]

ف "مكانَك" اسم فاعل بمعنى اثبُتي، وقوله "تحمدي" مجزم في جوابه، وعلامة جزمه حذف النون[5].

ب. الأسماء العاملة عمل الحروف.

ومن الأسماء ما يعمل عمل الحروف؛ لأنه يتضمّن معناها، وهذا النوع يقتصر على أسماء الشرط لأنها تتضمّن معنى الحرف، فان قلت مثلاً: " متى تأتِ أكرمْك"، كان المعنى: إنْ تأتِ في أي وقت أكرمك. فاسم الشرط "متى" قد تضمّن معنى الحرف"إن"؛ ولهذا كانت هذه الأسماء من العوامل التي تعمل فيها بعدها.[6]

---

(١) سورة النساء، الآية ٢٤.

(٢) ابن هشام، قطر الندى، ص ٢١٩.

(٣) يُعرف بعمرو بن الإطنابة، ينتهي نسبه إلى أشراف الخزرج، شاعر فارس قديم، خرج قومه معه في حرب الأوس والخزرج. (المرزباني، معجم الشعراء، ص١٣).

(٤) البيت الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة في إنباه الرواه ٢٨١/٣، وحماسة البحتري ص٩، والحيوان ٤٢٥/٦، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢...(المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ١٥٦/٢).

(٥) ابن هشام، قطر الندى ، ص٢١٩.

(٦) محمد احمد حسن، الحركات الإعرابية في اللغة العربية، ص١٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ذكر جمهور النحاة أن أسماء الشرط كلها مبنية فيما عدا (أيّ) فهي معربة لإضافتها إلى مفرد كحالها في الاستفهام، مثل: " أيُّ رجلٍ يعملْ خيراً يجدْ جزاءه"، ونقول في إعرابها:

أي: اسم شرط مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة: مبتدأ، وهو مضاف، ورجل مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة. وجملة الشرط هي الخبر.[1]

أمّا أسماء الشرط المبنيّة فهي: " من - ما - مهما - متى - أيان - أين - أنّى - حيثما - إذا".[2]

ويُذكر أن أدوات الشرط منها ما هو حرف وهما: " إن وإذ ما"، ومنها ما هو اسم مبهم تضمّن معنى الشرط، وهي: " من وما ومهما وأي وكيفما"، ومنها ما هو ظرف زمان أو مكان تضمّن معنى الشرط، وهي: "أين وأنّى وأيّان ومتى وإذ". ومنها ما هو ظرف مكان تضمّن معنى الشرط، وهي: "حيثما". فما دلّ على زمان أو مكان، فهو منصوب محلاً على أنه مفعول فيه لفعل الشرط. و(من وما ومهما) إن كان فعل الشرط يطلب مفعولاً به، فهي منصوبة محلاً على أنها مفعول به له، نحو: " ما تُحصّلْ في الصّغر ينفعكَ في الكبر. من تجاورْ فأحسِنْ إليه. مهما تفعلْ تُسألْ عنه". وان كان لازماً أو متعدياً استوفى مفعوله، فهي مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ، وجملة الشرط خبره، نحو: " ما يجيء به القدر فلا مفرّ منه. مهما ينزل بك من خطب فاحتملْه. ما تفعلْه تلْقَهُ". و "كيفما": تكون في موضع نصب على الحال من فاعل الشرط، نحو: " كيفما تكنْ يكنْ أبناؤك".[3]

٢.ج. الحروف العاملة

أتناول في حديثي عن الحروف العاملة مفهوم الحروف في اللغة، وتقسيمات النحاة للحروف العاملة، وفلسفة عمل هذه الحروف كما تكلم بها كبار النحاة، ثم رأيت أنّه من المستحسن أنْ أتحدّث عن وظيفة هذه الحروف في السياق ودورها في بناء التركيب اللغوي العربي.

---

(١) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص٦٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٧.

(٣) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢٠٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.ج.١. مفهوم الحرف في اللغة.

يتسع مفهوم لفظة "الحرف" في اللغة العربية ليحمل أكثر من معنى، وأكثر من دلالة؛ فهو من كل شيء طرفه وجانبه. ويقال فلان على حرف من أمره: ناحية منه إذا رأى شيئاً لا يعجبه عدل عنه. وفي التنزيل العزيز: " ومن الناس من يعبد الله على حرف"[١]، أي يعبده في السّراء لا في الضرّاء، والحرف من الدّوابّ: الضامرة الصّلبة. والحرف كل واحد من حروف المباني الثمانية والعشرين التي تتركّب منها الكلمات، وتُسمّى حروف الهجاء. والحرف كل واحد من حروف المعاني، وهي التي تدلّ على معان في غيرها وتربط بين أجزاء الكلام، وتتركّب من حرف أو أكثر من حروف المباني، وهي أحد أقسام الكلمة الثلاثة من اسم وفعل وحرف. والحرف: الكلمة. يقال: هذا الحرف ليس في لسان العرب. والحرف: اللغة واللهجة، ومنه الحديث: " نزل القرآن على سبعة أحرف"[٢]. والحرف: الطريقة والوجه.[٣]

وحاول ابن فلاح[٤] أن يحصي عدد الحروف بمفاهيمها وأشكالها المختلفة، فقال: عدّة الحروف سبعون حرفاً بطرح المشترك. ثلاثة عشر أحادية وهي: الهمزة، والألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

وأربعة وعشرون ثنائية وهي : آ، و أم، وأن، وإن، وأي، وإي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكي، ولا، ولم، ولن، وما، ومذ، ومع (على رأي)، ومن، وهل، و وا، و وي، ويا، وبقي عليه: لو، وأل، على رأي الخليل.

وتسعة عشر ثلاثية وهي: أجل، و إذن،وإلى، وألا، وأمّا، وإنَّ وأنّ، وأيا وبلى، وثم، وجير، وخلا، وربّ ، وسوف وعدا، وعلى، وليت، ونِعْمَ، وهيا.

---

(١) سورة الحج، الآية ١١.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب فضائل القرآن ٥٦٢/١، والنسائي في السنن ١٥٢/١، وأبو داود في السنن ٧٦/٢.

(٣) المعجم الوسيط، ١٦٧/١.

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سلمان المشهور بابن فلاح النحوي، له مؤلفات في العربية، توفي عام ٦٨٠هـ. (السيوطي، بغية الوعاة، ٣٠٢/٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثلاثة عشر رباعية وهي: إلاّ، و ألاّ، و إمّـا، وحاشـا، وحتـى، وكـأن، وكـلاّ، ولعـل، ولـمّـا، ولولا، ولوما، وهلاّ.

وخماسيّ واحد وهو: لكنّ.[1]

ومـن خـاض في هـذا الأمـر، أيضـاً، أبـو القاسم الزجـاجي في كتابـه(الإيضـاح في علـل النحو)[2]، حيث وزّع حروف اللغة على ثلاثة أضرب: حروف المعجـم وحـروف أبعـاض الكلـم، وحروف المعاني،[3] التي يلتمس النحويون حدّها. إذ حدّ النحاة الحرف بحدود كثيرة، أظـهرها قولهم أنّه: " كلمة تدلّ على معنى في غيرها فقط، ومقتضى الحدّ أنّ الحـروف روابـط في الـتركيب يتوقف معناها على ذكر متعلّقاتها، و إذا أفردت فقد تبخّرت معانيها. قال ابن يعيش: "وقولنـا: دلّت على معنى في غيرها فصل ميزة بين الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحـرف في غـيره. ألا تراك إذا قلت: الغلام فهم منه المعرفة. ولو قلت "أل" مفردة لم يفهم منه معنـى، فـإذا قـرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره.[4]

٢.ج.٢. تقسيمات النحاة للحروف العاملة

اختار النحاة أن يضموا ما اتفق عمله بعضه إلى بعض، وإنْ اختلـف معنـاه، شـارحين مـا يتعلّق بالمعنى عند ذكر كل أداة في بابها، لأنـهم رأوا أن الخلـط في مقتضـى العوامـل أكـثر، وهـم عليـه أحـرص. وقـد أخـذ البعـض علـى النحـاة أنـهم فرّقـوا بـين حـرف النفـي، فذكروا - لا - بجانب - إن -، لأنها تعمل عملها. وذكروا - لن، في حروف النواصب للمضـارع، وكان عمدتهم الاتحاد في العمل، وقد جمعوا بين - إنّ، وأنّ، ولكن، وكـأنّ، وليـت، ولعـلّ - في باب واحد، مع بعد ما بين معانيها، لأنها تتفق في العمل.[5]

يتضح من هذا أن تقسيم النحاة للحـروف العاملـة كـان إمّـا وقفـاً علـى طبيعـة عملـها في المعمول، أو وقفاً على جنسية المعمول النحوية فعلاً كان أو اسماً. وفيما يلي مثالان:

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/١٧.

(٢) أبو القاسم الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٥٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٦.

(٤) محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن.ـ ط١.ـ عمان: دار الفرقان، ١٩٨٢، ص٧.

(٥) محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. تقسيم ابن الخباز[١] .

قال ابن الخباز في شرح الدرة: الحروف العاملة أربعة أقسام:[٢]

أ. قسم يرفع وينصب وهو إن وأخواتها، ولا المشبهّة بأن، وما ولا المشبّهتان بليس.

ب.وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء، ونواصب الفعل المضارع. وأضاف عبد القاهر إلى ذلك (إلا) في الاستثناء، و (الواو) التي بمعنى مع.

ج. وقسم يجر فقط، وهي حروف الجر.

د. وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم.[٣]

٢.تقسيم ابن السرّاج[٤]

لقد قسّم ابن السرّاج العامل من الحروف إلى ثلاثة أقسام: قسم يدخل على الأسماء فقط، فهو عامل فيها، ومن ذلك مثلاً حروف الجر التي تخفض الأسماء، نحو قولك: خاتمٌ من فضّةٍ. والحروف الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو " إنّ وأخواتها".

والقسم الثاني يدخل على الأفعال فقط ويعمل فيها أيضاً، ولا يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزمها نحو (أنْ) في قولك: أريد أنْ تذهبَ، فتنصب. و(لم) في قولك: لم يذهبْ، فتجزم.

وأمّا القسم الثالث من الحروف فهي غير عاملة، وتدخل على الأسماء والأفعال نحو همزة الاستفهام في قولك: أيقوم زيدٌ.

ومعنى هذا أن تقسيم ابن السراج للحروف العاملة لم يخرج عن قسمين، وليس ثلاثة أقسام كما ذكر مجدي إبراهيم في كتابه. وسنلجأ خلال حديثنا التفصيلي عن هذه الحروف إلى تقسيمها على الوجه التالي:

---

(١) هو علي الشيخ شمس الدين بن الخبّاز الموصلي النحوي الضرير، كان علامة زمانه في النحو واللغة والفقه، مات بالموصل سنة ٦٣٧هـ. (السيوطي، بغية الوعاة، ٣٠٤/١).

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢١/٢.

(٣) المرجع السابق، ٢١/٢.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٤٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. الحروف الناسخة

أ.١. مفهوم النواسخ

لعل ابن هشام (٧٦١هـ) هو أوّل من صرّح بالمعنى الاصطلاحي لكلمة "النواسخ"، بمعنى الإزالة، يقال، نسخت الشمس الظلّ إذا إزالته، وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها..."، وظاهر ما في هذا التعريف من تمكّن ودقّة، وخصوصاً قوله: " ما يرفع حكم المبتدأ والخبر"، إذ هذا هو الأصل في لفظة النسخ الاصطلاحية المأخوذة من إزالة حكم سابق والإتيان بحكم جديد كما في نسخ الآية بالآية ونسخ الظل بالشمس.[١]

والأحرف الناسخة هي الأحرف المشبهة بالفعل وعددها ستة، وهي: " إن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل". وحكمها أنها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الآخر ويسمى خبرها، نحو: " إن الله رحيم، وكأن العلم نور".[٢]

أ.٢. علّة نصبها المبتدأ ورفعها الخبر

جاء في الأشباه والنظائر تحت عنوان باب إن وأخواتها: " قال ابن يعيش: إنما قدّم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل، جري على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كانت رتبة الفاعل مقدّمة على المفعول، وهذه الحروف، لمّا كانت فروعاً على الأفعال، ومحمولة عليها، جعلت بينهما بأن قدّم المنصوب فيها على المرفوع حطّاً لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع،وتقديم الفاعل أصل".[٣]

---

(١) حسام النعيمي، النواسخ في كتاب سيبويه، ص٢٠، وشرح قطر الندى، ص١٢٧.

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢٩٨/٢.

(٣) السّيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٧١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ.٣. أحكام عمل الحروف الناسخة

أفاض النحاة في الحديث عن أحكام عمل الحروف الناسخة، ويمكن إدراج أبرز أقوالهم في هذا الجانب كمايلي:

أ.٣.أ. علاقتها بـ "ما" الكافّة. جاء في " المفصّل" أن هذه الحروف تلحقها (ما) الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدأ بعدها الكلام، قال تعالى: " إنّما إلهكم إله واحد"[١]، ومنهم من يجعل (ما) مزيدة ويعملها، إلا أن الإعمال في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنّما، وأنّما، ولكنما. وروي بيت النابغة:

قالت ألا لَيْتما هذا الحَمامُ لنا ... إلى حمامتنا أو نِصْفَهُ فَقَدِ[٢]

على وجهين.[٣]

أ.٣.ب. حذف خبرها. يجوز حذف خبر هذه الأحرف على ضربين: جائز وواجب، فيحذف جوازا إذا كان من الكلمات التي يراد بها معنى خاص، بشرط أن يدل عليه دليل، كقوله تعالى: " إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم"[٤]، أي إن الذين كذبوا بالذكر معاندون، أو هالكون، أو معذبون.[٥]

ويحذف وجوبا إذا كان من الكلمات التي تدل على وجود أو كون مطلقين، فلا يفهم منها حدث خاص أو فعل معين، ككائن، أو موجود، أو حاصل، وذلك في موضعين:

الأول بعد "ليت شعري"، إذا وليها استفهام، نحو: "ليت شعري هل تنهض الأمة؟ وليت شعري متى تنهض؟" ، والمعنى ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدريه، وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لشعري، لأنه مصدر شعر. والثاني أن يكون في الكلام ظرف أو

---

(١) سورة الكهف، الآية ١١٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، ورد في مغني اللبيب ٦٣/١، ٢٨٦/١، وهو من شواهد الزمخشري في المفصل ص٢٩٣.

(٣) الزمخشري، المفصل في العربية، ص٢٩٣.

(٤) سورة فصلت، الآية ٤١.

(٥) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٣٠١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جار ومجرور يتعلّقان به، فيُستغنى بهما عنهُ، نحو: " إنّ العلمَ في الصدور، وانّ الخيرَ أمامك". فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدّر بكائن أو موجود أو حاصل.[1]

أ.٣.ج. تقدّم خبرها. لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها، ولا على اسمها. أمّا معمول الخبر، فيجوز أن يتقدّم على الاسم، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جر، نحو: " إنّ عندك زيداً مقيم".[2]

أ.٣.د. جواز دخول لام التأكيد. تختصّ "إنّ" المكسورة الهمزة، دون سائر أخواتها، بجواز دخول لام التأكيد، وهي التي يسمّونها (لام الابتداء) على اسمها نحو: "إنّ في السماء لخبراً، وإنّ في الأرض لعبراً"، وعلى خبرها نحو: " إنّ الحقّ لمنصورٌ"، وعلى معمول خبرها، نحو: " انّه للخير يفعلُ" وعلى ضمير الفصل نحو : " إنّ المجتهدَ لهوَ الفائزُ".[3]

أ.٣.و. العطف على أسمائها. (إذا عطفت على أسماء الأحرف المشبهه بالفعل، عطفت بالنصب، سواء أوقع المعطوف قبل الخبر أم بعده، فالأوّل نحو: (إنّ سعيداً وخالداً مسافران)، والثاني نحو: (إن سعيداً مسافرٌ وخالداً). وقد يُرفع ما بعد حرف العطف، بعد استكمال الخبر، على انّه مبتدأ محذوف الخبر، وذلك بعد (إنّ وأنّ ولكنّ) فقط، فمثال (إنّ) قول الشاعر:

إنّ الخلافةَ والمروءةَ فيهمُ والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ[4]

ومثال (أنّ) قوله تعالى: " وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناسِ يومَ الحجّ الأكبرِ أنّ الله بريءٌ من المشركينَ ورسولُه").[5]

---

(١) الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ٣٠١/٢.

(٢) المرجع نفسه ، ص٣٠١، ٣٠٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٠١،٣٠٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجرير في تخليص الشواهد، ص٣٦٩، وشرح المفصل ٦٦/٨، والكتاب١٤٥/٢... (المعجم في شواهد اللغة العربية، ٢٠٩/٣).

(٥) سورة التوبة، الآية ٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(وقد يُرفع ما بعد العاطف قبل استكمال الخبر، لغرض معنوي، على انه مبتدأ محذوف الخبر، فتكون جملته بين اسم (إنّ) وخبرها، ومن ذلك قول الشاعر:

فمنْ يكُ أمسى بالمدينَةِ رَحْلُهُ فإنّي، وقيّارٌ، بها لغريبُ[1]

غريب: خبر عن اسم (إنّ)، وقيّار: مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وقيّار غريب بها أيضاً. وقيّار اسم جمله، وإنما قدّمه واعترض بجملته بين اسم إنّ وخبرها لغرض أن هذا الفرس أو الجمل استوحش في هذا البلد، وهو حيوان، فما بالك بصاحبه، فلو نصب بالعطف على اسم (إنّ) فقال: " فإني وقيّاراً بها لغريبان"، لم يكن من ورائه شدة تصويره الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المقام). [2]

(ومنه قوله تعالى: " إنّ الذين آمنوا والذين هادوا، والصّابئون، والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون".[3] فالصّابئون: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: والصّابئون كذلك، أي: لهم حكم الذين آمنوا والنصارى واليهود. والجملة معترضة بين اسم" إن" وخبرها ، وخبر (إنّ): هو جملة الجواب والشرط، والغرض من رفع الصابئون، مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها، يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان، واعتصموا بالعمل الصالح، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل، أولى بذلك). [4]

ب.الحروف الناصبة للفعل المضارع.

حدّد النحاة نواصب الفعل المضارع بأربعة حروف: (أن، لن، كي، إذن)[1]، كما أبرزوا وظيفة هذه الحروف وموقعها على النحو التالي:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص١٨٤، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩، والدرر ١٨٢/٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١...(المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، ٣٢٢/١).

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ص٣١٠-٣١٢.

(٣) سورة المائدة، الآية٦٩.

(٤) الإسفراييني، شرح الفريد؛ تحقيق نوري ياسين.ـ مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٥، ص٢٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن: وهي حرف نصب واستقبال، وهي مصدريّة، نحو: أريدُ أن أنجحَ.[1]

لن: للاستقبال والنفي، والأصح أنه ليس للتأبيد، لقوله تعالى: "فلن أبرحَ الأرضَ حتى يأذن لي أبي"[2].

كي: وهي تكون ناصبة إذا كانت مصدريّة بمنزلة "أن"، وإذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى: "لِكيْلا تأسَوْا"[3]،أو تقديراً نحو: "جئتُكَ كي تكرمني" إذا قدّرت أن الأصل لكي، وأنّك حذفت اللام استغناءً عنها بنيّتِها، فإن لم تقدّر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت "أن" مضمرة بعدها إضماراً لازماً.[4]

إذن: وهي جواب لقول وجزاء، فإذا قيل لك: "آتيك"، وقلت: "إذن أكرمك" فقد دلّت (إذن) أن ما بعدها جواب لهذا القول وجزاء له.[5] وهي تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط:[6]

١. أن تقع في صدر الجملة الجوابية، نحو " غداً تزورني. إذن أكرمَك".

٢. أن يكون الفعل متصلاً بها، ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم أو النداء، نحو: " أنت تسعى في مصلحتي. إذن والله تحبّني".

٣. يشترط أن يكون الفعل بعد (إذن) مستقبلا.

وقد برز من هذه الحروف (أن)، عندما تكلم النحاة عن مواضع نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً، وجوازاً، وتتمثل هذه المواضع بالجدولين التاليين:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) عزيز أبو خيارة، الشامل في قواعد اللغة العربية.ـ عمان: لا ناشر، ١٩٩٣، ص٤٠.

(٢) سورة يوسف، الآية ٨٠.

(٣) سورة الحديد، الآية ٢٣.

(٤) ابن هشام، قطر الندى، ص٣٧.

(٥) الإسفراييني، شرح الفريد، ص٢٢٤.

(٦) عزيز أبو خيارة، الشامل في قواعد اللغة العربية، ص٤٠.

جدول رقم (١)

مواضع نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً[١]

الرقم	الموضع	المثال
١.	بعد لام الجحود المسبوقة بكان أو يكون المنفيتين	ما كان القاضي ليظلمَ الناس " وما كان اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ على الغَيْبِ"[٢]
٢.	بعد حتى التي تفيد الغاية	تتوتّر أعصاب الطلاب حتى تَظهرَ النتيجة
٣.	بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب	أ) لا تكسلوا فتخسروا ب) ادرسْ فتنجحَ
٤.	بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب	أ) لم آمركَ بالمعروف وأعرضَ عنه ب) زرني وأكرمَك
٥.	بعد (أو) التي بمعنى إلى أو بمعنى إلا	أ) سنقاتل أو ننتصرَ ب) سأعترف أو تسكتَ

جدول رقم (٢)

مواضع نصب الفعل المضارع جوازاً[٣]

الرقم	الموضع	المثال
١.	بعد لام التعليل	أدرسُ لأنجحَ
٢.	بعد حرف عطف على اسم صريح بحروف العطف التالية :	
	أ. الواو	ولبسُ عباءةٍ وتقرُّ عيني
	ب. الفاء	سهرك فتدرسَ لن يضيعا عبثاً
	ج. ثمّ	يسرني رجوعك ثم تتكلّمَ معي
	د. أو	" وما كان لبشر أن يكلمه إلا وحياً أو من وراء حجابٍ أو يرسلَ رسولاً"[٤]

(١) عزيز أبو خيارة، الشامل في قواعد اللغة العربية، ص٤٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٧٩.

(٣) عزيز أبو خيارة، الشامل في قواعد اللغة العربية، ص٤٢.

(٢) سورة الشورى، الآية٥١.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ج. الحروف الجازمة للفعل المضارع

حدّد سيبويه ميدان عمل حروف الجزم العاملة قائلاً: " .. واعلم أن الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء. والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار."[1]

❑ **أما جوازم الفعل المضارع، كما جاءت في شرح الفريد، فهي كمايلي:**[2]

١.**لم.** حرف يقلب زمن المضارع وينفيه، ولا يدخل على غير المضارع، لئلا يفوتَ ما هو الغرض من وضعه.

٢.**لمّا.** مثل " لم" في قلب زمن المضارع ونفيه، وفرعها الحادث بزيادة (ما)، ويجب أن يكون نفيها ممتداً من زمان حدوثها إلى زمان التكلم، وهذا معنى قول النحاة: " يجب فيه الاستغراق"، كما يجوز حذف منفيها مع القرينة.

٣.**لام الأمر.** تجزم المضارع في أمر المخاطب المجهول، لأنه إذا كان معلوماً استغني عن اللام، نحو" قمْ، واقعدْ"، والمتكلم، كقوله عليه السلام:" قوموا فلأصل لكم"، والغائب، نحو: " ليعنَ زيدٌ بحاجتي"، و أمر المخاطب المعلوم قليلاً، نحو:

لِتَقُمْ أنْتَ يا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضّي حَوائِجَ المسلمينا[3]

ومن أحكام هذه اللام أنها مكسورة، وفتحها لغة بني سليم. وقد تسكّن بعد الفاء، و الواو، وثمّ. وقد تحذف في النظم نحو:"... ولكن يكُنْ للخير منك نصيبٌ"، أي : ليكن[4].

٤.**إنْ.** تدخل على الفعلين، أو فعل وجملة اسمية. وقد لا تجزم "إن" حملاً على (لو)، كما تجزم (لو) حملاً على (إن)، نص على هذا ابن مالك في "التسهيل" وهو مذهبه أيضاً في

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٩/٣.

(٢) الاسفراييني، شرح الفريد، ص٢١٤-٢١٩.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢، وتذكرة النحاة ص٦٦٦، وخزانة الأدب ١٤/٩، وشرح التصريح ٥٥/١... (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٩٣/٨).

(٤) الإسفرييني، شرح الفريد، ص٢١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"شواهد التوضيح"، ونقله عن الأشموني في شرحه، لكنّه نصّ على شذوذه في شرح الكافية، فقال: " وشذ إهمال" متى حملاً على "إذ"، وإهمال"إن" حملاً على "لو"[1]

د. الحروف الجارّة

يغطّي الحديث عن حروف الجر ثلاثة جوانب أساسية: التسمية وفلسفة العمل، وتقسيم حروف الجر بالنسبة لعملها، ونيابة هذه الحروف بعضها عن بعض.

د.١. التسمية وفلسفة العمل

يُرجع كثير من النحاة عمل حروف الجر إلى طبيعة الحركة الإعرابية والصوتية الناشئتين على أواخر معمولاتها؛ فيقول العكبري: " إنما سميت كسرة الإعراب جراً لتسفّلها في الفم، وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجر الشيء على الارض، ومنه قيل لأصل الجبل جر لتسفّله. والكوفيون يسمونه " خفضاً"، وهو صحيح المعنى، لان الانخفاض الانهباط، وهو تسفّل[2].

ويتابع العكبري حديثه موضحاً سبب تسمية هذه الحروف قائلاً: " وإنما عملت هذه الحروف الجر دون غيره لأمرين:

أحدهما أنّ الفعل عمل الرفع والنصب، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلاّ الجر. والثاني أن الفعل واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه، فجعل عمله وسطاً، والجر من (الياء)، وهي من حروف وسط الفم، بخلاف الرفع فإنه من الضم، والضم من الواو، والواو من الشفتين، وبخلاف النصب فإنه من الألف، والألف من أقصى الحلق.[3]

---

(١) شرح الكافية، ص٦٤٣، وانظر الإسفراييني، شرح الفريد، ص٢١٩.

(٢)العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب؛ تحقيق غازي مختار.ـ ط١.ـ بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥، ج١، ص٢٥٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٥٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

❑ والأصل في الجر للحروف لأمرين:

أحدهما أن أصل العمل للأفعال، والحروف دخلت موصولة لها إلى الأسماء. فلما اختصت عملت، فكانت تلو الأفعال في العمل. أمّا الأسماء فمعمول فيها، فلم تكن عاملة. والثاني أن الإضافة تقدر بالحرف، فدل ذلك على أنّه الأصل.[1]

د.٢. تقسيم الحروف بالنسبة لعملها

ورد في "الأشباه والنظائر" عن ابن هشام قوله:[2]

" حروف الجر عشرون حرفاً: ثلاثة لا تجر إلا في الاستثناء وهي : (حاشا، وخلا، وعدا)، وثلاثة لا تجر إلا شذوذاً، وهي: (لعلّ، وكي، وحتى)، وسبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: (من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام)، والسبعة الباقية لا تجر إلا الظاهر، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام:

١.قسم لا يجر إلا الزمان، وهو (مذ، ومنذ).

٢.قسم لا يجر إلا النكرات، وهو (ربّ).

٣.قسم لا يجر إلا لفظ الجلالة، وهو (التاء).

٤.وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي.[3]

ومن المفيد أن نذكر الفرق بين حروف الجر الأصلية والحروف غير الأصلية؛ لإنّ حرف الجر الزائد لا يعمل في الجانب النحويّ، وإنّما يُحدث الجرّ في اللفظ؛ ولهذا السبب لا يشكّل مع مدخوله شبه جملة. وحرف الجرّ من هذا المنطلق على ثلاثة أقسام: حرف أصلي، وحرف زائد، وحرف شبيه بالزائد.[4]

---

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب؛ تحقيق غازي مختار.ـ ط١.ـ بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥، ج١، ص٢٥٣.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر ٢/١٠٠.

(٣) المرجع السابق، ص١٠١، ص١٠٢.

(٤) عبده الرّاجحي، التطبيق النحوي، ص٣٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا الحرف الأصلي فهو الذي يضيف إلى ركنيّ الجملة معنىً فرعياً جديداً،ولا بد أن يكون متعلّقاً، فعندما نقول: "هذا كتاب من صديق"، يكون الجار والمجرور " من صديق" متعلّقاً بمحذوف صفة لـ "الكتاب" في محل رفع.[1]

أمّا الحرف الزائد فلا يضيف إلى ركني الجملة معنىً فرعياً جديداً، وليس معنى زيادته أنّه خال من المعنى، أو أن وجوده في الكلام مثل عدمه، وإنّما يفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة، وهو لا يتعلّق، ومن أمثلة ذلك حرف الجر "من" الذي يستعمل زائداً للدلالة على التوكيد أو للدلالة على الشمول والاستغراق، ويُشترط في استعماله زائداً أن يكون مسبوقاً بنفي، وأن يكون الاسم المجرور بعده نكرة، وهو يُزادُ قبل المبتدأ أو ما أصله المبتدأ؛ مثل: " ما للمهل من فلاح"، ونقول في إعرابها:

ما : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

للمهمل : جار ومجرور، وشبه الجملة متعلّق بمحذوف خبر مقدّم في محل رفع.

من : حرف جر زائد.

فلاح : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.[2]

د.٣. نيابة حروف الجر بعضها عن بعض .

مسألة تناوب حروف مسألة خلافية على الرغم من وضوحها في السياق اللغوي العربي، فقد ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض؛ فقد تأتي (من) بمعنى (على)، كقوله تعالى: (ونصرناهُ من القوم الذين كذّبوا)[3]، وقد تأتي بمعنى (عن)، كقوله تعالى:

---

(١) عبده الرّاجحي، التطبيق النحوي، ص٣٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص٣٦٨.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" لقد كنت في غفلةٍ من هذا"[1]. وقد تأتي الباء بمعنى (عن)، كقوله تعالى: " سأل سائلٌ بعذابٍ واقع"[2]، وقد تأتي بمعنى (من)، كقوله تعالى: " عيناً يشربُ بها عبادُ الله"[3].

ومذهب جمهور البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، إلا شذوذاً، أمّا قياساً فلا، وما أوهم ذلك فهو مؤول على التضمين أو على المجاز، كما في قوله تعالى: " ولأصلّبنّكم في جذوع النخل"[4]، فذهب الكوفيون إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء، فهو من باب المجاز.[5]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) سورة ق، الآية ٢٢.

(٢) سورة المعارج، الآية١.

(٣) سورة الإنسان، الآية ٦.

(٤) سورة طه، الآية، ٧١.

(٥) فاضل السامرائي، معاني النحو، ٣/٦،٧.

خاتمة الفصل الأوّل

تبيّن لنا فيما سبق مجموعة من الأمور تتعلق بنظرية العامل في النحو العربي، أبرزها مايلي:

١. العامل مصطلح نحوي أطلق على كل كلمة تؤثر في تغيير حركات أواخر الكلمات. ويُعدّ الخليل بن أحمد أوّل من استخدمه في الدرس النحوي، وقد نظر النحاة إليه على انّه قوة خفيّة تؤثر على ما بعدها.

٢. تأثر النحاة في تناولهم للعامل اللفظي بالفلسفة الكلامية، وسلكوا سبيل المتكلمين في تعليل الحركات الإعرابية وردّها إلى عواملها، كما أبانوا، وفقاً لهذا المنهج، عن أحكام العمل المختصّة بمختلف العوامل اللفظية.

٣. للزمن دور أساس في نظريّة العامل، والعمل النحوي إنما هو الحدث، والعلامات الإعرابيّة هي آثار العوامل.

٤. تعمل العوامل اللفظيّة الرفع والنصب والجر والجزم.

٥. قد يتقدّم بعض المعمولات على عامله، ويُمنع ذلك في معمولات أخرى.

٦. هناك فرق بين العامل المتصرّف والعامل غير المتصرف، والأول أقوى في العمل.

٧. قد تلغى العوامل إذا وجد ما يمنع عملها في التركيب، كإلغاء بعض الأفعال، وكفّ بعضها عن العمل.

٨. في تقدير المحذوف يجب الاعتماد على وجود الدليل من لفظ او معنى.

٩. العامل المحذوف في حكم المذكور.

١٠. الأفعال هي الأصل في العمل، وبقية العوامل محمولة عليها.

١١. الأفعال أقوى العوامل، وهي تعمل في الأسماء مُقدّمة عليها، ومتأخرة عنها، وهي أقوى قرينة لفظية ترتبط بها الحالات الإعرابية جميعها.

١٢. الأفعال ليست سواء في القوة، فمنها الضعيف الذي لا يقوى على نصب المفعول به، ومنها القوي الذي يتعدى المفعول الأول إلى ثان وثالث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣. تعمل الأفعال لقوّتها ظاهرةً ومضمرةً على السواء.

١٤. يختلف الفعل المتصرّف عن الفعل الجامد في العمل؛ فالمتصرف يعمل في معمولاته سواء تقدّمت عليه أم تأخرت، بعكس الفعل الجامد الذي لا يقوى على ذلك.

١٥. يُعدّ الاسم أكثر تحملاً للمعاني، وأكثر تعبيراً عنها؛ فهو الذي يُعبّر به عن الفاعلية والمفعولية والاستثناء والحال، وما غير ذلك.

١٦. للعامل اللفظي صفة شمولية في النحو العربي؛ فهو يشمل الأفعال والأسماء والحروف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

خلافات النحاة في ميدان العوامل اللفظيّة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثّاني

خلافات النحاة في ميدان العوامل اللفظيّة

نبحث في هذا الفصل خلافات النحاة المتعلّقة مباشرة بالعوامل اللفظيّة، وآثارها في السياق اللغوي، وسنبرز أهم جوانب هذه الخلافات التي يمكن إجمالها في ثلاثة أقسام، هي:

١. الاختلاف في عوامل بعض المرفوعات

٢. الاختلاف في عوامل بعض المنصوبات

٣. الاختلافات في الأدوات العاملة

١. الاختلاف في عوامل بعض المرفوعات

نتحدث تحت هذا العنوان عن القول في رافع المبتدأ والخبر، وفي رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور، وفي العامل في الاسم المرفوع بعد لولا.

١.أ. القول في رافع المبتدأ والخبر

يقول ابن جني في تعريف المبتدأ: " اعْلم أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه. وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيدٌ قائمٌ، ومحمدٌ منطلق، فـ "زيدٌ"، و "محمدٌ" مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما. وأمّا الخبر فهو كل ما أسندته إلى المبتدأ، وحدّثت به عنه، وذلك على ضربين: مفرد وجملة."[1]

واختلف الكوفيون والبصريون في رافع المبتدأ، ورافع الخبر؛ فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع

(١) ابن جني، كتاب اللمع في العربية؛ تحقيق فائز فارس.ـ الكويت: دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢، ص٢٥،٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. (١)

وفسّر كل من الفريقين رأيه بحجج لا تخلو من التأويل والمماحكة العقلية، فاحتجّ الكوفيون بأن قالوا: (إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بُدّ له من خبر، والخبر لا بُدّ له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت"زيدٌ أخوك" لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر اليه؟ فلمّا كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنّهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى: " أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى"(٢)، فنصب "أيّاً ما) بـ (تدعوا)، وجزم (تدعوا) ب، (أيّاً ما)، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً) (٣)

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي إمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي إمارات ودلالات، فالإمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء... وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو " كان" وأخواتها، و "إنّ" وأخواتها، و "ظننت" وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا). (٤)

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩/١.

(٢) سورة الإسراء، الآية ١١٠.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٤٩، ٥٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا: لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه. ويعلّق الانباري على هذا قائلاً: " غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا انه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له. والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ")[1]

(وذهب الأخفش الأوسط إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر معاً، وتبعه في ذلك الزمخشري والرمّاني. وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر، وتبعه في ذلك ابن السراج وابن جني.[2] يقول ابن السراج: " قولك (عبد الله أخوك) فعبد الله مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه، و(أخوك) مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ)[3]

- ☐ نخلص من هذه المسألة إلى مايلي:

١. كان لنظرية العامل سيطرة قوية على تفكير النحاة. ويبدو أنّ هذا هو السبب الذي حملهم على تبني قانون "العامل المعنوي" حين لم يسعفهم السياق في العثور على عامل لفظي ظاهر. ولعلّ هذا ما دفع بعضهم إلى القول أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وقد يكون في هذا خطوة مهمة في تدعيم أركان النظرية وجعلها أكثر شمولية.

٢. ولتسويغ عمل العامل المعنوي، لجأوا إلى التأويل الفلسفي والقياسي دون اعتراف يشير إلى أن كل تركيب متفرد في خصوصيّته، وعلاقة ألفاظه ببعضها البعض، وإن شابه بوجه عام تراكيب لغوية أخرى.

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥١.

(٢) وليد الانصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص ٧٢، ٧٣.

(٣) مجدي إبراهيم يوسف، الجهود اللغوية لابن السّراج، ص٣٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣.الرفع هو الأصل في الحركات الإعرابيّة، يدل على هذا قولهم بان المبتدا له الصدارة بين الأسماء، كما كان الواحد أول العدد، وحكى سيبويه عن العرب قولهم: " واحدٌ واثنان وثلاثةٌ وأربعة إذا عدّوا، ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها،[١] ولهذا أجدني ميّالاً إلى ما جاء في "شرح المفصّل"، من أنّ المبتدأ والخبر كليهما أصل في استحقاق الرفع.[٢]

٤.وإذا ما أخذنا، بعين الاعتبار، أسس النّحو الوصفي، نصل إلى هامشية الخلافات التي تمّ إبرازها في هذه المسألة؛ فهناك إجماع بين جميع الأطراف على شكل الحركة الإعرابيّة للمبتدأ والخبر باستحقاق كل منهما الرفع. وهذه ظاهرة لغوية عامّة ليس تسويغها بحاجة إلى كل هذا التفلسف والتأويل عند انعدام العامل اللفظي الواضح.

١.ب. القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور

(ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، ويسمّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: " أمامك زيدٌ"، و"في الدار عمروٌ"، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء).[٣]

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لان الأصل في قولك " أمامك زيدٌ"، و "في الدار عمرٌ" حلّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمروٌ، فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل. والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده "أنّ" التي في

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢٣/١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل.ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٧٢. ج١، ص٧٣.

(٣) الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف،ص ٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقدير المصدر؛ فالخبر كقوله تعالى: " فأولئك لهم جزاءُ الضّعفِ"[1]، فـ "جزاء" مرفوع بالظرف.[2]

و أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنَّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء؛ لأنّه قد تعرّى من العوامل اللفظية، وهو معنى الابتداء، فلو قُدّر هاهنا عامل آخر لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين): [3]

(أحدهما: أن الأصل في الظرف أن يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان هاهنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول: " إنّ أمامك زيداً". و "ظننت خلفك عمراً"، وما أشبه ذلك؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله، كما لا يجوز أن تقول : "إنّ يقوم عمراً"، و "ظننت ينطلق بكراً"، فلما تعدّاه العامل إلى الاسم كما قال تعالى: " إنّ لدينا أنكالاً وجحيماً"،[4] ولم يُرو عن القراء أن أحدهم كان يذهب إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه.

والثاني: انه لو كان عاملاً لوجب أن يُرفعَ به الاسمُ في قولك: "بك زيدٌ مأخوذ" وبالإجماع انه لا يجوز ذلك)[5].

❑ **ولم يقبل الكوفيون بهذا التخريج البصري؛ فاعترضوا عليه من وجهين:**

(١. قالوا: قولكم " إنّ العامل يتعداه إلى الاسم بعده" ليس بصحيح؛ لأنّ المحلّ عندنا اجتمع فيه نصبان: نصب المحل في نفسه، ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى "زيد" فنصبه.

---

(١) سورة سبأ، الآية ٣٧.
(٢) الأنباري، المرجع السابق، ص٥٦.
(٣) المرجع نفسه، ص٥٦.
(٤) سورة المزمل، الآية ١٢.
(٥) الأنباري ، الإنصاف، ٥٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. قالوا " قولكم " إنّه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع الاسم في قولك: بك زيد مأخوذ" ليس بصحيح، وذلك لان "بك" مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد، بخلاف قولنا :" في الدار زيد" إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاماً) [١].

واعترض الأنباري على اعتراض الكوفيين بطريقة أكثر تعقيداً وغموضاً؛ فقال: (" أما اعتراضهم على الوجه الأوّل: قولهم: (إنّه إذا اجتمع في المحل نصبان: نصب المحلّ في نفسه، ونصب العامل)، قلنا: هذا باطل من وجهين: أحدهما: أنّ هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوباً من وجهين، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنّك لو قلت:" أكرمت زيداً وأعطيت عمراً العاقلين" لم يجز أن تنصبه على الوصف؛ لأنك تجعله منصوباً من وجهين، وذلك لا يجوز فكذلك هاهنا).

(والوجه الثاني: أنّ النصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو: إمّا أن يكون نصب المحل، أو نصب العامل؛ فان قلتم نصب الظرف فقولوا انه منصوب بالظرف، وهذا مالا يقول به أحد؛ لإنه لا دليل عليه، وإن قلتم انّه نَصْبُ العامل فقد صحّ قولنا: إن العامل يتعداه إلى ما بعده ويبطل عمله). [٢]

وأرى أنّ هذه المسالة تقرر حقيقة نحويّة مفادها أن الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور مرفوع، فلا خلاف بين أطراف النزاع في ذلك، وخلافهم ينحصر في البحث عن عامل مناسب يسوّغ رفع هذا الاسم؛ ولصعوبة الاستدلال على عامل لفظي واضح من السياق، كان اللجوء إلى البحث عن عامل افتراضي؛ فذهب الكوفيون إلى اعتبار الظرف في هذا المقام عاملاً لفظياً، في حين أنكر البصريون عامليّة الظرف، ورأوا في الابتداء تفسيراً مقنعاً يمكن أن يتحمّل مسؤولية رفع هذا الاسم الذي تحدّثوا عنه. واستعان كل من الفريقين بالقياس والتأويل والأمثلة المتخيّلة لتقرير صحة حجتّه.

---

(١) الأنباري ، الإنصاف، ١/٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١.ج. القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا

(ذهب الكوفيون إلى أنّ" لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو:" لـولا زيْـدٌ لأكرمتـكَ"، وذهـب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء). [١]

(أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك:" لولا زيـدٌ لأكرمتك": لـو لم يمنعـني زيـد مـن إكرامكَ لأكرمتك، إلا انهم حذفـوا الفعـل تخفيفاً، وزادوا "لا" علـى "لَـوْ" فصـار بمنزلـة حـرف واحد، وصار هذا بمنزلة قولهم:" أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك"، والتقدير فيه: أن كنت مُنْطَلِقـاً انطلقت معك قال الشاعر:

أبا خُراشَةَ أمّا أنْتَ ذا نَفَرٍ ... فإنّ قَوْميَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضبُعُ[٢]

والتقديـر فيـه: أن كُنـت ذا نفـر، فحـذف الفعـل، وزاد " مـا" علـى "أن" عوضـاً عن الفعل). [٣]

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بـالابتداء دون "لـولا"، وذلـك لأنّ الحرف يعمل إذا كان مختصاً، و"لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل، بل تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم؛ قال الشاعر:

قالت أمامةُ لـمّـا جئتُ زائرَها : ... هلاّ رَمَيْتَ ببعض الأسهمِ السّودِ

لا درّ دَرُّكِ، إنّي قدْ رَمَيْتُهُمُ ... لولا حُدِدْتُ ولا عذرى لمحدودِ[٤]

---

(١) الأنباري ، الإنصاف، ١/٥٧.

(٢) البيت من البحر البسيط، وقائله عباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨، والأشباه والنظائر ٢/١١٣، وخزانـــة الأدب ٤/١٣. (المرجع نفسه، ص٧٤).

(٣) المرجع نفسه، ص٧٥.

(٤) البيتان من البحر البسيط، وقائلهما الجموح الظفري في خزانة الأدب ١/٤٦٢، وشـرح المفصـل ١/٩٥، ولسـان العرب٤/٥٤٥. (الأنباري، الانصاف ١/٧٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقال: " لولا حُدِدْتُ" فأدخلها على الفعل؛ فدلّ على أنها لا تختص؛ فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء). [1]

(والذي يدلّ على أنّه ليس مرفوعاً بـ "لولا" بتقدير: لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتكَ" أنّه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعطف عليها بـ "ولا"؛ لأنّ الجَحْد يعطف عليه بـ "ولا"، قال الله تعالى: " وما يستوي الأعمى والبصيرُ، ولا الظلماتُ ولا النورُ، ولا الظّلُّ ولا الحرورُ، وما يستوي الأحياء ولا الأموات)"[2]

ويميل الانباري إلى إعمال"لولا" قائلاً: " (وأمّا قولهم: " لو كانت لولا هي العامل لأنّ التقدير: "لو لم يمنعني زيد"، لكان فيها معنى الجحد، فكان ينبغي أن يُعطف عليها بـ"ولا"؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ "لولا" و "لا" آخر ما قرروه، قلنا إنما لم يجز ذلك لأن"لولا" مركبة من "لو" و"لا" فلما رُكبتا خرجت "لو" من حدّها و "لا" من الجحد؛ اذ رُكّبتا فَصُيّرتا حرفاً واحداً؛ فإن الحروف إذا ركُب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قلنا في "لولا" بمعنى التحضيض، و"لوما" و"ألاّ" وما أشبهه، وكذلك هاهنا؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بـ "ولا" والله اعلم). [3]

ونرى في "المغني" ما يناقض افتراضات الكوفيين والأنباري؛ اذ يمكن أن نقرأ: "وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالةً، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء وهذا يؤيّد ما ذهب إليه البصريون بمعنى أنّ لولا ليست حرفاً مختصاً عاملاً. [4]

---

(١) البيتان من البحر البسيط، وقائلهما الجموح الظفري في خزانة الأدب ٤٦٢/١، وشرح المفصل ٩٥/١، ولسان العرب٥٤٥/٤. (الأنباري، الانصاف ٧٨/١).

(٢) سورة فاطر، الآيات ١٩-٢٢.

(٣)الأنباري، الإنصاف، ص٨١.

(٤)ابن هشام، مغني اللبيب؛ تحقيق مازن المبارك.ـ ط١.ـ دمشق: دار الفكر، ١٩٦٤، ج١،ص٣٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

☐ يتضح لنا من هذه المسألة مايلي:

١.شغف الكوفيين في جعل اللفظة عاملاً مهما كانت ماهيّتها، وذلك ليتسنى لهم تفسير الحركة الإعرابية بعدها بكل سهولة ويسر. وإذا ما شذّت اللفظة عن القواعد العامّة المتفق عليها في نظرية العامل، فسّروا عملها حملاً على عامل لفظي قوي كالفعل.

٢.عدم قناعة البصريين في عمل بعض الألفاظ، فكان أن لجأوا إلى افتراض عامل معنوي يفسّر الحركة الإعرابية بعد هذه الألفاظ؛ ففي المسائل السابقة الذكر ذكروا الابتداء كعامل يُعزى إليه تفسير المرفوعات التي تم ذكرها.

٢. الاختلاف في عوامل بعض المنصوبات

☐ نتناول تحت هذا العنوان ثلاث مسائل، هي:

أ. القول في عامل النصب في المفعول

ب. القول في عامل النصب في المفعول معه.

ج. عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة

٢.أ. القول في عامل النصب في المفعول

(ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعاً، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائيّ على أنك إذا قلت: " ظننتُ زيداً قائماً" تنصب "زيداً" بالتاء،و "قائماً" بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية).

و (ذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً). [1]

(١) الأنباري، الإنصاف، ٨٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديراً، إلاّ أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد). [1]

(وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنّا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة مالا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له)[2].

❑ وقد ردّ الانباري على مجمل هذه الآراء بمايلي: [3]

١. (وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين حين قالوا " إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما، قلنا: هذا لا يدل على أنهما لعاملان فيه، لأن الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل).

٢. (وأمّا قولهم: " لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يُفصل بينه وبينه" قلنا هذا يبطل بـ "إن"؛ فإن أجمعنا على أنه يجوز أن يقال: " إنّ في الدار لزيداً" و " إن عندكَ لعمراً" فنصب الاسم بـ "إن" وان لم تَلِهِ فكذلك هاهنا).[4]

٣.(وأمّا ما ذهب إليه "الأحمر" من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسمّ فاعله، نحو: "ضُرِبَ زيدٌ" لعدم معنى

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ٨٢/١.
(٢) المرجع نفسه، ص٨٣.
(٣) المرجع نفسه، ص٨٤.
(٤) المرجع نفسه، ص٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفاعلية، وأن يُنصب الاسم في نحو: " مات زيدٌ" مع عدم معنى الفاعلية؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه).[1]

ويرى الزمخشري أن المفعول بـه يجـيء منصوباً بعامل مضمر مستعمل إظـهارُه أو لازم إضمارُه، والمنصوب المستعمل إظهاره هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قـال "أضربُ شرَّ الناسِ زيداً"، بإضمار "أضرب"، ولمن قطع حديثه حديثك، ولمن صدرت عنـه أفـاعيل البخـلاء: " أكـلَ هذا بخلاً" بإضمار هات وتفعل، وأورد الزمخشري قول سيبويه أنه سمع العرب يقولـون: " اللـهم ضبعاً وذئباً"، وإذا قيل لهم ما يعنون، قالوا: " اللهم اجعل فيها ضبعاً وذئباً".[2]

❑ ويمكن أن التعليق على هذه المسألة بمايلي:

١. يميل الكوفيون، كما تبرز هذه المسألة، إلى تحديد أكـثر مـن عـامل للمعمـول الواحـد، ومعنى هذا ببساطة أن كل ما سبق المفعول به في السياق يمكن أن يكون عاملاً فيه.

٢. يميل البصريون إلى تحديد أكثر من معمول للعامل الواحد، ويظهر ذلك مـن قولهـم أن الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول معاً، وهذا يناقض تماماً كلام الكوفيين من جهة، ويدلنا على مدى حدّة الشرخ اللغوي الذي أحدثوه في فهم كل من المدرستين لنظرية العامل.

٣. ميل الكوفيين إلى اعتبار الفعل والفاعل بمنزلـة الشـيء الواحـد مخـالف تمامـاً لأبسـط القوانين اللغوية، التقليدية منها والحديثة، إذ إنّ القواعد التقليدية كانت تنظر إلى الكلمة علـى أنها الوحدة الأساسية والفريدة للقواعد، ولكنّ اللسانيين المحدثين، خاصة الأمريكيين قد توصلوا إلى نتيجة مؤدّاها أن الكلمات ليست وحدات بسـيطة، ومـن ثـم لم تعـد، أو علـى الأقـل ليسـت بالضرورة هي الوحدة الأساسية للقواعد،وأن علينا من ثـم أن نبحـث عـن أشـكال لغويـة أبسـط، ووحدات أصغر من الكلمة لتكون الوحدة الأساسية للقواعد، بدل الكلمة، وهذه الفكرة كـانت قـد قررت من قبل "بلومفيلد"، فقد ذكر أنه توجد أشكال لغوية لا يمكن أن تسمع منفردة أو مستقلة، وإنما تكون ملتحمة دائماً وأبداً بعناصر لغوية أخرى.[3] ويُعد الفونيم من أصغر هذه العناصر، وهذا

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ص٨٤.

(٢) الزمخشري، المفصل في العربية، ص٣٤، ٣٥.

(٣) فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات.ـ ط١.ـ عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٩، ص٢٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفونيم يُقسم إلى نوعين: فونيم رئيسي وآخر ثانوي، ويُعنى بالفونيم الرئيسي تلك الوحدة الصوتية التي تكون جزءاً من أبسط صيغة لغوية ذات معنى منعزلة عن السياق،[1] إن هذه التحليلات اللغوية لا تتفق بأيّة حال مع ما ذهب إليه الكوفيون في اعتبار الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد.

٤. أمّا ما ذهب إليه "خلف الأحمر" من الكوفيين في اعتبار معنى المفعولية عاملاً في المفعول، فهو في رأينا أقرب إلى الصواب، ويتماشى مع تقنيّة إعراب الصيغ المعمول بها قديماً وحديثاً، حيث لا يُذكر العامل على الإطلاق، وكون المفعولية تأتي أحياناً في مقام الفاعلية، كالذي يحدث في صيغة المبني للمجهول يمكن تفسيره بتغير الوظائف طالما أنّ المرونة هي إحدى أهم سمات اللغة العربية؛ فنائب الفاعل الذي يحمل معنى المفعولية يمكن أن ينوب عن الفاعل الغائب في تقبل حركته الإعرابية.

٢.ب. القول في عامل النصب في المفعول معه

(ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: " استوى الماءُ والخشبةَ"، و "جاء البردُ والطّيالسةَ". وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. وذهب أبو إسحاق الزجّاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: و لابس الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو "جئتك مَعَه)"[2]

(أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال: " استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: " استوى الماءُ واستوت الخشبة"؛ لأن الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في "جاء زيدٌ وعمروٌ"، فقد خالف الثاني الاول، فانتصب على الخلاف كما بيّنا في الظرف نحو : "زيدٌ

(١) كمال بشر، علم اللغة العام.ـ ط١.ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠،ص١٦١.

(٢)الأنباري، الإنصاف ٢٢٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خلفك" وما أشبه ذلك. والذي يدل على أن الفعل المتقدّم لا يجوز أن يعمل فيه أنّ نحو "استوى" و "جاء" فعلان لازمان، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه). [1]

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ العامل هو الفعل، وذلك لأنّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غيرَ متعدٍّ إلا أنّه قَوِيَ بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه كما عُدّي بالهمزة في نحو: " أخرجتُ زيداً" وكما عُدّي بالتضعيف، نحو "خرّجت المتاع"، وكما عُدّي بحرف الجر نحو "خرجتُ به" إلا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان: العطف ومعنى الجمع، فلما وُضعت موضع "مع"، خُلعت عنها دلالةُ العطف، وأخلصت للجمع، كما أن فاء العطف فيها معنيان: العطف والإتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط خُلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للإتباع، وكذلك همزة الخطاب في "هاء يا رجل"، فإنها إذا ألحقتَها الكافَ جرّدتها من الخطاب؛ لأنّه يصير بعدها في الكاف، ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبُهم الاسمَ في باب الاستثناء بالفعل المتقدّم بتقوية "إلا" فكذلك هاهنا: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو على ما بيّنا، وهذا هو المعتمد عند البصريين). [2]

وقد أنكر الأنباري ما ذهب إليه الزجّاج قائلاً: "(وأمّا ما ذهب إليه الزّجّاج من أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: و"لا بسَ الخشبة" لإن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلّق به، فان كان يفتقر إلى توسط حرف، عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه). [3]

---

(١) الأنباري، الانصاف ٢٢٨/١.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٢٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورفض الأنباري، أيضاً، ما ذهب إليه الأخفش قائلاً: "(وأمّا ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب "مع" فضعيف أيضاً، لأنّ "مع" ظرف، والمفعول معه في نحو "استوى الماء والخشبةَ"، ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف). [1]

ومن جملة اعتراض الأنباري على الكوفيين قوله: (وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: " إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل؛ فخالف الثاني الاول، فانتصب على الخلاف"، قلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: "ما قام زيدٌ لكن عمرو" و"ما مررت بزيدٍ لكن بكرٍ" وما بعد "لكن" يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإنّ "لكن" يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال، سواء لزمت العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف، فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأوّل). [2]

ويميل الأنباري إلى أن العامل، في هذه المسألة، هو الفعل المتقدّم الذي تعدّى بتقوية الواو؛ فخرج عن كونه لازماً. [3]

ويؤيّد ما ورد حول ضعف مذهب الأخفش والزجاج أنّ معظم النحاة المتأخرين يجمعون على أنّ الفعل بواسطة الواو هو عامل النصب في المفعول معه، ومن هؤلاء ابن مالك، وابن هشام، والسيوطي، ولعل أخذ النحاة المتأخرين بهذا المذهب دليل على أنهم لم يجدوا في مذهبي الأخفش والزجاج مسوّغات مقنعة للأخذ بهما، وأنهم وجدوا فيها بعض وجوه الضعف فمالوا إلى مذهب الجمهور. [4]

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ص٢٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٢٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٢٧.

(٤) عطا محمد موسى، الخلاف بين نحاة البصرة، ص٧٠، ٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا تعليقنا على هذه المسالة فيشمل الأصول التي حكمتها، ومدى انسجامها مع أسس الدرس النحوي الحديث كما يمثله المنهج الوصفي، ورأينا الخاص الذي تبلور على ضوء ذلك. وهذه الأمور يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

١. إن الأصول التي حكمت هذه المسالة هي:

أ.الحمل على الظرفية. وعليه اعتمد الأخفش؛ وهو أن يأخذ حرف الواو حكم الظرف (مَعَ) لكونه معناه، فإذا قيل سرت والنيل؛ فذلك يعني: سرت مع النيل، فلما استخدمت الواو بمعنى: "مع"، وهي حرف لا يحتمل النصب، أعطي النصب ما بعدها.

ب.القياس. فقد قاس البصريون نصب الاسم بعد واو المعية بنصب الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدّم بتقوية إلاّ.

ج.التأويل. وهذا واضح من قول البصريين بأن العامل في هذه المسالة هو الفعل اللازم الذي قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدّي بالهمزة في نحو: " أخرجت زيداً".

د.الاستنباط. ويمثّله معظم النحاة المتأخرين الذين كانوا أكثر دقة في استقراء الصيغة اللغويّة عندما أجمعوا على أن الفعل بواسطة الواو هو عامل النصب في المفعول معه؛ وبهذا يخرجون عن الأسس المألوفة في نظرية العامل باستنباطهم عاملاً يتكوّن من فعل وحرف.

٢. لا يميل الدرس النحوي الحديث إلى اعتماد الأصول الأربعة التي حكمت هذه المسألة؛ فالعالم اللغوي "دي سوسير" يعتبر اللغة نظاماً من العلامات التي تتسع عنده لتشمل كل ما يمكن تمييزه، كالجمل والعبارات والكلمات والمورفيمات،[1] كما أن اللغوي الأمريكي إدوارد سابير ركّز على الشكل اللغوي وعلاقاته التي تتمثل في العنصر النحوي الأساسي، والكلمة، والجملة[2]. وهذا يعني ببساطة أنه لا بد من النظر إلى الفتحة فوق المفعول معه في صيغة

(١) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص٣١.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"استوى الماءُ والخشبةَ" كعنصر أساسي من عناصر السياق، حيث يمكن تحديد وظيفتها التي نراها تتمثّل في:

أ. استبعاد لفظة "الخشبة" من الفاعليّة.

ب. تمييز وظيفة حرف الواو الذي خرج عن وظيفته العامّة كحرف عطف.

٣. إنّ تعدد الخلافات التي ظهرت في هذه المسألة لا يهمل اتفاقاً ضمنياً بين جميع الأطراف في كون الاسم الواقع بعد واو المعية منصوباً بغض النظر عن عامله، وسبب الخلافات كما نراه، يعود إلى أمرين:

أ. سيطرة نظريّة العامل على تفكير النحاة الاوائل، اذ إنّ جميع محاولاتهم لتفسير الظواهر اللغويّة يندرج ضمن إطارها.

ب. قصور نظرية العامل في استيعاب جميع الظواهر اللغوية في لغتنا العربيّة؛ الأمر الذي حمل النحاة على البحث عن عوامل غير مألوفة حين لا يسعفهم السياق في تحديد عامل واضح يمكن الاتفاق عليه.

٢.ج. عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعيّة

(ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع في نحو قولك: " لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ" منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى إنّه منصوب بتقدير "أنْ"، وذهب أبو عمر الجرميُّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف).[1]

(أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصّرف، وذلك لأنّ الثاني مخالف للأوّل، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: " لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبَنَ"، وان المراد بقولهم: "ولا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ" بجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعِمَ كلٌّ واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان في نيّة تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً، فكان يقال: " لا

(١) الأنباري، الانصاف، ٢/٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن"، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين؛ فلو طعم كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي؛ فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه، صارت مخالفته للاول، وصَرْفُه عنه ناصباً له، وصار هذا في الظروف، نحو: "زيدٌ عندَك"، وفي المفعول معه نحو: " لو تُركَ زيدٌ والأسدَ لأكلَهُ"، فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذلك هاهنا)[1].

(وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير "أن" وذلك لأنّ الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ ولأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل، وإنما لمّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأوّل وحُوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضمّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير" أن" لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل). [2]

وعلّق الأنباري على ما ذهب إليه الجرميّ قائلاً: (وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرميّ أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم، لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه). [3]

ولم يوافق الأنباري الكوفيين فيما ذهبوا إليه قائلاً: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: " إنّ الثاني مخالف للأوّل فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب"، قلنا قد بيّنا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير "أن"، لا أنّ العامل هو نفس الخلاف والصّرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن "زيداً" في قولك: " أكرمت زيداً" لم ينتصب بالفعل، وإنّما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون "أكرمت" عاملاً فيه النصب، فكذلك هاهنا: الذي أوجب نصب الفعل

---

(١) الأنباري، الانصاف، ٢/٨٧.

(٢) المرجع نفسه، ٢/٩٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هاهنا بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأوّل، كما أن الذي أوجب نصب "زيـد" في قولك: " أكرمت زيداً" وقوع الفعل عليه؛ فدلّ على ما قلناه). [1]

وممّن أخذ بـرأي البصريّين المالقي؛ فقد ذكـر أنّ نـاصب المضارع بعـد الـواو هـو "أن" مضمرة. [2]

أما المرادي[3] فيعلق على المسألة، بعد سرد المذاهب المختلفة فيها، بقوله :"والصحيح أن الواو في ذلك عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو" [4]

❑ يتّضح لنا من هذه المسألة مايلي:

١. يتمثل السياق الأساسي للمسألة في جملة " لا تـأكل السـمك وتشـرب اللـبن"، ومنـاط الخلاف يكمن في البحث عن عامل يفسّر الحركّة الإعرابية فوق آخر الفعل المضارع بعد الواو،ومن المعروف أنّ نواصب الفعـل المضـارع أربعـة أحـرف :أنْ ، لـن ، إذنْ ، كـي، [5] ولعـدم احتـواء السّياق على أي من هذه الحروف، فقد أخذ اتجاه البحث عن عامل آخر ثلاثة مسارات:

أ. المسار الكوفي الذي لجأ إلى معنى السياق ودلالته؛ فكـان أن نـادوا بفكـرة الصّرف أو المخالفـة كعامل معنوي يفسّر الفتحة الظاهرة على الفعل المضارع .

ب. المسار البصري الذي تقيدّ بحدود نواصب الفعل المضارع؛فقدرّ" أنْ" عاملاً لفظياً محذوفاً.

ج. المسار الفردي الذي يؤمن،على ما يبدو، بوجود عامل لفظي في كل سياق؛ فاعتبر الواو عـاملا لفظيا قائما بذاته.

٢.عدم قدرة النحاة على تحديد وظيفة حرف الواو في السياق بدقـة؛ فمنـهم مـن اعتبرهـا عاطفة، ومنهم من رأى أنها خرجت عن باب العطف،ولعل استقراء السياق يوضّح أنـها تجمع

---

(١) الأنباري، الانصاف، ٨٧/٢.

(٢) عطا موسى، الخلاف بين نحاة البصرة، ص٦٢.

(٣) هو الحسن بن قاسم المرادي، المصري المولد، أخذ العربية عن كثير من العلماء منهم أبو حيان. وله شرح التسـهيل، وشرح المفصل، والجنى الداني في حروف المعاني، توفي سنة ٧٤٩هـ. (بغية الوعاة، ٥١٧/١).

(٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني؛ تحقيق فخر الدين قباوة.ـ ط١.ـ بيروت: دار الكتب، ١٩٩٢، ص١٧٨.

(٥) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ١٧٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وظيفيا بين واو العطف و واو المعية، ولكن لهث النحاة في البحث عن عامل أفقدهم القدرة على التركيز في وظيفتها.

٣.الخلافات التي ظهرت في هذه المسألة لا تعيق القول بوجود إجماع على طبيعة الحركة الإعرابية للفعل المضارع بعد واو المعية، ما يعني إتفاقاً حماعياً على الشكل النحوي للصيغة اللغوية التي أنبتت كل هذه الآراء. وبناء على هذا يأخذني الميل إلى الاعتقاد بأن الفتحة فوق آخر الفعل المضارع تمتلك هي الأخرى وظيفة في هذا السياق تتعدى حدود الحركة الإعرابية التي نادى بها القدماء ،ويبدو أن الكوفيين كانوا أكثر إقناعاً عندما قالوا. بمبدأ الصرف أو الخلاف الذي استقوه من معنى السياق ودلالته.فالفتحة أيضا لها مساهمتها في المعنى والدلالة كمساهمة واو المعية تماما، بل إن الجمع بين المساهمتين هو الذي أوحى بعدم جدوى تكرار عامل الجزم كما يقول الكوفيون.

٣.الاختلاف في الأدوات العاملة

☐ نتناول تحت هذا العنوان ثلاث مسائل، هي:

٣.أ. القول في رافع الخبر بعد "إنّ" المؤكدة وأخواتها

(ذهب الكوفيون إلى أن "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: " إنّ زيداً قائمٌ" وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر). [1]

(أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع يكون أبداً اضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً في القياس في حطّ الفروع عن الأصول؛ لأنّا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها. وممّا يدلّ على ضعف عملها أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها، كقولهم: " إنّ بك يكفل زيدٌ"،

(١) الأنباري، الانصاف، ١٦٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كأنها رضيت بالصفة لضعفها، وقد روي أن اناساً قالوا: " إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ" لضعفها؛ فدلّ على ما قلناه). [1]

(وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:

الأوّل : أنّها على وزن الفعل.

والثاني : أنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح.

والثالث : أنّها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل الماضي يقتضي الاسم.

والرابع : أنّها تدخلها نون الوقاية، نحو" إنني" كما تدخل على الفعل، نحو: "أعطاني"، و"أكرمني" وما أشبه ذلك.

والخامس : أنّ فيها معنى الفعل: فمعنى"إنّ"، و"أنّ": حقّقت، ومعنى "كأنّ": شبّهت، ومعنى"لكن": استدركت، ومعنى"ليت": تمنّيت. ومعنى "لعل": ترجّيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبّها بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول، إلا أن المنصوب هاهنا قُدّم على المرفوع لان عمل "إنّ" فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنّها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالاً، وعدم التصرّف فيها لا يدلّ على الحرفية، لأنّ لنا أفعالاً لا تتصرّف، نحو: "نعم"، و "بئس"، و"عسى"، وفعل التعجب، و "حبّذا"). [2]

---

(١) الأنباري، الانصاف،١/١٦٨.

(٢) المرجع نفسه، ص١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويردّ الأنباري على كلمات الكوفيين منكراً عدم عمل هذه الأحرف في الخبر، بقوله: (أمّا قولهم: " إن هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع" قلنا هذا يبطل باسم الفاعل؛ فانّه إنما عمل لشبه الفعل، ومع هذا فانه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: " زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً"، كما تقول: " يضرب أبوه عمراً").[1]

وبتابع الأنباري ردوده على كلمات الكوفيين قائلاً: (وقولهم: " إنّ الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها" فاسدٌ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به؛ فهما يترافعان، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونَصْبها إيّاه، فلو قلنا: " انه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله" لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال.[2]

وأمّا قولهم: " إن بك يكفل زيد"، و "إن بك زيد مأخوذ"، فالتقدير فيه: " انه بك يكفل زيد"، و "انه بك زيد مأخوذ"، كما قال الراعي:

فَلَوْ أنّ حُقّ اليومَ مِنكُم إقامةٌ

وإنْ كان سَرْحٌ قد مَضى فَتسرّعا[3]

أراد: فلو أنه حُقّ، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالاً. وبعد إيراد عدد من الشواهد الشعرية يخلص الأنباري إلى القول: والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه، أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم على ما بيّنا).[4] وهذا يعني أن الأنباري يميل إلى رأي البصريين في هذه المسألة.

---

(١) الأنباري، الانصاف،١٦٨/١.

(٢) المرجع نفسه، ص١٦٩.

(٣) البيت من البحر الطويل للراعي النميري في ديوانه ص١٦٧، وخزانة الادب ٤٥١/١٠، وشرح أبيات سيبويه ٣٤/٢، (المرجع نفسه، ص١٧٠).

(٤) المرجع نفسه، ص١٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويميل المتأخرون إلى هذا الرأي؛ ومنهم من حسم الأمر بقوله: الأحرف المشبّهه بالفعل ستة، هي: " انّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ". وحكمها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الاوّل، ويُسمّى اسمها، وترفع الآخر ويسمّى خبرها، نحو: " إنّ الله رحيمٌ. وكأنّ العلمَ نورٌ".[1]

وتعليقنا على هذه المسألة فيما يلي:

١. يميل الكوفيون إلى اعتماد أصل المبتدأ والخبر أساساً في تفسير الحركة الإعرابيّة الطارئة بدخول "إنّ" واخواتها، فما تغيّرت حركته فهو بفعل هذه الاحرف، ما يعني أن عمل هذه الأحرف في السياق لا يتعدّى حدود الاسم الواقع بعدها، في حين يميل البصريون إلى توسعة عمل هذه الأحرف لتغطي المبتدأ والخبر بغض النظر عن طبيعة حركتيهما الإعرابية في السّياق الأصلي.

٢. استند البصريون والكوفيون، معاً، في إبراز عللهم إلى حمل عمل هذه الأحرف على عمل الأفعال، ما يدل على أن لديهم نظرة مشتركة في أنّ الأفعال هي أقوى العوامل، بل هي أساس العمل في النحو العربي.

٣. يبدو أن الكوفيين تأثّروا بالمسائل الفقهية في كلامهم عن الفرع والأصل، واعتمدوا القياس في حطّ الفروع عن الأصول، ويقابل ذلك ما حاوله البصريون في تقليص الفجوة بين الفرع والأصل حين ادّعوا أنّ هذه الأحرف قويت مشابهتها بالفعل، مستندين في ذلك إلى حجج لا تخرج عن نطاق الشكل، كالبناء على الفتح، واقتضاء الاسم، ودخول نون الوقاية. وفي نظرنا أن أهم ما يمكن أن يوجّه إلى هذا الرأي من نقد هو في اتفاق النّحاة على ماهيّة الحرف، إذ نظروا إليه على انه كلمة تدل على معنى في غيرها فقط،[2] ما يعني أن الحروف روابط في التركيب، يتوقّف معناها على ذكر متعلقاتها. وينطبق هذا على هذه الأحرف التي شبّهوها بالفعل؛ فعندما تُذكر "إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعل" منفردات خارج السّياق، لا يتبادر إلى ذهن المتلقيّ معنى ما. وما التشبيه بالفعل إلا حجة عقليّة لتسويغ عملها في المبتدأ، أو في المبتدأ والخبر معاً.

---

(١) الغلاييني، جامع الدروس العربية ٢/٢٩٨.

(٢) محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر، ص٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. لا نظن أن هذه المسالة بحاجة إلى كل هذه الأمثلة التي وردت فيها، خصوصاً أن أغلب هذه الأمثلة يبتعد كثيراً على الصّيغة الافتراضية التي وضعت لتوضيح مسالة دخول هذه الأحرف على المبتدأ والخبر، إذ ليس من المنطق بمكان استنباط أحكام لصيغة لغويّة، قياساً على ما يرد في صيغة لغوية أخرى مع الاختلاف الواضح في الشكل والتركيب.

٥. لا تمنع جوانب الخلاف في هذه المسألة من إبراز الاتفاق غير المعلن بين جميع الأطراف في أن اسم هذه الأحرف حركته النصب، وخبرها حركته الرفع، وهذا، من وجهة نظرنا، مايهم اللغوي العربي بالدرجة الأولى، وما يهم الناطق بالعربيّة عموماً، فَتَحمُّل عناء البحث عن علّة عمل هذه الأحرف، وحدود عملها في السياق لا يفيد العربيّة بحال من الأحوال، وينأى بالجهود اللغوية إلى مالا طائل تحته.

٣.ب. واو "رُبَّ"، هل هي التي تعمل الجر؟

(ذهب الكوفيون إلى أنّ واو "رُبَّ" تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريّين. وذهب البصريون إلى أنّ واو "رُبَّ" لا تعمل، وإنما العمل لِ "رُبَّ مقدّرة). [1]

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ الواو هي العاملة لأنها نابت عن "رُبَّ"، فلما نابت عن "رُبَّ" وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها،وصارت كواو القسم؛ فإنها لمّا نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هاهنا: لما نابت عن "رُبَّ" عملت الخفض كما تعمل "رُبَّ"، والذي يدلّ على أنّها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أوّل القصيدة، كقوله:

وبَلَدٍ عاميةٍ أعْماؤهُ كأنَّ لون أرضه سماؤه[2]

(١) الأنباري، الانصاف ١/٣٥٠.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣، والاشباه والنظائر ٢/٢٦٩. (المرجع نفسه، ص٣٥٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما أشبه ذلك؛ فدلّ على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه). [1]

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنما الواو ليست عاملة، وانّ العمل لـ "رُبّ" مقدّرة،وذلك لأنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً؛ لأنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص؛ فوجب أن لا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل "رُبّ" مقدّرة. والذي يدلّ على أنّها واو العطف وأنّ "رُبّ" مضمرة بعدها أنّه يجوز ظهورها معها، نحو:" وربّ بلد"). [2]

وقد نعت الأنباري كلمات الكوفيين بالفساد؛ فقال:(أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم:" إنّها لما نابت عن "ربّ" عملت عملها كواو القسم"، قلنا: هذا فاسد؛ لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار"ربّ" من غير عوض منها، وذلك نحو قول جميل بثينة (من الخفيف):

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضي الحياةَ من جَلَلِهْ [3]

والذي يدل على فساد ما ذهبوا اليه ايضاً انها تضمر بعد بَلْ، قال الشاعر (من الرجز):

بَلْ جَوْز تيْهاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ. [4]

أراد: بل رُبَّ جَوْز، ولا يقول احد انّ "بل" تجر. وكذلك تُضمر بعد الفاء، قال الشاعر (من الوافر):

فَحور قَدْ لَهَوْتُ بهنَّ عِينٍ [5]

وليست نائبة عنها، ولا عوضاً منها).

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣، والاشباه والنظائر ٢٦٩/٢. (المرجع نفسه، ص٣٥٠).

(٢) المرجع نفسه، ص٣٥١.

(٣) البيت لجميل بثينه في ديوانه ص١٨٩؛ والأغاني ٩٤/٨، وآمالي القالي ٢٤٦/١، وخزانة الأدب ٢٠/١٠، وشرح التصريح ٢٣/٢،(الأنباري، الإنصاف، ٣٥١/١)

(٤) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب ٣٩/٩ (حجف)، والخصائص ٣٠٤/١. (المرجع نفسه، ص٣٥٣).

(٥) البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨، وشرح شواهد الإيضاح، ص٣٨٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٦١ (المرجع نفسه، ص٣٥٣).

(٦) المرجع نفسه، ص٣٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واعتمد الأنباري في الدليل على أن هذه الأحرف - التي هي الواو والفاء "وبل" - ليست نائبة عن "رُبّ" ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقال: ("وربّ بلد" و "بل رب بلدٍ" و "فرب حور"، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض). [1]

وينهي الأنباري كلامه موضحا ميله إلى رأي البصريين، قائلا: (وإذا قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف؛ فينبغي أن لا تكون عاملة، فدل على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير "رب" على ما بينا، والله اعلم). [2]

يتّضح من هذه المسألة أنّ الخلاف فيها ينحصر في البحث عن عامل يفسّر الحركة الإعرابية للاسم الواقع بعد الواو التي اتُفق على نعتها بواو "رُبّ"؛ فمال الكوفيون، كعادتهم، إلى استقراء السياق للبحث عن عامل لفظي؛ فوجدوا هذه الواو التي تقع قبل الاسم مباشرة، ففسّروا عملها بنيابتها عن "ربّ"، ولعل الذي شجّعهم على ذلك ما لمسوه من وظيفتها في السياق ، والتي تختلف اختلافاً واضحاً عن وظيفة واو العطف.

أمّا البصريون فقد حملوا هذه الواو على أصلها؛ فلم يخرجوها من دائرة العطف، وطالما أن حروف العطف، وفقاً لقوانينهم، لا تعمل، لجأوا إلى تقدير عامل لفظي محذوف، وهذا التقدير قادهم أيضاً إلى تقدير معطوف عليه حين تجيء هذه الواو في بداية الكلام.

أمّا بشأن هذه الواو، ووظيفتها في السياق، وحكم عملها، فأنا أميل إلى رأي الدكتور فاضل السامرائي، إذ جاء في كتابه "معاني النحو"، مايلي:

١. إنها لا يصح إبدالها بـ "ربّ" أو إظهار "ربّ" معها، فإنّك تحسّ أنّ المعنى يختلف، وذلك نحو قول الشاعر:

ألا رُبّ يومٍ لك منهنّ صالحٌ ولا سيّما يوم بدارةِ جلجلِ

---

(١) الأنباري، الإنصاف ١/٣٥٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢. قد يراد بمجرور "رُبّ" العموم، ولا يدل على شيء معيّن، وأمّا المجرور بعد الواو فلا بدّ فيه أن يكون مخصوصاً، فجملة "ربّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة) لا يدل على كاسية معينة، بل هو دال على العموم، وكذلك جملة "ربّ حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه" لا يراد به حامل فقه معين، وإنما يدل على العموم بخلاف الواو فإنها تدل على أمر معين فقول الشاعر: "وأطلس عسّال وما كان صاحباً" يصف به ذئباً معيناً. وقول امرئ القيس: " وبيضة خدر لا يرام خباؤها" يريد به امرأة معينة. فأنت تذكر مع الواو أمراً معيناً بخلاف "ربّ" التي قد يراد بها العموم. وقد لمح هذا المعنى "براجشتراسر" فقال: " والواو قد تعمل الجر أيضاً وهي واو "رب" نحو" وكأسٍ شربت، أي ربّ كأسٍ شربت. غير أن معناها ليس معنى ربّ في كثير من الحالات، نحو: وتاجرٍ فاجر جاء الإله به، أي اعرف تاجراً فاجراً، أو اذكره. وأصل هذه الواو غامض جداً".[1]

٣. "ربّ" في الغالب تدل على التقليل، وقد يراد بها التكثير، في حين أن الواو تدل على واحد، وحتى إذا كانت ربّ تفيد الواحد، يبقى المعنى مختلفاً، فقول الشاعر:

ألا ربّ يومٍ لكَ منهنّ صالحٌ ولا سيّما يوم بدارةِ جلجلِ

لا يصحّ فيه إبدال الواو بها فنقول (ويوم لك منهنّ صالح) فنحن نحس أنّ الكلام غير تام ولا بد أن نذكر شيئاً آخر يتعلق بهما.

٤. ليس الكلام مع الواو ردّاً على كلام، ولا تقديراً له بل هو إخبار ابتدائي بخلاف "ربّ" فانّ الكثير منها أن تكون ردّاً على كلام؛ فقول الشاعر:

وأطلس عسّالٍ وما كان صاحباً دَعَوْتُ بناري موهناً فاتاني

إخبار ابتدائي.

٥. ثم إن هذه الواو ليست عاطفة، كما ذهب إليه البصريون، ولا أصلها عاطفة، كما ذهب إليه الكوفيون لأنها قد يُبتدأ الشعر بها، كقوله:

وليلٍ كموج البحر أرْخى سدوله عَليّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

(١) فاضل السامرائي، معاني النحو ٤٤/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا قولهم إنه يُقدّر معطوف عليه فهو تكلّف، لأن الأمر يتعلّق بذكر أمـر معين، وحـده، وربما لم يقع قبله مثله. [1]

٣.ج. هل تنصب" حتى" الفعل المضارع بنفسها [2]؟

(ذهب الكوفيون إلى أنّ "حتى" تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير "أن"، نحو قولك: " أطع الله حتى يُدْخِلَك الجنة"، و "اذكر الله حتى تَطْلُعَ الشمس" وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: " مَطَلْتُهُ حتى الشتاءِ"، وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ إلى أن الاسم يخفض بعدها بـ"إلى" مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرّ، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن"، والاسم بعدها مجرور بها). [3]

(أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو: أما أن تكون بمعنى "كي"، كقولك: " أطع الله حتى يدخلك الجنة"، وإما أن تكون بمعنى "إلى أن"، كقولك: " اذكر الله حتى تطلع الشمس"، أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى "كي" فقد قامت مقام"كي"، و "كي تنصب"، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام" أنْ"، و "أن" تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا بمنزلة واو القسم؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملَها، وكذلك واو "رُبّ" لما قامت مقامها عملت عملها، فكذلك هاهنا وقلنا: " إنها تخفض الاسم بنفسها" لأنها قامت مقام"إلى"، و"إلى" تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها). [4]

---

(١) السامرائي، معاني النحو، ص٤٥.

(٢) الأنباري، الإنصاف، ١٢٣/٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١٢١.

(٤) المرجع نفسه، ص١٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(وأمّا الكسائيّ فقال: إنما قلت إنها تخفض بـ "إلى" مضمرة أو مظهرة لأن التقدير في قولك: " ضربت القوم حتى زيدٍ": حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف" انتهى ضربي إلى"زيد" تخفيفاً، فوجب أن تكون "إلى" هي العاملة). [1]

(وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ الناصب للفعل"أن" المقدّرة دون "حتى" أنّا أجمعنا على أن "حتى" من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت ذلك فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أن". وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجرّ، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها). [2]

وقد ردّ الأنباري كلمات الكوفيين واصفاً إياها بالفساد، وكان مما قاله: (وأما قولهم: "إنها إذا كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام" أن"، و"أن" تنصب، فكذلك ما قام مقامها" قلنا هذا فاسد، لأنه يجوز عندكم ظهور "أن" بعد "حتى"، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما؛ فلا يقال: " بوالله لأفعلنّ"، وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو لا يقال: " تواللهِ لأقومنّ" لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البدل والمبدل؟ وأما واو "ربّ" فلا نسلّم أنها قامت مقامها، ولا أنها عاملة، وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم، وقد بيّنا فساده في موضعه بما يغني عن الإعادة). [3]

وردّ الأنباري رأي الكسائيّ بقوله: (وأمّا ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض بـ "إلى" مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد؛ لبعده في التقدير، وإبطال معنى"حتى". وذلك لأن موضع" حتى"

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ١٢٣/٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٢.

(٣) المرجع نفسه، ١٢٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها. وإنما "حتى" اختصّته من بين الجنس؛ لأنه يُستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس، كقولك: " قاتل زيد السّباعَ حتى الأسدَ"، لأن قتاله الأسد أبعدُ من قتاله لغيرهن وكقولك: " استجرأ على الأمير جندُهُ حتى الضعيفُ الذي لا سلاح معه"، لأن استجراء الضعيف الذي لا سلاح معه أبعدُ من استجراء غيره؛ فلو قلنا أن التقدير فيه: حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه؛ لأدّى ذلك إلى زيادة كثيرة، وكانت "إلى" في صلة " انتهى" لا في صلة "حتى"، وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة، وإذا قلنا: إنه مجرور بـ "حتى"؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة؛ لأن "حتى" قد يليها المجرور في حال وغير المجرور في حال ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر- على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف - دلّ على أنها هي الجارة). (١)

(والذي يدل على أنّها هي الجارّة قولهم: " حتّام"، و "حتّامه"، كقولهم: "إلامَ" و " إلامه"، والأصل فيها: حتى ما، و "ما" للاستفهام، فلو لم يكن "حتى" حرف جر، وإلاّ لما جاز حذف الألف من "ما" لان "ما" لا يحذف ألفها إلا أن يدخل عليه حرف جر). (٢)

هذه هي حدود المسألة كما جاءت في كتاب "الإنصاف"، ولكن ما جاء في كتاب "مغني اللبيب" يغاير هذا المنهج تماماً؛ حيث نجد أسلوباً اكثر دقة في بَيان وظيفة "حتى" اللغوية، ورسم حدود استعمالاتها، وتوضيح ضوابط عملها؛ إذ نستطيع أن نقرأ في هذا الشأن مايلي:

١.ماهيّة الآداة والمعاني التي تتحملها

وفي هذا نقرا : حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: " انتهاء الغاية" وهو الغالب، و" التعليل"، و "بمعنى إلاّ في الاستثناء" وهذا أقلّها، وقلّ من يذكره. (٣)

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ١٢٤/٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٤.

(٣) جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب ١٣١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.اوجه استعمالاتها

وفي هذا نقرأ: وتستعمل على ثلاثة اوجه:

- أحدهما: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة "إلى" في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أ. إن لمخفوضها شرطين، أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً، خلافاً للكوفيين والمبرد.

ب. أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها، كما في قول الشاعر:

ألْقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخفِّفَ رحلَهُ والزَّادَ حتّى نعلَه ألقاها[1]

ج. أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فمما انفردت به "إلى" أنه يجوز "كتبتَ إلى زيدٍ وأنا إلى عمرو" أي هو غايتي، و"سرت من البصرةِ إلى الكوفة"، ولا يجوز: حتى زيد، وحتى الكوفة؛ لضعف "حتى" في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية .

- الثاني: أن تدخل على المضارع المنصوب، ولها في هذا ثلاثة معان: مرادفة "إلى"، نحو: "قالوا لن نبرحَ عليه عاكفين حتّى يرجعَ إلينا موسى"[2]، ومرادفة "كي" التعليليّة نحو: "ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردّوكم عن دينكم إن استطاعوا"[3]، وقولك : " أسلمْ حتى تدخلَ الجنّة". ومرادفة "إلا" في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: "والله لا افعلُ إلا أن تفعلَ"، المعنى حتى أن تفعل، وصرّح به ابن هشام الخضراوي، وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في : " وما يعلّمان من أحدٍ حتى يقولا"[1].

- والثالث من اوجه "حتى": أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه، أهمها: أن لمعطوف "حتى" ثلاثة شروط: أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً. والثاني أن يكون أما بعضاً من جمع قبلها كـ "قدم الحاجُّ حتى المشاةُ"، أو جزءاً من كل نحو: " أكلت السمكةَ حتى رأسها"، أو كجزء نحو: " أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها"، ويمتنع أن تقول "حتى ولدُها"،

---

(١) البيت منسوب للمتلمّس، ولأبي مروان النحوي، وفيه إشارة إلى قصة المتلمس وطرفة حين كتب لهما عمر بن هند كتابين مختومين أوهمهما أن فيه أمراً لعامله في البحرين بإكرامهما، إلا أن المتلمس فض صحيفته فوجد فيها أمراً يقتله فرجع. والشاهد في هذا البيت وجود قرينة – هي ألقاها- تقتضي دخول ما بعد حتى في مضمون الحكم قبلها. ويمكن الاستشهاد بالبيت أيضاً على مجيء "حتى" عاطفة بنصب "نعله"، (جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب ١/١٣٢).

(٢) سورة طه، الآية ٩١.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، والثالث أن يكون غاية لما قبلها أما في زيادة أو نقص؛ فالأول نحو: " مات الناسُ حتى الأنبياءُ"، والثاني نحو: " زارك الناسُ حتى الحجّامون".[1]

❑ أما تعليقنا على هذه المسالة فيمكن إبرازه في النقاط التالية:

١.لا يحتاج القارئ لهذه المسالة إلى كبير عناء ليدرك تعدّدية "حتى" في السياق اللغوي العربي؛ فهي حرف جر بمنزلة "إلى" في العمل على اختلاف دقيق في المعنى، كما أنها لا تخفض الاسم إلا بشروط لم نعهدها في سائر حروف الجر المتعارف عليها. وهي حين تدل على الفعل المضارع المنصوب نلاحظ لها ترادفات لحروف أخرى، مثل: " إلى"، و"كي" التعليلية، و "إلاّ" في الاستثناء، كما أنها تصلح لأن تكون عاطفة بمنزلة "الواو" وفقاً لصيغ لغوية مشروطة.

٢.إن هذا التعدّد الوظيفيّ، من وجهة نظرنا، كان سبباً في الخلافات التي نلمسها في هذه المسألة؛ فالتفكير في إطار نظرية العامل الذي سيطر على عقول النحاة يقتضي البحث عن عامل لغوي محدد دون أن تكون له مثل هذه الازدواجية التي تتمتّع بها "حتّى" في السياق اللغويّ العربيّ؛ لذلك تحفّظ كثيرون على عمل "حتى" في الأفعال لوضوح عملها في الأسماء كحرف خافض من جهة، ولقناعتهم بأنّ العامل الذي يعمل في الأسماء لا يمكن أن يعمل في الأفعال من جهة أخرى.

٣.هذا الالتباس الذي وقع به النحاة، من جراء فهمهم لنظرية العامل في النحو العربي، حمل البصريين على استنباط عامل لفظي محذوف يُناط به عملية نصب الفعل المضارع بعد "حتى"؛ فقالوا : إنّ الفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" وأمّا من اقتنع منهم بعملها النصب في الفعل المضارع فوجد نفسه مضطراً إلى أن يسقط عنها الخفض في الأسماء؛ فاقتنع الكسائي، مثلاً، أنّ الاسم بعدها يُخفض بـ "إلى" مضمرة.

٤.أما ما ذهب إليه الكوفيون فنراه الأقرب إلى وصف الظاهرة اللغوية، والأفضل في التعامل مع هذه المسالة وفقاً لما تمليه طبيعة مركبات السياق؛ فاعترفوا بـ "حتى" حرفاً خافضاً للأسماء، و حرفاً ناصباً للفعل المضارع.

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/١٣٢-١٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خاتمة الفصل الثاني

❑ أوحت لنا مسائل هذا الفصل بمايلي:

١. سيطرت نظرية العامل على تفكير النحاة الأوائل سيطرة تامة، وبدت جميع محاولاتهم لتفسير الظواهر اللغويّة تندرج ضمن إطار فهمهم العلائقي للعامل والمعمول.

٢. لجأ النحاة الأوائل - البصريون خاصة - إلى تقدير عامل معنوي أو عامل لفظي محذوف لتفسير الحركة الإعرابية لبعض المركّبات حين لا يسعفهم السياق في العثور على عامل واضح، ومتفق عليه.

٣.لجأ البصريون إلى تفسير الحركة الإعرابيّة لبعض المرفوعات إلى فكرة "الابتداء"، وإن لم يبتدئ بها السياق اللغوي؛ كتفسيرهم لحركة الاسم المرفوع بعد "لولا".

٤.مال الكوفيون إلى تحديد أكثر من معمول للعامل الواحد.

٥.كان الكوفيون الأكثر فهماً لمرونة اللغة العربيّة وعدم انسياق الكثير من تراكيبها لقوانين العمل النحوي في إطار فهم النحاة لنظرية العامل على وجه العموم.

٦.لم يعترف النحاة بقصور نظرية العامل في استيعاب جميع الظواهر اللغوية في لغتنا العربيّة؛ الأمر الذي حملهم على البحث عن عوامل غير مألوفة حين لا يجدونها واضحة في السياق. والغريب في الأمر أنهم، على سعة علمهم وإدراكهم، لم يطوّروا منهجاً لتطوير نظرية العامل وفقاً لما وقعوا عليه من ظواهر لغوية كثيرة؛ وساقتهم محدودية فهمهم لنظرية العامل إلى اعتماد الأساليب غير العلمية في عرض حججهم؛ كالأمثلة المتخيّلة، والقياس غير المنطقي ، وإيراد النادر من الشواهد.

٧.تأثر النحاة بالمسائل الفقهيّة في تأويل عمل بعض المركّبات؛ فاعتمدوا القياس الشرعي في حطّ الفروع عن الاصول، او تقوية الفروع لمشابهتها القويّة بالأصول.

٨.يبدو أن ما تعجّ به كتب النحو من خلافات بين النحاة يمكن اعتبار الكثير منها خلافات هامشيّة، طالما أنهم يتفقون على الشكل الوصفي للتراكيب العربيّة، والمتمثل في حركة إعراب المركّبات؛ فمسألة الاختلاف في البحث عن عوامل تفسّر هذه الظواهر الوصفيّة المتفق عليها لا تضّر اللغة العربية بحال من الأحوال، ولا يعدو الأمر في مجمل أحواله اكثر من فلسفة لغويّة خاضوا فيها أكثر مما ينبغي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

تأثير العوامل اللفظية في الدرس النحوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

تأثير العوامل اللفظية في الدرس النحوي

مقدّمـــــة..

نتحدّث في هذا الفصل عن تأثير نظرية العامل اللفظي في الدرس النحوي العربي، فقد افترض النحاة أن لكلّ حالة إعرابيّة عاملاً أدّى إليها، وكان سبباً فيها، وانّ كلّ أثر إعرابيّ لا بدّ أن يكون له عامل.

وعندما أطال النحاة النظر في حركات الإعراب قادهم ذلك إلى التحرّي عن الأسباب الكامنة وراء هذه الحركات، لماذا تظهر في أواخر الكلم؟ وكيف تتغيّر من موضع إلى آخر؟ فاهتدوا إلى ما يُسمّى بعلل النحو، ومن ثم إلى تفسير هذه الظاهرة، ظاهرة الإعراب بالعوامل المؤثّرة فيها، وصار أساس بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل، إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً، فهو مقدّر ملحوظ. ثم إنّ هذه العوامل وما تبقيه من آثار في قواعد النحو والإعراب هي التي أملت على النحاة تقسيم الأبواب النحوية وتصنيفها. وهكذا أسّس النحاة بنيانهم على رعاية أثر العوامل، فصار ترتيب الأبواب النحوية مرتبطاً بالحركة الإعرابية، مع أن تصنيف الأبواب وفقاً للآثار الإعرابية يُعدّ وقوفاً عند شكل الأوضاع اللغوية، دون تحليل للمضمون والمعنى الذي يسعف في فهم بنية اللغة والتقعيد لها على أسس تراعي الشكل والمضمون معاً.

وبعبارة أخرى، نجد أن تأثير نظرية العامل اللفظي اتخذت مسارين: التأثير في المنهجية، والتأثير في المنهج. يندرج تحت التأثير في المنهجية طريقة ترتيب وتصنيف المسائل النحوية في أوعيتها المعرفية، ويندرج تحت التأثير في المنهج المسائل الأساسيّة التي خاض فيها النحاة لتفسير الحركة الإعرابية على أواخر الكلم، ومن ذلك مسالة العلة النحوية، والقول بحذف العامل، وظاهرة التفسير والتأويل، ومسألة التنازع والاشتغال. وهذه الأمور مجتمعة هي مدار حديثنا في الفصل الثالث الذي يقسم إلى قسمين هما: التأثير في المنهجية، والتأثير في المنهج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. التأثير في المنهجية

نستعرض تحت هذا العنوان توجه النحاة في ترتيب وتنظيم المسائل النحوية، ومدى تأثير نظرية العامل اللفظي في ذلك، وقد رأينا أن نتأمّل في محتويات كتابين تفصل بينهما حقبة زمنية ليست بالقصيرة؛ وهذان الكتابان هما: المفصّل في العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ، وكتاب شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبدالله بن عقيل المتوفي سنة ٧٦٩هـ. أمّا محتويات الكتاب الأول فهي كالتالي:[١]

- خطبة الكتاب
- فصل في معنى الكلمة والكلام
- فصل: وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف...
- فصل: وقد سمّوا ما يتخذونه...
- فصل: وما لا يُتخذ...
- فصل: وبعض الأعلام يدخله لام التعريف
- فصل : والاسم المعرب على نوعين
- فصل: والاسم يمتنع من الصرف
- القول في وجوه إعراب الاسم
- المبتدأ والخبر
- خبر إن وأخواتها
- اسم ما ولا المشبّهتين بليس
- المنصوبات
- المفعول به
- المنصوب باللازم إضماره منه المنادى...
- فصل : والمنادى المبهم شيئان، المندوب، الاختصاص
- الترخيم، التحذير، الاشتغال

(١) الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ص٤٠٦-٤٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-المفعول فيه

-المفعول معه

-المفعول له، الحال، التمييز

-الاستثناء ، خبر ما ولا المشبهتين بليس

-الخبر والاسم في بابي كان وإن

-المجرورات

-الفصل بين المتضايفين

-حذفهما معاً

-التوابع

-الصفة

-الوصف بالجمل

-البدل، البيان، النسق

-ومن أصناف الاسم المبنى وهو سبعة أولها المضمر

-الاشارة، الموصولات، أسماء الأفعال والأصوات

-الظروف، المركبات، الكنايات

-المثنى - المجموع - المعرفة والنكرة

-المذكر والمؤنث، ومن أصناف الاسم المصغر، المنسوب

-العدد، المقصور والممدود

-شبه الفعل المعبر عنه بالأسماء المتصلة بالأفعال

-ورود المصدر موزانا لاسمي الفاعل والمفعول

-اسم الفاعل، اسم المفعول والصفة المشبهة

-أفعل التفضيل، أسماء الزمان والمكان

-اسم الآلة

-ومن أصناف الاسم الثلاثي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-ومن أصناف الاسم الرباعي

-الخماسي والقسم الثاني من الكتاب وهو قسم الأفعال

-الفعل الماضي والفعل المضارع

-وجوه إعراب الفعل المضارع

-المرفوع منه، المنصوب

-المجزوم، ومن أصناف الفعل مثال الأمر

-المتعدّي وغير المتعدّي

-ومن أصنافه المجهول

-ومن أصناف الفعل أفعال القلوب

-ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة

-ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة

-ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذّم

-ومن أصناف الفعل الثلاثي

- فصل: أبنية المزيد

-فصل: تفاعل لما يكون من اثنين

-فصل: فعل يواخي افعل في التعديّة

-فصل: افتعل يشارك انفعل في المطاوعة

-ومن أصناف الفعل الرباعي

-القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف ومن أصنافها حروف الإضافة

-ومن أصناف المشبهة بالفعل

-التفرقة بين أن المفتوحة وإن المكسورة

-ومن أصناف الحروف حروف العطف

-ومن أصناف الحروف حروف النفي

-ومن أصناف الحروف حروف التنبيه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-ومن أصنافه حروف النداء

-ومن أصنافه حروف التصديق والإيجاب

-ومن أصنافه حرفا الخطاب

-حروف الصلة، حرفا التفسير

-الحرفان المصدريان

-حروف التقريب، حروف الاستقبال

-حروف الاستفهام، حرفا الشرط

-حروف التعليل، حرفا الردع

-ومن أصناف الحرف اللامات

-تاء التأنيث الساكنة والتنوين

-النون المؤكدة، هاء السكت

-شين الوقف، حرف الإنكار

-حروف التذكير

-القسم الرابع من الكتاب المشترك

-الإمالة، الوقف

-القسم، تخفيف الهمزة

-التقاء الساكنين، حكم أوائل الكلم

-زيادة الحروف، إبدال الحروف

-الاعتلال، القول في الواو والياء فاءين

-القول فيهما عينين

-القول فيهما لامين

-ومن أصناف المشترك الإدغام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❑ **ولتبيان أثر نظرية العامل اللفظي في هذه العنوانات يمكننا إدراج النقاط التالية:**

١.تنهض منهجية الكتاب في ترتيب العنوانات على تصنيف أجزاء الكلام العربي التي تم حصرها في ثلاثة أقسام رئيسة: الاسم، والفعل والحرف.

٢.بيّنت المنهجية أجزاء وفروع كل قسم من هذه الأقسام وطبيعة وظيفتها في السياق اللغوي العربي.

٣.نلمس في القسم الأوّل من الكتاب أثراً مباشراً لنظرية العامل اللفظي؛ إذ قسّمت المنهجية الاسم إلى معرب ومبني، وذكرت وجوه إعراب الاسم من رفعٍ ونصب وجر، فكان نصيب هذه العمليات الإعرابية من العنوانات كما يلي:

- الاسم المرفوع : ٤
- الاسم المنصوب : ١٨
- الاسم المجرور : ٢

٤.كما نلمس اثر نظرية العامل في القسم الثاني من الكتاب، إذ بيّنت منهجية الكتاب وجوه إعراب الفعل المضارع قبل الحديث عن أنواعه ووظيفتها في السياق؛ فذكرت المرفوع من الفعل المضارع، والمنصوب منه، وكذلك المجزوم.

❑ **أما عنوانات كتاب شرح ابن عقيل، فهي كالتالي:** [1]

-خطبة الناظم

-الكلام وما يتألف منه

-المعرب والمبني

-النكرة والمعرفة - الضمير

- العلم

-اسم الإشارة

-الموصول

---

(١) شرح ابن عقيل، الجزء الأول، ص٥٥٩-٥٦٠، الجزء الثاني، ص٥٨١-٥٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-المعرّف بأداة التعريف

-المبتدأ والخبر

-كان وأخواتها

-(ما و لا ولات وان) المشبّهات بليس

-أفعال المقاربة

-إن وأخواتها

-لا التي لنفي الجنس

-ظن وأخواتها

-أعلم وأرى

-الفاعل

-النائب عن الفاعل

-اشتغال العامل عن المعمول

-تعدي الفعل ولزومه

-التنازع في العمل

-المفعول المطلق

-المفعول له

-المفعول فيه وهو المسمّى ظرفاً

-المفعول معه

-الاستثناء

-الحال

-التمييز

-حروف الجر

-الإضافة

-المضاف إلى ياء المتكلم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-إعمال المصدر

-إعمال اسم الفاعل

-أبنية المصادر

-أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

-الصفة المشبهة باسم الفاعل

-التعجب

-نعم وبئس وما جرى مجراهما

-أفعل التفضيل

-النعت

-التوكيد

-العطف

-عطف النسق

-البدل

-النداء

-المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

-أسماء لازمت النداء

-الاستغاثة

-الندبة

-الترخيم

-الاختصاص

-التحذير والإغراء

-أسماء الأفعال والأصوات

-نونا التوكيد

-ما لا ينصرف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-إعراب الفعل

-عوامل الجزم

-فصل لو

- أما ولولا ولوما

-الإخبار بالذي، والألف واللام

-العدد

-كم وكأي وكذا

-الحكاية

-التأنيث

-المقصور والممدود

-جمع التكسير

-التصغير

-النسب

-الوقف

-الإمالة

-التصريف

-همزة الوصل

-الإبدال

-الإدغام

-خاتمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❑ **إن المتأمل لهذه العنوانات يجد مايلي:**

أ.جاءت بعض عنوانات الكتاب على صلة مباشرة بنظرية العامل اللفظي معبرةً عن جوانب من قوانينها وفلسفتها، مثل: إعمال المصدر، وإعمال اسم الفاعل، واشتغال العامل عن المعمول،

والتنازع في العمل. وهذا يؤكّد أن النحاة نظروا إلى هذه النظرية ركناً أساسياً من أركان النحو العربي.

ب. اعتمدت منهجية الكتاب في ترتيب مجموعات من العنوانات وفقاً لحالتها الإعرابية؛ فأدرجت على التوالي: من المرفوعات: المبتدأ والخبر، والفاعل، والنائب عن الفاعل. وأدرجت من المنصوبات: المفعول المطلق، و المفعول له، والمفعول فيه، والاستثناء، والحال، والتمييز، وكذلك الحال فيما يتعلق بالمجرورات.

ج. وردت كلمة "الإعراب" أو ما يدلّ عليها في بعض العناوين، مثل: المعرب والمبني، إعراب الفعل، عوامل الجزم، وغير ذلك.

وعلى وجه العموم اعتمد النحاة في منهجيتهم على رعاية أثر العوامل، فجاء ترتيب الأبواب النحوية مرتبطاً بالحركة الإعرابية، مع أن تصنيف الأبواب وفقاً للآثار الإعرابية يُعدّ وقوفاً عند شكل الأوضاع اللغوية، دون تحليل للمضمون والمعنى الذي يسعف في فهم بنية اللغة والتقعيد لها على أسس تراعي الشكل والمضمون معاً.

وبناء على ما سبق يجد الناظر في كتب النحو تشابهاً كبيراً في الترتيب، إذ تبدأ بتعريف الكلمة والكلام وأقسام الكلام، فالإعراب والبناء، وأنواع المعرب والمبني، ثم يتلوها ذكر أبواب النحو مرتبةً وفقاً لحركة الإعراب التي هي اثر العوامل ابتداء بالمرفوعات فالمنصوبات، فالمجرورات، فالمجزومات...الخ.

٢. التأثير في المنهج

يمكن أن توضّح تأثير نظرية العامل اللفظي في المنهج النحوي من خلال الحديث عن خمسة بنود هي: إغناء فن المناظرات النحوية، التنازع، الاشتغال، العلّة، التأويل والتفسير.

٢.أ. إغناء فن المناظرات النحوية

كثير من المناظرات النحوية تستند على أثر العامل اللفظي في السياق، أو حول الخلاف في تفسير الحركة الإعرابية لكلمة ما، ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن جني قائلاً: أنشد أبو علي للمتنبي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من كلّ من ضاقَ الفضاء بجيشه حتى ثوى فحواه لحد ضيّق

وقال لأصحابه: كم مجروراً في هذا البيت؟ فقال بعض الحاضرين: خمسة، وقلت أنا: ستة، فتعجّبوا من قولي وقالوا: قد عرفنا كل ومن وجيش والهاء المتصلة به وثوى، فأين الآخر؟ قلت: الجملة من الفعل والفاعل وهي "ضاق الفضاء" لان (من) نكرة غير موصولة، لأن كلاً لا يُضاف إلى النكرة التي في معنى الجنس، و"ضاف الفضاء" مجرور الموضع، لأنه صفة لمن، قال الشيخ: هو كما قال.[1]

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره القفطي[2] في كتاب (إنباه الرواة على أنباء النحاة) أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن احمد بن كيسان: ما وجه قراءة من قرأ: " إنْ هذان لساحران"[3] على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان ملياً ثم قال: نجعلها مبنيّة لا معربة، قد استقام الأمر، قال: فما علّة بنائها؟ قال: لأن المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فتحمل التثنية على الوجهين، فأعجب القاضي ذلك، وقال: ما أحسنه لو قال به أحد، فقال ابن كيسان: ليقل به القاضي وقد حسن.[4]

وللعامل اللفظي دور مهم في تشكيل مناظرات نحوية على درجة عالية من التعقيد، حيث تتداخل آراء النحاة، وتتباين وجهات نظرهم بشأن أثر العامل اللفظي في سياق ما، أو بشأن البحث عن عامل لفظي لكلمة ما، ومن أمثلة ذلك ما أدرجه "السخاوي" في "سفر السعادة" حول المسائل العشر التي سماها أبو نزار الملقّب بملك النحاة " المسائل العشر المتعبات إلى الحشر"، ومن هذه المسائل مايلي:

سُأل عن قوله تعالى: " أيَعِدُكم أنّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنتم تراباً وعظاماً أنّكُم مُخْرجون"[5]، فقال: إن "أن" الأولى لم يأتي لها خبر، وسُأل عن العامل في "إذا" ثم قال: إذا بمعنى الوقت وقد

---

(١) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢١٣.

(٢) هو أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي، وزير مؤرخ: توفى سنة ٦٤٦هـ. (المرجع السابق، ص٢١٦).

(٣) سورة طه، الآية ٦٣.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢١٦.

(٥) سورة المؤمنون، الآية ٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر، فإذا قلت: تقديره: مخرجون ووقت موتكم، كان محالاً، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصور لأنه جمع بين ضدين. ثم أجاب هو فقال: أمّا الأول فنقول: إن العرب قد حذفت خبر أن كثيراً في شعرها وكلامها، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ولا سيّما إذا دلّ على الخبر مثله، وههنا خبر الثانية دل على خبر الأولى وهو عامل في إذا، والتقدير: أيعدكم إنكم مخرجون بعد وقت مماتكم، إلا أن بعد وقت حذفت وأريدت، ألا ترى إلى قوله تعالى"ولن ينفعكم اليومَ إذ ظَلَمْتُمْ أنّكم في العذابِ مشتركون"[1]،وينفعكم لا يعمل في ظرفين مختلفين أحدهما حال والآخر ماض، فذلك محال، ولكن المعنى ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم، وكذلك يضارع هذا قوله تعالى:" فإنّ مع العسر يسرا"[2]،والعسر ضد اليسر والضدان لا يجتمعان، ولكن الأصل أن مع انقضاء العسر يسرا، إلا أن المضاف حذف، وأما فائدة تكرير أن والعرب تكرر الشي في الاستفهام استبعاداً، كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد: أأنت تجاهد؟ فكذا ههنا، قالوا: أيعدكم إنكم مخرجون، أنكم مخرجون استبعاداً[3].... ثم تتابع عملية سرد المسألة فيناقش فيها قول المبرد والجرمي وأبي حسن الأخفش وسيبويه دون أن يصل المتلقي إلى رأي ثابت أو متفق عليه.

❑ يتضح لنا من المناظرات السابقة مايلي:

١.تستند المناظرات الثلاث في نشأتها على العامل اللفظي تحديداً، إذ تتمحور المناظرة الأولى حول حرف الجر "من"، والثانية حول عمل "إنْ"، والثالثة حول عمل "أنْ" والعامل في "إذا".

٢. تتضمّن كل مناظرة إشكالية فكرية حول أثر العامل اللفظي في السياق، إذ يمكننا القول أن المناظرات الثلاث تدور حول الأسئلة التالية:

أ. هل تعمل"من" في الجملة الفعلية إذا كانت نكرة غير موصولة؟ ومتى تكون "من"نكرة غير موصولة؟

---

(١) سورة الزخرف، الآية ٣٩.

(٢) سورة الشّرح، الآية ٦.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢٣٩-٢٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. هل تعمل "إنْ" في اسم الإشارة الدال على المثنى؟

ج. ما هي تداعيات حذف خبر "أنّ" على السياق اللغوي؟ وما هو العامل في "إذا"؟ وهل يعمل الفعل في ظرفين مختلفين؟

٣.تنتهي كل مناظرة بإجابة تمثل اجتهاداً شخصياً قلما تستند إلى قواعد متفق عليها في ميدان العامل اللفظي.

٢.ب. التنازع

نتحدث تحت هذا العنوان في مفهوم التنازع، وشروطه، وأقسامه.

٢.ب.١. مفهوم التنازع

ورد في "شرح قطر الندى" تعريف للتنازع مفاده: أن يتقدّم عاملان أو اكثر، ويتأخر معمول أو اكثر، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر.[١]

وورد في "شرح غاية الأرب" أن التنازع في العمل يتأتى من تنازع عاملين أو اكثر في معمول واحد وأكثر، وأن ذلك جائز بشرطين: أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء، فلا تنازع بين الحروف، ولا بين الحرف وغيره، والثاني أن لا يكون المعمول متقدماً على العامل، ولا متوسطاً، بل متأخراً. وإذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر، ما تأخر من معمول فأكثر، فالبصري يختار إعمال المجاور، فيضمر في غيره مرفوعه، ويحذف منصوبه إن استغنى عنه، وإلا أخره، والكوفي يعمل الأسبق، فيضمر في غيره ما يحتاج.[٢]

والتنازع في العمل مصطلح نحوي صرف جاء نتاجاً لسيطرة نظرية العامل على تفكير النحاة، ويبدو أن مسائله أدرجت بداية تحت اسم اخر، فقد ورد في كتاب الجمل للزجاجي باب بعنوان :" باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعل به الآخر"[٣]. وجاء في كتاب "تذكرة النحاة" أنه جرت عادة أكثر النحاة أن يذكروا هذا الباب في

---

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص١٦٢.

(٢) محمد بن محمد، شرح غاية الأرب، ص٣٨١.

(٣) أبو القاسم الزجاجي، كتاب الجمل في النحو؛ حقّقه علي الحمد.ـ طهران: انتشارات الاستقلال، ١٤١٠هـ، ص١١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضمن باب الفاعل إذ كان من فروعه من حيث يحتاج فيه إلى إضمار الفاعل في بعض مسائله[1].

أما المادة التي أدرجت تحت العنوان الذي ذكره الزجاجي فهي في غاية البساطة، إذ قال: "اعْلَمْ أن الاختيار في هذا الباب إعمال الفعل الثاني، لأنه أقرب إلى الاسم. والكوفيون يختارون إعمال الأول، لأنه أسبق الفعلين، وذلك قولك: " ضربْتُ وضربني زيْدٌ"، على إعمال الفعل الثاني، والتقدير: "ضربت زيداً وضربني زيدٌ" إلا أنك حذفت المفعول من الفعل الأول لاستغنائك عنه لدلالة ما بعده عليه. وفي التثنية: " ضربت وضربني الزيدان" وفي الجمع: " ضربت وضربني الزيدون"، فإن أعملت الأوّل قلت: " ضربت وضربني زيداً"، والتقدير: " ضربت زيداً وضربني".[2]

٢.ب.٢. شروط التنازع

ذكر السيوطي في كتاب "الأشباه والنظائر" تسعة شروط لعامل التنازع هي:

١. أن لا يكون عامل التنازع فعل تعجب لأنه جرى مجرى المثل، فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره، وأجازه أبو العباس، ومنعه ابن مالك، قال: لكن بشرط إعمال الثاني كقولك: ما أحسن وأعقل زيداً، بنصب زيداً بأعقل لا بأحسن لئلا يلزم فصل مالا يجوز فصله.

٢. أن لا يكون حرفاً، وجوّز بعضهم التنازع في لعلّ وعسى، فيقال: "لعلّ وعسى زيد أن يخرج" على إعمال الثاني، "ولعل وعسى زيداً خارجٌ"، على إعمال الأول.

٣. اشترط بعض النحاة أن لا يكون العامل يطلب اكثر من مفعول واحد

٤. أن لا يكون أحد العاملين مؤكّد؛ فلا تنازع في:

أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبس[3]

٥. أن يكون قد تأخر عنهما اسم أو اكثر هو مطلوب لكل منهما، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع.

---

(١) أبو القاسم الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص١١١.

(٢) المرجع نفسه، ص١١١، ١١٢.

(٣) قائله مجهول، وصدره: فأين الى أين النجاة ببغلتي. (السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٤، ص١٧٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦.أن يكون المعمولات اقل من مقتضيات العوامل، فلا تنازع في "ضربت وأكرمت الجاهل العالم" إن جاز هذا الكلام، لان كلاً من العاملين قد اخذ مقتضاه.

٧.أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجه ما.

٨.أن لا يكون في المعمول سبباياً، فلا تنازع في : "وعزّة ممطول مُعنّى غريمها"[١] إذا لم يجعل غريمها مبتدأ، وكذا زيد قام وقعد أبوه، لأنك إن أضمرت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبر من الرابط، أو الأب في الضمير، فيحتاج لضميرين أحدهما مضاف والآخر مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كون غريمها مرفوعاً على غير الابتداء.

٩. أن لا يكون المعمول مضمراً، شرّط ذلك ابن الحاجب.[٢]

٢.ب.٣. أقسام التنازع في العمل

التنازع في العمل له وجوه وأقسام مختلفة، أهمها:

أ.تنازع العاملين معمولاً واحداً. ومثاله قوله تعالى: " آتوني أُفْرِغْ عليهِ قِطْراً"[٣]،وذلك لأن "آتوني" فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و "أفرغ" فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخّر عنهما "قِطْراً"، وكل منهما طالب له.

ب. تنازع العاملين أكثر من معمول، ومثاله: " ضرب وأكرم زيدٌ عَمْراً".

ج. تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً. ومثاله: " كما صلّيت وباركت وترحّمت على إبراهيم" فـ " على إبراهيم" مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

د. تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول. ومثاله قوله عليه الصلاة والسلام: "تسبّحون وتحمّدون وتكبرون دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين"؛ فـ "دُبر" منصوب على الظرفية، و "ثلاثاً وثلاثين" منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.[٤]

---

(١) قاله كثير عزة، وصدره: قضى كل ذي دين فوفّى غريمَهُ (السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٦٥/٤).

(٢) المرجع نفسه، ص١٧١-١٧٣.

(٣) سورة الكهف، الآية ٩٦.

(٤) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص١٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❑ وقد ورد في شرح "غاية الأرب" ما يمكن اعتباره من أحكام التنازع، وذلك على الوجه التالي:

أ. اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال أي العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار: فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمه، واختار البصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول، وهو الصواب في القياس، والأكثر في السماع.

ب. إذا أعملت الثاني نظرت، فإذا احتاج الأول إلى مرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه، نحو: " قاما وقعد أخواك" و "قاموا وقعد اخوتك". وهذا إجماع من البصريين.

ج. وإن احتاج إلى منصوب فلا يخلو: إما أن يصحّ الاستغناء عنه أولاً. فإن صحّ الاستغناء عنه وجب حذفه، نحو (ضربت وضربني زيد)، ولا يجوز أن تضمره فتقول: " ضربته وضربني زيد". أي لئلا لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لغير ضرورة. وفي ضرورة الشعر يجوز ذلك، نحو قول الشاعر:

إذا كنت تُرضيهِ ويرضيك صاحِبٌ جهاراً فكن في الغيب أحفظ للودّ[1]

د. وإن لم يصح الاستغناء عن المنصوب، وجب ذكره مؤخراً نحو: " رغبت ورغب فيّ الزيدان عنهما"، والمعنى أن الزيدين رغبا فيّ، وأنا لا ارغب فيهما، أي أنهما يحبباني وأنا لا أحبهما.

هـ. وإذا أعمل الأوّل أضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور، فتقول (قام وقعدا أخواك)، و (قام وضربتهما أخواك)، و (قام ومررت بهما أخواك). ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق، ولا إذا كان منصوباً إلا في ضرورة الشعر.[2]

❑ وخلاصة ما نرى في التنازع مايلي:

١.جميع الأمثلة والشواهد التي أوردها النّحاة في ميدان التنازع تتضمّن أكثر من عامل لفظي، أو أكثر من معمول، مع ارتباط علائقي بين العامل ومعمولاته، أو بين العوامل ومعمولها.

---

(١) من البحر الطويل، مجهول القائل، وهو من شواهد ابن عقيل ١٦٤، والأشموني ٤١٧، (محمد بن محمد، شرح غاية الأرب، ص٣٨٤).

(٢) المرجع السابق، ص٣٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا يدل على أن وجود العامل اللفظي، على الوجه المذكور، في الصيغة اللغوية هو السبب المباشر في خلق موضوع التنازع الذي أسهب النحاة في الخوض فيه.

٢.لم نلمس في تعليق النحاة على الشواهد النحوية في هذا الميدان خلافاً في الحركة الإعرابية للمعمولات، والخلاف القائم بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة هو خلاف بسيط يستند إلى حرية اختيار العامل من بين عاملَيْن أو أكثر.

٣.بدأت فكرة التنازع في أذهان النحاة في غاية البساطة، وكان قوامها اختيار العامل اللفظي المناسب الذي يتحمل مسؤولية الحالة الإعرابية للمعمول، ثم توسّع النحاة في تناول هذا الموضوع، فحددوا المصطلح بدقة، وتأمّلوا شواهده اللغويّة؛ فأثبتوا شروط التنازع وأقسامه وأحكامه.

٤.ما ورد في " شرح غاية الأرب" من شروط إعمال العامل الثاني المتعلقة بإضمار مرفوع العامل الأول على وفق الظاهر المتنازع فيه، أو الإضمار في الثاني ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور، لا يقدّم ولا يؤخّر على صعيد المعنى في الصيغة اللغوية؛ فلا أرى فرقاً في المعنى بين: " قاما وقعد أخواك" وبين " قام وقعدا أخواك"، ولعل الأسلم في مثل هذه الصّيغ أن يقال: " قام وقعد أخواك" دون حاجة إلى هذا التباين الشكلي الذي تخيّله بعض النحاة من منظور سيطرة نظرية العامل على أذهانهم.

٣. الاشتغال

نتحدث تحت هذا العنوان عن مفهوم الاشتغال وأركانه، وشروط الاشتغال وأقسامه.

٣.أ. مفهوم الاشتغال وأركانه

حقيقة الاشتغال أن يتقدم اسم،ويتأخّر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصب ذلك الاسم المتقدم بنصبه لضميره لفظاً، نحو: " زيداً ضربته"، أو محلاً نحو: " زيداً ضربت غلامه"، أو "مررت بغلامه".[1]

(١) محمد بن محمد، شرح غاية الأرب، ص٣٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والاسم المتقدّم في هذه الأمثلة ونحوها، يجوز فيه وجهان، أحدهما أن يرفع على الابتداء، فالجملة بعده في محل رفع خبر، والثاني: أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور. هذا مذهب جمهور النحاة، وعند الكوفيين انه منصوب بالفعل المذكور. وهذا ضعيف لأنه يؤدي إلى أن الفعل الذي يتعدّى لمفعول واحد نعدّيه إلى مفعولين. (١)

وسار الزجاجي على هذا المفهوم، إذ نستطيع أن نقرأ في "كتاب الجمل": إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبره، كقولك: " زيدٌ ضربته"، ترفع زيداً بالابتداء، و "ضربته" خبره، والهاء عائدة عليه. وإن اشتغل عنه الفعل تنصبه بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر، فتقول: " زيداً ضربته"، والتقدير: " ضربت زيداً ضربته"، ولكنه فعل لا يظهر. (٢)

أمّا أركان الاشتغال فهي ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدّم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه، أو بالواسطة. (٣)

٣.ب. شروط الاشتغال

تتوزّع شروط الاشتغال على أركانه الثلاثة على النحو التالي:

أ. شروط المشغول عنه، وهي خمسة:

الأول : ألا يكون متعدداً لفظاً ومعنى: بأن يكون واحداً، نحو: زيداً ضربته، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى، نحو: زيداً وعمراً ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو: زيداً درهماً أعطيته - لم يصح.

الثاني : أن يكون متقدماً، فإن تأخر -نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث :قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال، والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

---

(١) محمد بن محمد، شرح غاية الأرب، ص٣٨٦.

(٢) أبو القاسم الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص٣٩.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٤٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرابع :كونه مفتقراً لما بعده؛ فنحو " جاءك زيد فأكرمه" ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

الخامس :كونه صالحاً للابتداء به، بالا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: " ورهبانية ابتدعوها" ليس من باب الاشتغال، بل "رهبانية" معطوف على ما قبله بالواو، وجملة "ابتدعوها" صفة.

ب. وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم، فاثنان:

الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال.

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله: بأن يكون فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفاً، أو اسم فاعل أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح.

ج. وأمّا الذي يجب تحققه في المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه: فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه، نحو زيداً ضربته، أو مررت به، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه، نحو: زيداً ضربت أخاً له، أو مررت بغلامه.[1]

٣.ج. أقسام الاشتغال

يقسم الاشتغال استناداً إلى الحركة الإعرابية للاسم الذي تقدّم وبعده فعل أو وصف إلى خمسة أقسام، هي:

القسم الأوّل: ما يترجّح نصبه، وذلك في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكون الفعل المشغول طلباً، نحو: "زيداً أضربه"، و "عمراً لا تهنه". الثانية: أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل، نحو قوله تعالى: " أبشراً منا واحداً نتبعه"[2]. والثالثة: أن يقترن الاسم

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٤٢٩، ٤٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٢٩، ٤٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعاطف مسبوق بجملة فعلية. لم تُبنَ على مبتدأ. أي لم تكن خبراً لمبتدأ، نحو قوله تعالى" خلق الإنسانَ من نطقةٍ فإذا هو خصيمٌ مبين، والأنعامَ حلقها لكم"[1].

والقسم الثاني: من باب الاشتغال، ما يترجّح رفعه بالابتداء، وهو الذي لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً، نحو:" زيدٌ ضربته"، وذلك لان النصب محتاج إلى التقدير، ولا طالب له، والرفع غني عن التقدير، فإذا جاز التقدير وعدمه، فعدم التقدير أولى.

القسم الثالث: ما يجب نصبه، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب، نحو:" إنْ زيداً رأيته فأكرمه".

القسم الرابع: ما يجب فيه الرفع، أي على الابتداء، وذلك فيما تقدّم عليه ما يختص بالجملة الاسمية، كإذا الفجائية، نحو:" خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو". ومن واجب الرفع فيما إذا حال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير. نحو:" زيد هل رأيته" و "عمرو ما لقيته".

القسم الخامس: ما يستوي فيه الوجهان، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية هي خبر لمبتدأ، نحو:" زيد قام، عمراً أكرمته". وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز، فإن راعيت صدرها رفعت، وإن راعيت عجزها نصبت، فالمناسبة حاصلة في كلا التقديرين، فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال تعالى:" والسماءَ رفعها ووضع الميزان"[2] فـ "السماء" منصوبة على الاشتغال.[3]

---

(١) سورة القمر، الآية ٢٤.

(٢) سورة الرحمن، الآية ٧.

(٣) محمد بن محمد، سرح غاية الأرب، ص٣٨٦-٣٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❑ وخلاصة ما نرى في موضوع الاشتغال مايلي:

١.يدلنا مفهوم الاشتغال على أنّ هذا الموضوع ظهر نتاجاً لسيطرة نظرية العامل على تفكير النحاة؛ إذ يدور هذا المفهوم حول انشغال العامل اللفظي فيما بعده عمّا قبله في صيغ لغوية تظهر نوعاً من العلاقة الارتباطية بين السابق واللاحق.

٢.اتجه تفكير النحاة إلى إسقاط أثر العامل اللفظي إذا تقدّم الاسم عنه، وحصروا أثره بالمتعلّق العائد على هذا الاسم، وذلك لسببين:

أ. التخلّص من فكرة تعدية الفعل العادي إلى مفعولين؛ فالقوانين النحوية حصرت هذا الأمر في أفعال محددة دون غيرها..

ب. عدم استساغة النحاة لفكرة أن العامل يمكن أن يكون له صفة الازدواجية في العمل، بحيث يعمل في الاسم السابق، والضمير اللاحق الدّال عليه.

٣.اصطدم النحاة في ميدان الاشتغال بمجموعة من الشواهد اللغوية التي تباينت في حركة إعراب المشغول عنه نصباً أو رفعاً؛ ففسّروا الرّفع بالابتداء، وحملوا النصب على فعل مضمر يدل عليه الفعل الظاهر.

وفي هذا شيء من التعسّف في التأويل؛ فالمتكلّم - كما يرى ابن جني - هو الذي يرفع،وهو الذي ينصب، وهو إن رفع إنما يريد الإخبار، وإن نصب يريد إبراز المفعولية التي وقع عليها فعل الفاعل، وبين الصيغتين، في ميدان الاشتغال، فرق واضح في الدّلالة؛ فعندما يقول سبحانه " والأنعامَ خلقها لكم"فان دلالة الصيغة تركز على المفعولية المتمثّلة بكلمة "الأنعام" التي هي من نعم الله على الإنسان، ولا أظن أنّ هذه الصيغة تحتمل فعلاً مضمراً تقديره "خلق" طالما أنه متوفّر بنفس اللفظة في الجملة؛ لهذا أرى أن تأثير العامل اللفظي المتأخر واضح في مثل هذه الصيغة اللغويّة.

٤. قسّم النحاة الاشتغال استناداً إلى الحركة الإعرابيّة للاسم المتقدم، فأوقعهم هذا في بعض الالتباس؛ فتفسيرهم ترجيح الرفع يبررونه بأن الرفع غني عن التقدير، فإذا جاز التقدير وعدمه فعدم التقدير أولى،وهذا يتنافى مع الحركة الإعرابية المثبتة على كلمة "الأنعام" في الآية السابقة. وكذلك ما ذكروه في القسم الثالث تحت عنوان "ما يجب نصبه" حين يتقدم على الاسم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب؛ فصيغة "إنْ زيداً رأيته فأكرمه" لا داعي أن تدخل ميدان الاشتغال؛لأنّ الاسم المتقدّم أو المشغول عنه أصبح منصوباً بعامل لفظي آخر (إنْ)؛ وهو غير العامل الذي تأخّر عنه.

٥.لمسنا في موضوع الاشتغال كثيراً من الأمثلة المتخيّلة التي بُنيت على بعضها أحكام هزيلة؛ ففي القسم الخامس من شروط الاشتغال، وفي جملة" زيدٌ قام وعمراً أكرمته" التي يستوي فيها الوجهان: الرفع والنصب باعتبار اسمية الصدر، وفعلية العجز، فإن راعيت صدرها رفعت، وان راعيت عجزها نصبت، وهذا يوحي أن الأمر متروك للمتكلم، ولا أظن أن هذا التفسير يستند إلى حكم نحوي ثابت، ولا إلى مخرجات نحوية يمكن أن ترتقي إلى صفة القانون.

وما ذكرناه يميل بنا إلى قناعة مفادها انه يمكن النظر إلى نظرية العامل كوعاء يفيض عن حاجة استيعاب جميع الظواهر التركيبية في اللغة العربية.

٤. العلة النحوية

٤.أ. المفهوم والنشأة

أدرك النحاة، منذ بداية وضع النحو، خطر الانحراف عن سنن العرب في كلامهم، وضرورة استنباط قوانين مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيس الناس - ولا سيما غير العرب - عليها سائر أنواع الكلام،ويلحقون الأشباه بالأشباه، بسبب ارتباط اللغة العربية بالإسلام الذي جاء للناس كافة[١]. وبهذا فقد ارتبطت العلة النحوية بالقانون النحوي ارتباطاً مباشراً؛ فكل حكم نحوي يحتاج إلى تسويغ يبرر تشكيله، وتسويغ يبرر تطبيقه.

وترتبط البداية الحقيقية للتعليل بعبدالله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضري المتوفى سنة ١١٧هـ، فقد قيل إنه "أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعلل"[٢].وتباينت آراء الباحثين في تفسير التعليل المنسوب لابن أبي اسحاق؛ فذهب جرجي زيدان إلى أنه ذكر أسباب الإعراب[٣]،وذهب الدكتور عفيف دمشقية إلى أنه "محاولة تعليمية المراد منها تمرين الطالب على

(١) حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص٣٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٦.

(٣) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة.ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٩٢، ج١، ص٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعمال فكره لإخراج كل فاعل، مثلاً، مرفوعاً وكل مفعول به منصوباً، وكل مضاف إليه مجروراً، وهلم جرا، وليس المقصود تلك التي عرفت فيما بعد في تاريخ النحو بالعلة الأولى والعلّة الثانية، والعلّة الثالثة"[1].

وقد نظر أبو بكر السراج في اعتلالات النحويين، فوجدها على ضربين: " ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسمّى علّة العلة، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ والمفعول به منصوباً، ولمَ إذا تحركت الواو والياء وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفاً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلّمت العرب، وإنما نستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[2].

وقد نهض أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ[3] بعبء استنباط نظرية في التعليل النحوي استقاها من مصادر ثلاثة، فقال: " اعلم أن العلل التي أودعتها هذا الكتاب - يعني الإيضاح في علل النحو - والاحتجاجات، هي على ثلاثة أضرُب: منها ما كان مسطّراً في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، وسهّلت مراتبها، والوقوف عليها، وضرب مما استنبطته على أصول القوم واخترعته حسب ما رأيت أن الكلام ينساق فيه، والقياس يطّرد عليه، وضرب منها مما أخذته من علمائنا الذين لقيتهم، وقرأت عليهم شفاهاً مما لم يُسطرّ في كتاب ولا يكاد يوجد".[4]

وفي ضوء ما تقدّم يمكن القول أن نظرية التعليل نابعة من التراث النحوي، ومستنبطة منه،والعلل قبل الزجاجي كانت تُذكر أحياناً بعقب القواعد[5]، فتتشابك مع المادّة النحوية، فاستخلص الزجاجي في كتابه ما استطاع مبيناً أنواع العلل النحوية، وحدودها وطبيعتها.

---

(١) عفيف دمشقية، تجديد النحو.ـ ط١.ـ بيروت: لا ناشر، ١٩٧٦، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو.ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥،ج١، ص٥٤.

(٣) الزبيدي، طبقات النحويين؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.ـ ط٢.ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣، ص١١٩.

(٤) الزجاجي، الإيضاح، في علل النحو.ـ ط٢.ـ بيروت: دار النفائس، ١٩٧٨، ص٧٨.

(٥) المرجع نفسه، ص٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❑ وقسم علل النحو إلى ثلاثة أنواع هي :

أ.العلل التعليمية. وهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ وتقوم على صوغ نمط غير مسموع من نمط مسموع، وتمييزه باسم اصطلاحي خاص به، مثال ذلك أنّا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وما أشبه ذلك.. ومنه: إنّ زيداً قائم، نُصب زيد بإنّ، لأنّا عُلّمناه كذلك، ونعلّمه. (١)

ب. العلل القياسية. وهي التي تعلّل حمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي، كما في تعليل نصب اسم إنّ بأنها ضارعت الفعل المتعدي، فحملت عليه، أو أعملت عمله. (٢)

ج. العلل الجدلية النظرية. وهي كل علّة بعد العلّة القياسية، كالبحث في وجه الشبه بين "إن" والفعل، ونوع الأفعال المشبّهه بها، وزمنها، وسبب تقديم المنصوب...الخ(٣).

ويتضح من هذه الأقسام قوة تأثير العامل اللفظي في كل منها؛ فالعلة التعليمية تفسر الشبه في الباب النحوي الواحد كتفسير رفع كل فاعل بأنه فاعل. أما العلة القياسية فتفسّر الشبه بين بابين نحويين أو اكثر، كتشابه اسم إن والمفعول به في النصب، مما يعني تشابه المؤثرين: اسم إنّ والفعل المتعدي في العمل، في حين تأتي العلّة الجدلية النظرية بحثاً نظرياً يقبل الجدل عن أوجه الشبه.

وتعدّدت محاولات تقسيم العلل وحصرها؛ فقد عدّ السيوطي أربعاً وعشرين علّة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم،منها ماله صلة مباشرة بالعامل اللفظي، كعلّة التشبيه التي منها إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف، وعلة الفرق التي منها رفع الفاعل ونصب المفعول. (٤)

---

(١) الزجاجي، الإيضاح، في علل النحو.ـ ط٢.ـ بيروت: دار النفائس، ١٩٧٨، ص٧٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٥.

(٤) سعيد الأفغاني، في أصول النحو.ـ ط٢.ـ دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص١٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا الدينوري فقد ذكر أن اعتلالات النحويين صنفان: علّة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم،وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وقد حصرها في ثلاثة وعشرين نوعاً على النحو التالي:[1]

١.علّة سماع

٢.علّة تشبيه

٣.علّة استغناء

٤.علّة استثقال

٥.علّة فرق

٦.علّة توكيد

٧.علّة تعويض

٨.علّة نظير

٩.علّة نقيض

١٠. علّة حمل على المعنى

١١. علّة مشاكلة

١٢. علّة معادلة

١٣. علّة قرب ومجاورة

١٤. علّة وجوب

١٥. علّة تغليب

١٦. علّة اختصار

١٧. علّة تخفيف

١٨. علّة دلالة حال

١٩. علّة أصل

٢٠. علّة تحليل

---

(١) حسن الملخ، نظرية التعليل، ص٧١-٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢١. علّة إشعار

٢٢. علّة تضاد

٢٣. علّة أولى

وقد توسّع النحاة في العلل حتى أخرجوها عن المألوف في بعض الأحيان، لدرجة انهم أجازوا التعليل بالأمور العدمية؛ كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب وباختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك. وظهر أيضاً ما يسمى بالعلل الخيالية، ومثّلوا لها بـ "هل"، فإن الأصل فيها دخولها على الفعل، وقد تخرج عن الأصل وتدخل على اسم خبره اسم، ولا تدخل على اسم خبره فعل، مثل: " هل عمرو كتب"، وعلّلوا ذلك بأن "هل" إذا لم تر الفعل في حيزها تسلّت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها حنّت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذٍ إلا بمعانقته.[1]

وقد ضايقت تعليلاتهم وقياسهم معاصريهم من الشعراء؛ فقال عمّار الكلبي وقد عابوه في بعض شعره:

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إن قلت قافيةً بكراً يكون بها ... بَيْتٌ خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا

قالوا: لحنت، وهذا ليس منتصباً، ... وذاك خفضٌ، وهذا ليس يرتفعُ

وحرّضوا بين عبدالله من حُمق، ... وبين زيد، فطالَ الضربُ و الوجعُ[2]

٤.ب. أثر العامل اللفظي في العلّة النحوية

يمكن حصر أهم الجوانب التي أحدثتها فكرة العامل اللفظي في العلّة النحوية بمايلي:

أ. تعليل عمل العامل اللفظي

ومن ذلك تعليل عمل الأدوات الناصبة للفعل المضارع، وكان نهجهم في هذا الأمر يقتضي طرح المسألة على شكل سؤال افتراضي ثم الإجابة عنه، قالوا: إنْ قال قائل: لمَ وجب أن تعمل (أن، ولن، واذن، وكي) النصب؟ قيل: إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن

---

(١) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص١٠٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكون عملها النصب لأنّ (أنْ) الخفيفة تشبه (أنّ) الثقيلة، و"أنّ" الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك "أن" هذه يجب أن تنصب الفعل، وحملت (لن، واذن، وكي) على "أنْ" وإنما حملت عليها لأنها تشبهها، ووجه الشبه بينهما إن "أنْ" الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها.[1]

وفي تبرير عمل (إنّ) وأخواتها أورد الوراق تحت باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، مايلي:

" فإنْ قال قائل: لمَ وجب أن تنصب هذه الحروف الاسم وترفع الخبر، هلاّ رفعت الاسم ونصبت الخبر؟ وبالجملة لما وجب أن تعمل؟ فالجواب في وجوب عملها: إنها حروف تختص بالاسم ولا تدخل على الفعل، وبعضها يحدث معنى في الاسم، وأواخرها كأواخر الفعل الماضي؛ فلما شاركت الفعل في لفظها، ولزومها الاسم، وجب أن تعمل عمله، والذي أوجب لها أن تعمل عملين الرفع والنصب أن معناها يقتضي الجملة، وليس لها معنى في الاسم المفرد.[2]

وفي تعليلهم عمل حروف الجر أورد النحاة ثلاثة أسباب، السبب الأول افتراضي يخرج عن حدود المنطق والإقناع، ومفاده أن الفعل عمل الرفع والنصب، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلا الجر. والثاني ذهب بعلة العمل إلى دائرة اللسانيات ومخارج الأصوات؛ فقالوا: إنّ الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه، فجعل عمله وسطاً. والجر من الياء، وهي من حروف وسط الفم، بخلاف الرفع فإنه من الضم، والضم من الواو، والواو من الشفتين، وبخلاف النصب فإنّه من الألف، والألف من أقصى الحلق. أمّا في السبب الثالث فقد استحضر النحاة موقع الحروف في السياق اللغوي، فقالوا: إنّ اصل العمل للأفعال، والحروف دخلت موصولة لها إلى الأسماء، فلما اختصت عملت، فكانت تلو الأفعال في العمل. أما الأسماء فمعمول فيها فلم تكن عاملة.[3]

---

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص٣٠.

(٢) أبو الحسن الوراق، كتاب العلل في النحو، ص١٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. تعليل الأثر الذي يحدثه العامل اللفظي

نتحدث في هذا الشأن عن تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول، وعن تعليل جعل الحروف علامة إعراب الأسماء الستة.

ب.١. تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول

أورد ابن جني عن أبي إسحاق الزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول قوله: " إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل الذي فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون".[1]

وهذا يعني أنهم عللوا رفع الفاعل ونصب المفعول بقضية الخفة والثقل، وذهب إلى هذا أيضا ابن الوراق، وزاد عليها ثلاثة مسوغات تمثلت في تشبيه الفاعل بالمبتدأ، وطبيعة وظيفته في السياق اللغوي، وأسبقيته على المفعول؛ فنراه يقول: " فإن قال قائل لم وجب أن يرفع الفاعل وينصب المفعول به؟ ففي ذلك أوجه: أحدها: أن الفاعل أقل من المفعول في الكلام، وذلك أن الفعل الذي يتعدى يجوز أن نعديه إلى أربعة اشياء، فلما كان الفاعل أقل من المفعول في الكلام جعلت له الحركة الثقيلة. ووجه آخر: وهو أن الفاعل مشبه للمبتدأ؛ فهو والخبر جملة يحسن عليها السكوت، والفاعل مع الفعل جملة يحسن عليها السكوت أيضا، فلما وجب للمبتدأ أن يكون مرفوعا، حمل الفاعل عليه.[2]

ووجه آخر وهو أن الفاعل لما كان في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يعطى حركة أول الحرف مخرجا، كما أن الفاعل أحق بالتقديم لأن الفعل منه يحدث؛ وهو بذلك أقوى من المفعول، و أولى بالحركة القوية التي هي الضم.[3]

---

(١) ابن جني، الخصائص؛ تحقيق محمد النجار.ـ ط٤.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠،ج١، ص٥٠.

(٢) أبو الحسن الوراق، كتاب العلل في النحو، ص٢٠١.

(٣) المرجع نفسه ، ص٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أن كلامهم في تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول اتخذ غير علّة، وإن كانت عللهم تجنح غالباً إلى قضية الخفة والثقل، وهذا ما نلمسه في تعليل عبد القاهر الجرجاني، إذ قال: " اعلم أن الفاعل رفع، و المفعول نصب، والمضاف إليه جر. وإنما خُصّ الفاعل بالرفع دون النصب، لأجل أن الرفع أثقل من النصب، والفاعل أقل من المفعول. ألا ترى أن فعلاً واحداً يكون له عدة مفعولات، ولا يكون له إلا فاعل واحد، وذلك قولك: أعلمت زيداً عمراً خير الناس. وتأتي في كل فعل بالمصدر والحال والظرف نحو: قمت قياماً يوم الجمعة عند عمرو لابساً كذا. وعلى هذا يجري الباب، وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة، والفاعل يقل، كان الأولى أن يخصّ الفاعل بالأثقل الذي هو الرفع، والمفعول بالأخفّ الذي هو النصب لتكون قلة الفاعل موازية لثقل الرفع، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول. [1]

ب.٢. تعليل علامة إعراب الأسماء الستة:

الأسباب التي ساقوها في تفسيرهم علامة إعراب الأسماء الستة بالحروف ليست مقنعة بما فيها الكفاية؛ فقد ذهب قوم إلى أن الأسماء الستة إنما أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنهم لما التزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف، جعلوا بعض المفرد بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف. قال ابن يعيش: " ونظير التوطئة هنا قول أبي إسحاق إن اللام الأولى في نحو قولهم: " والله لئن زرتني لأكرمنك"، إنما دخلت زائدة موطئة مؤذنة باللام الثانية، والثانية في جواب القسم ومعتمدة". [2]

ب.٣.تعليل موضع الأثر الذي يحدثه العامل اللفظي

أورد النحاة ثلاثة أوجه في تفسيرهم موضع حركة الإعراب آخر الكلمة، أحدها أن الإعراب جيء به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها، وهو الفاعلية والمفعولية، فكان موضع الدال عليه بعد استيفاء الصيغة الدالة على المعنى اللازم لها، وليس كذلك لام التعريف، وألف

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح.ـ بغداد: وزارة الثقافة، (سلسلة كتب التراث؛ ١١٥)، مج١، ص٣٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التكسير، وياء التصغير، لأن التعريف والتكسير والتصغير كالأوصاف اللازمة للكلمة بخلاف مدلول الإعراب. (١)

والثاني أن حركة الإعراب تثبت وصلاً، وتحذف وقفاً. وإنما يمكن هذا في آخر الكلمة، إذ هو الموقوف عليه. (٢)

والثالث أنّ أول الكلمة لا يمكن إعرابه لثلاثة اوجه: أحدها أن من الإعراب السكون، والابتداء بالساكن ممتنع، والثاني أن أول الكلمة متحرك ضرورة، وحركة الإعراب تحدث بعامل، والحرف الواحد لا يحتمل حركتين. والثالث أن تحرّك الأول بحركة الإعراب يفضي إلى اختلاط الأبنية. (٣)

ولا يمكن أن يُجعل الإعراب في وسط الكلمة لأربعة أوجه: أحدها ما تقدم من الوجه الأخير في منع تحريك الأول. والثاني إنه يفضي إلى الجمع بين ساكنين في بعض المواضع. والثالث يفضي إلى توالي أربع متحركات في كلمة واحدة كـ (مُدَحْرج) إذا تحرّكت الحاء، إذ ليس معك ما يمكن تحريكه من الحشو غيره. والرابع أن حشو الكلمة قد يكون حروفاً كثيرة، وتعيين واحد منها بحركة الإعراب لا دليل عيه. (٤)

❑ وخلاصة ما نرى في العلة النحوية، وتأثير العامل اللفظي فيها مايلي:

١.ارتبطت البدايات الأولى للعلل النحوية بالحركة الإعرابية، إذ نظر النحاة إلى هذه الحركات أثراً للعامل اللفظي في السياق اللغوي، وكان الهاجس رصد الحركة الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلمات، وتبيان العامل اللفظي الذي يقف وراءها. وكانت هذه البدايات ذات ارتباط مباشر بالناحية التعليمية التي كانت تهدف من جملة ما تهدف إلى منع وقوع اللحن في كلام العرب وغيرهم ممن يتعلمون العربية، وكان لعللهم ارتباط مباشر بالقياس وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بصياغة نمط غير مسموع من نمط مسموع، وتمييزه باسم اصطلاحي خاص به.

---

(١) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/٥٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٥٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٥٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.ثم اتسعت تعليلات النحاة، وخرجت عن الإطار التعليمي، وأصبح من أهداف تعليلاتهم استخراج حكمة العرب في مظانها اللغوية، وتبيان ما تتمتع به اللغة العربية من ميزات خاصة، عندها أصبح كل حكم نحوي قابلاً للتعليل.

٣.كثرت أنواع العلل في النحو العربي لدرجة أنهم ذكروا ثلاثاً وعشرين علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، ولعل هذا الأفق الواسع في ميدان العلة وفّر لهم مرونة كافية للخوض في تفسير إشكاليات لغوية مختلفة دون الالتفاف إلى تعارض العلل أو تضاربها في كثير من السياقات اللغوية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فبدا الولوج في ميدان العلل وكأنه شهوة نحوية لا يحدها حد، ولا يعترضها منطق؛ فابتعدت علل كثيرة عن المألوف حتى دخلت ميدان العدمية والخيال، الخيال الذي هو اقرب إلى روايات الأطفال منه إلى الحكم النحوي الصائب، خصوصاً ما ذكروه في محاولة تفسيرهم العلاقة بين "هل" والفعل الذي تدخل عليه. وأدّى هذا إلى اختلاط الحابل بالنابل في ميدان العلّة وكثرت شكلوي الشعراء من تعليلاتهم.

٤.لم ترق بعض تحاليل النحاة في ميدان العامل اللفظي إلى حكم لغوي ثابت يمكن البناء عليه، يتضح هذا في تعليلهم للأمور التالية:

٤.أ. تعليل عمل حروف الجر. فالاتجاه نحو انه لم يبق للحرف ما ينفرد به إلا الجر، بعد أن كان الرفع والنصب من نصيب الفعل، لا يمكن أن يتقبّله المنطق؛ فهذا التبسيط المخل للحكم النحوي يتعارض مع كون بعض الحروف تدخل على الفعل المضارع وتعمل فيه الجزم مثل"لا" الناهية.

٤.ب. تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول. فقد لعبت قضية الخفة والثقل دوراً مهماً في هذا المجال؛ فافترضوا أن حركة الفتح أو النصب أكثر دوراناً على السنة العرب من غيرها، وافترضوا كذلك أن المفاعيل اكثر وجوداً في الصيغة اللغوية من غيرها؛ فكان نصيبها الفتح أو النصب لخفة هذه الحركة وسهولة النطق بها. ونحن نرى في هذا حكماً افتراضياً يفتقر إلى الدليل العلمي؛ فمثل هذا الأمر يتطلّب عملية إحصائية للوقوف على مدى تكرار ألفاظ المفاعيل في النصوص العربية المختلفة، وإذا كانت القضية أن الرفع اثقل من النصب، والفاعل اقل من المفعول، كان الأجدر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بهم أن يعملوا على نصب ما اختلفوا في عامل رفعه، كالمبتدأ مثلاً، فجمل المبتدأ والخبر كثيرة في الصيغ العربية.

٤.ج. لم تسعف كثرة العلل وتنوعها في محاولة تفسيرهم علامة إعراب الأسماء الستة بالحروف، فمالوا إلى استحداث قضايا نحوية غير مقنعة ولا لزوم لها، ظهر هذا واضحاً في علّة التوطئة التي حاول شرحها أبو إسحاق.

٥.وعلى وجه العموم كان لنظرية العامل نصيب وافر في بناء نظرية التعليل في النحو العربي، وقد ظهر ذلك في جوانب أهمها:

أ. تعليل عمل بعض العوامل قياساً على عمل عوامل أخرى إمّا لشبه لفظي أو معنوي أو لكليهما معاً.

ب. تعليل الحركات الإعرابية بصورها المختلفة كأثر من آثار العوامل اللفظية.

ج. تعليل مكان الأثر الذي يحدثه العامل اللفظي، فهو ليس في أوّل الكلمة أو وسطها، ولكن في آخرها.

٥. التأويل النحوي

لجأ النحاة إلى التأويل في المواضع التي لم تطلها قوانين العامل اللفظي، فعندما يلتبس أمر العامل أو يغيب أثره المباشر في بعض الصيغ التركيبية، كان النحاة كثيراً ما يلجأون إلى التأويل لتصحيح رأي قالوا به، أو لتثبيت حكم آمنوا به. وقد اتخذ التأويل عند النحاة مسارب عدّة منها:

٥.أ.التقدير

ارتبطت مسألة التقدير بالمعنى إرتباطاً مباشراً، وقد عقد ابن جني باباً لها في خصائصه سمي: " باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، جاء فيه: " هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقود إلى إفساد الصنعة، وذلك في قولهم في تفسير قولنا" أهلكَ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والليلَ"، معناه إلحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا دُربة له إلى أن يقول (أهلك والليـل) فيجره، وإنما تقديره: إلحق أهلك وسابق الليلَ".[1]

ومن الأمثلة التي توضح شيوع ظاهرة التقدير في النحو العربي بوحي من نظرية العامل، ما أنشده الأصمعي من أبيات شعرية التزم الشاعر فيها أن يجعل قوافيه كلها في موضع جر إلا بيتـاً واحداً، قال:

يستمسكون من حذار الإلقاء بتلعات كجذوع الصيصاءِ

ردي ردي ورد قطاة صمّاء كدريةٍ أعْجَبَها برد الماء

فطرد قوافيها كلها على الجر إلاّ بيتاً واحداً، وهو قوله:

كأنها وقد رآها الرعّاءُ[2]

والذي سوّغه ذلك ما التزمه في جميع القوافي ما كان على سمته من القـول، وذاك أنـه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الراء، وعلى حال رؤية الراء، تصوّر معنى الجـر مـن هـذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف.[3]

وفي علاقة التقدير بالحركة الإعرابية نجد النحـاة غالبـاً مـا يفـترضون وجـود كلمـة غـير موجودة في السياق تسوّغ الحركة الإعرابيـة، أو المحـل الإعرابـي لبعض الألفـاظ؛ فحـين يقـول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة في مثل قوله تعالى: " إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتيّ هاتين"[4]، فإنهم يفترضون وجود كلمـة غـير موجـودة منصوبـة وعلامـة نصبها فتحة غير موجودة، فالكلمة التي يقدرها النحاة ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصورونها ليست حركة.[5]

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١/٢٨٠.

(٢) قائل الأبيات غيلان الربعي، والتلعات في البيت: سكّانات السفن، والصيصاء: نخل طويل، والبيت ذكره صـــاحب اللسان (مادة:تلع). (السيوطي، الأشباه والنظائر ٢/١٩٩).

(٣) المرجع نفسه، ص١٩٩٩.

(٤) سورة القصص، الآية ٢٧.

(٥) زين الدين مهيدات، قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف، ص٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأدّى القول بالتقدير النحوي إلى ظهور ما يسمى الإعراب المقدّر؛ إذ يرى النحاة أن بعض الكلمات تقبل هذا الأمر لأنها معربة، ولكنها لا تأخذ أية علامة من علامات الإعراب لمانع لفظي، ومن حالات ذلك:

١.المصدر الأول. مثل: " أريد أن أقوم"، إذ يرى النحاة أنّ "أن أقوم" مصدر مؤول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدّرة لأنه مفعول، ويؤولون المثال بالجملة "أريد القيام".

٢.الاسم المعتل. مثل: " جاء القاضي"، و "رأيت عيسى"، وعند النحاة أن "القاضي" فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للثقل، وأن عيسى مفعول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره للتعذر. (١)

٥.ب مراعاة المحل أو الموضع

تبلورت هذه القضية على يد الخليل، فهو من أوائل النحاة الذين راعوا الموضع، أو المحل في الإعراب، ومن أمثلة ذلك عنده العطف بالرفع على موضع لا النافية للجنس مع اسمها؛ لأنهما في موضع اسم مبتدأ مرفوع. قال سيبويه: " وقال الخليل يدلك على أن " لا رجل"– يعني لا مع اسمها – في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك:" لا رجل أفضل منك"، كأنك قلت: زيدٌ أفضل منك، ومثل ذلك:" بحسبك قول السوء"، كأنك قلت:" حسبك قول السوء"(٢).

ومثال العطف بالرفع على موضع لا النافية للجنس مع اسمها، قول الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

فأب معطوفة بالرفع على موضع "لا" الأولى مع اسمها، وهو قوله:" لا أمّ"، ولم تعمل فيها لا الثانية. (٣)

ويعطف كذلك بالنصب على محل خبر ليس المجرور بالباء نحو : "فلسنا بالجبال ولا الحديدا" إذ لم يعطف الحديد على لفظ الجبال المجرور، بل عطفه على المحل وهو نصب لأنه خبر ليس. (٤)

---

(١) عبد الرحمن محمد أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي.ـ الكويت: مؤسسة الصباح، ص٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٣٥٣.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٥٢.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويدخل ضمن ذلك تأويل: أنْ" و "أنّ"، وصلتهما في مصدر أو اسم يكون له محل من الإعراب، فمن ذلك أن سيبويه قد سأل الخليل عن معنى قول بعضهم: " أريد لأن تفعل"، فقال: إنما يريد أن يقول: أرادني لهذا، كما قال عز وجل: " وأمرت لأن أكون أول المسلمين"[1]، إنما هو: أمرت لهذا. ومعنى كلامه أنّ أنْ المصدرية وصلتها هما في تأويل اسم مجرور باللام.[2] ومن ذلك أن سيبويه قد سأل الخليل عن مثل قولنا: " ما رأيت مثله مذ أنّ الله خلقني"، فقال: " أنّ" في موضع اسم، كأنك قلت: مذ ذاك، و "ذاك" كما هو واضح من كلامه مجرور بمذْ. ومن ذلك أيضاً ذهابه إلى أن قولنا: علمت أنك منطلق، معناه: علمت انطلاقك، فتكون أن وصلتها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لـ "علمت".[3]

☐ يتضح مما سبق أن لجوء النحاة إلى التأويل كان يسعفهم في الحالات التالية:

١. تقدير كلمة غير موجودة في السياق لتشكّل عاملاً لفظياً غائباً يفسّر الحركة الإعرابية لبعض ألفاظ السياق.

٢. تثبيت الحكم النحوي الذي يعتمد الإعراب المقدّر في حالة عدم تقبل الكلمة الحركة الإعرابية المفترضة على أواخر بعض الكلمات لعامل لفظي.

٣.إيجاد مخرج نحوي يتفق ونظرية العامل حين لا يظهر أثر العامل اللفظي الموجود في السياق؛ ومن ذلك مناداتهم بمراعاة المحل أو الموضع، ولعل هذا يكرّس نظرية العامل في الأذهان لتصل إلى المستوى الاصطلاحي المقبول.

---

(١) سورة الزمر، الآية ١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤٧٩/١.

(٣) المرجع نفسه، ٣٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خاتمة الفصل الثالث

تحدثنا في هذا الفصل عن تأثير العامل اللفظي في منهجية العمل النحوي ومنهجه، وتبيّن أنّ تأثير العامل اللفظي كان كبيراً في منهجية الأوعية النحوية؛ إذ رتّبت فصول وأبواب هذه الأوعية بوحي من نظرية العامل اللفظي، وقد رأينا كثيراً من الكتب النحوية تتشابه منهجيّتها في مجموعة من الأمور، اهمها:

أ. تقسيم الكلام إلى معرب ومبني.

ب. تقسيم المعرب وفقاً للأثر الذي يحدثه العامل اللفظي فيوجد، على سبيل المثال، أبواب في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

ج. خصّصت بعض كتب النحو أبواباً منفصلة للحديث عن بعض العوامل، كإعمال المصدر، واسم الفاعل، واشتغال العامل عن المعمول، والتنازع في العمل.

❑ **أمّا تأثير العامل اللفظي في المنهج النحوي، فيمكن ايجازه، حسبما تبيّن، بالنقاط التالية:**

أ. المساهمة الفاعلة في فن المناظرات النحوية التي غالباً ما تطرح إشكالية فكرية حول أثر العامل اللفظي في السياق، وتنتهي بإجابة تستند إلى رؤية شخصيّة.

ب. استحداث مضامين نحوية تتعلق بتوالي عاملين أو أكثر، أو معمولين أو أكثر في السياق اللغوي؛ فظهر مصطلح التنازع، ورسمت حدوده بدقة، وأثبتت شروطه وأقسامه وأحكامه.

ج. إن اتجاه النحاة نحو إسقاط أثر العامل اللفظي إذا تقدّم الاسم عليه، حملهم على بلورة موضوع الاشتغال بغية التخلص من فكرة تعدية الفعل العادي إلى مفعولين، وقد خدمهم هذا الموضوع في تبرير عدم استساغتهم لفكرة أن العامل يمكن أن يكون له صفة الازدواجية في العمل، بحيث يعمل في الاسم السابق والضمير اللاحق الدال عليه. وفي محاولة تشريعهم لموضوع الاشتغال. رأينا ميلهم غير مرة إلى اعتماد الأمثلة المتخيّلة التي تظل قاصرةً عن الإتيان بمخرجات نحوية ترتقي إلى صفة القانون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د. ساهم العامل اللفظي بشكل واضح في بناء العلّة النحوية؛ فكل حكم نحوي، خصوصاً في مجال الحركات الإعرابية قابل للتعليل، إلا أن بعض تعليلاتهم خرجت عن إطار المنطق والمعقول، ولم يرق بعضها الآخر إلى درجة القانون النحوي الثابت الذي يمكن البناء عليه. وقد تطرّقت العلة النحوية إلى جميع جوانب العمل اللفظي، فهناك تعليل لعمل العوامل، وتعليل لأثر العوامل، وتعليل للموضع الذي حمل أثر العوامل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

المسار النّقدي للعوامل اللفظيّة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

المسار النّقدي للعوامل اللفظيّة

نتحدث في هذا الفصل عن المحاولات النقديّة التي واجهت نظرية العامل اللفظي قديماً وحديثاً، وسنحاول أنْ نبرزَ أهمّ هذه المحاولات من خلال الحديث عن عناصر كل محاولة، ومدى تأثيرها في فتح آفاق جديدة في مسيرة النحو العربي، وبذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى قسمين: المحاولات النقدية القديمة، والمحاولات النقدية الحديثة.

١. المحاولات النقدية القديمة

بدأت النظرة النقديّة للعوامل اللفظيّة في غاية البساطة، ولم تخرج عن الإطار العام الذي اتّفق عليه النّحاة للعوامل اللفظيّة؛ فالزجّاجي، مثلاً، عدّ " كان وأخواتها" حروفاً لا أفعالاً، على خلاف ما أجمع عليه النحويون القدماء، فهو يقول في باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار: " هذه الحروف هي:" كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظلّ، وبات، ودام، وليس، ومازال، وما انفكّ، وما فتئ، وما برح"، وما تصّرف منها مثل: يكون وتكون، ويصبح، ويمسي... وما أشبه ذلك، كقولك: كان زيد قائماً، ترفع زيداً لأنه اسم كان، وتنصب قائماً لأنه خبر كان"[1]

فالزجّاجي هنا لا تطال نظرته النقدية عمل العوامل اللفظيّة، فهو يسير مع قوانين العامل اللفظي، ولكن اختلفت نظرته في الهيئة الاعتباريـة أو التصنيفيّـة لهـذه العوامـل حـين عـدّ كـان وأخواتها حروفاً، وهذا من شأنه توسيع دائرة عمل الحروف، وتطوير النظرة النحوية إليها خصوصاً عندما اعتبرها قابلة للتصرف.

ثم تعددّت الآراء بشأن المجال القانوني لعمل بعض العوامل اللفظية، ما أثار إرباكاً نحوياً في ميدان التقنين النّحوي لهذه العوامل، و يكفي أن نشير إلى اختلافات النحـاة في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشّرط مجـزوم علـى الجـوار، وذهـب

(١) الزجاجي، الجمل في النحو، ص٤١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أكثر البصريين إلى أنّ العامل فيهما جواب الشّرط، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه مبني على الوقف. [1]

ولعل اختلاف النحاة في النظرة إلى بعض العوامل اللفظية، سواء بشأن مستوى عملها في السياق أو بشأن اعتبارها التصنيفي، قاد إلى مزيد من البحث والتفكير في هذه العوامل. ونستطيع أن نلمس ثمرة هذا التفكير عند ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وذلك على النحو التالي:

١.أ. ابن جني

وصلت نظريّة العامل إلى ابن جني متكاملة مستوية الأركان، قوية البنيان، وأغلب أصولها كان قد أقرّ سابقاً، فما كان منه إلا أن عمّق النظر فيها، وتأمّل أصولها وفروعها، وقام بإقرار الأصول العامة لها من خلال توجيه الشواهد والأمثلة، وحاول إصلاح ما رآه خللاً في هذه النظرية.

وقد تابع ابن جني البصريين في كثير من أصول هذه النظرية، وتابع الكوفيين في أصول أخرى منها، وخرج بأصول، وهو في ذلك كله ينطلق من الاستخدام اللغوي ومنطق اللغة. ومتابعته لكل فريق تميّزت بأسلوب يجعله مبتكراً في هذه النظرية.

ومن أمثلة متابعته للبصريين أنه كان يمنع مثلهم أن يتقدّم المرفوع على رافعه، فقد رأى الخليل وسيبويه والبصريون عموماً أن الخبر مرفوع بالمبتدأ[2]، ومع ذلك تقدّم الخبر على المبتدأ في مواضع كثيرة، فما كان من ابن جني حتى يتخلّص من هذه المشكلة إلا أن جعل رافعه الابتداء والمبتدأ، وذلك ليبقى حكم القاعدة في عدم تقدّم المرفوع على رافعه، فإذا تقدّم الخبر على أحد رافعيه (المبتدأ) يبقى مسبوقاً برافعه الآخر (الابتداء). [3]

وقد أجاز ابن جني تسلط عاملين على معمول واحد كما رأى الكوفيون، غير أن قول ابن جني بتسلّط عاملين على معمول واحد يختلف عن قول الكوفيين، فهم رأوا ذلك في العوامل

---

(١) الأنباري، الإنصاف ١٢٥/٢.

(٢) المرجع السابق ٤٩/١.

(٣) حسن عبد الكريم، نظرية العامل، ص١٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللفظية بينما نجد عنده أن أحدهما معنوي والآخر لفظي، وبذلك خرج من هذه المشكلة التي رفضها البصريون وقبلها الكوفيون، واستطاع في الوقت عينه إلاّ يخرج على القاعدة التي قالها، وقال بها من سبقه من البصريين.[1]

ومن جانب آخر، نلمس نظرةً للعوامل اللفظية عند ابن جنّي لم نقرأها عند سابقيه، وهذه النظرة هي أن العامل الحقيقي هو المتكلّم، يقول: " فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنّصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح"[2]. فالمتكلم إذن هو العامل من حيث هو الناطق والصانع لهذه الألفاظ، وهو الذي يعطي اللفظة في التركيب حركتها الإعرابيّة، ومعروف أن المتكلّم العامل لم ينطق بطريقة عشوائيّة، وإنما كان محكوماً بجو لغوي عام. وهذا الجو اللغوي كان منطقياً في طبيعته، حيث تبيّن اطراد ظواهره. والمتكلّم محكوم بفصاحته، لا يستطيع الخروج عنها، وابن جني يؤمن بذلك، ومن أدلّة هذا عنده ما رواه عن أبي حاتم السجستاني، حين قرأ عليه أعرابي في الحرم: " طيبى لهم وحسن مآب"، فقال أبو حاتم: طوبي، فقال الأعرابي: طيبي،... فلما أطال عليه قال له: طوطو، فقال الأعرابي: طي طي، ويعلّق ابن جني على ذلك بقوله: " أفلا ترى استعصام هذا العربي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم"[3]. وهذا يؤكّد أنّ المتكلم محكوم بعاداته اللغوية التي اكتسبها من بيئته.

وهناك أمر آخر، وهو أن النّحاة حدّدوا زمن الاستشهاد، وهذا يدل على انّهم أحسّوا أن بعض العرب أخذت لغتهم تتأثر بالعوامل المختلفة، فما كان منهم إلا أن حدّدوا البيئة المكانية، والبيئة الزمنية للاستشهاد، ومن هنا إذا كان المتكلم هو العامل الحقيقي فهو سيسير وفق سليقته اللغوية، والمنطق اللغوي الذي تلقّاه من بيئته اللغوية، وعندما وجد النّحاة إن إعراب الألفاظ يخضع في التركيب لعلامات يفرزها السّياق، كالمصاحبة بأنواع من الألفاظ، ورأوا أن ذلك يطّرد، جعلوا هذه الألفاظ عوامل على سبيل الأصالة، ويوضّح ابن جني ذلك بقوله: " إنما قال النحويون

---

(١) حسن عبد الكريم، نظرية العامل، ص١٥٧.

(٢) ابن جني، الخصائص ١٠٩-١١٠.

(٣) المرجع نفسه، ٣٨٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ "مررت بزيد" و "ليت عمراً قائم"، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول".[1]

وهذا يعني أن قول النحاة بالعامل اللفظي هو تبيّن لاقتران الحالة الإعرابية بلفظ، والعامل المعنوي هو عدم الاقتران بلفظ، وابن جني في النهاية يرجع العوامل اللفظية إلى أنها معنوية، ويحتجّ بأننا نقول عن الفاعل إنه مرفوع لأنه فاعل، والمفعول به منصوب لأنه مفعول، يقول : " ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، إلا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإن "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك"ضرب" إلا على اللفظ بالضاء والراء والهاء على صورة "فعل"، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل".[2]

ومن هنا نفهم أن ابن جني رغم إدراكه وإيمانه بأن العامل الحقيقي هو المتكلّم، وانّ القول بالعوامل اللفظية والمعنوية إنما هو على سبيل تفسير التركيب، نراه يتكلم في هذه العوامل، ويتابع فيها سابقيه، وإن كان قد أدرك أهمية التعليق والتضام في تفسير السّياق اللغوي. ونفهم أيضاً أن ابن جني لم يكن يتقيّد بقاعدة أو أصل في العوامل لا يقرّهما تفكيره، وعلى الأصح كان يساند الأصول العامة عند رجال المدرستين ما وجد إلى ذلك سبيلا، فان استطاع النفاذ إلى اصل سليم يقرّه الفكر والاستخدام ولا يتنافس مع العقل خرج على سابقيه، وقال بما رآه.

كما يمكن أن نلمس بسهولة تحفظه الشديد على تقسيم العوامل إلى لفظية ومعنوية، وعلى أن هذه العوامل هي المتسببّ الوحيد في الحركات الإعرابيّة.

١.ب. عبد القاهر الجرجاني

أمّا عبد القاهر الجرجاني فإن عنايته بالعامل تلفت الأنظار؛ فهو من ألّف كتاب "العوامل المائة"، ثمّ اعدّ كتاباً آخر بعنوان " الجمل" في خمسة فصول، جعل في الأول منها مقدّمات عن أهم الأبواب النحوية، وعلامات الإعراب والبناء، وفي الثاني تكلّم عن عوامل الأفعال، وفي الثالث

(١) ابن جني، الخصائص، ١٠٩/١.

(٢) المرجع نفسه، ١٠٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكلّم عن عوامل الحروف، وجعل الفصل الرابع في عوامل الاسماء، والفصل الخامس في أشياء منفردة عرض فيه بعض أنواع النحو الأخرى. [1]

وفي كتابه " دلائل الإعجاز" اقترب فكره من إرساء مقترحات لتطوير نظرية العامل اللفظي؛ فقدّم محاولة قوية لتفسير العلاقات السياقية من خلال مصطلح "التعليق"، فهو يقول في كتابه هذا: " ... وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمراً ونهياً واستخباراً وتعجباً. وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة... وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى: " وقيلَ يا ارضُ ابْلعي ماءَك ويا سماءُ أقلعي وغيضَ الماءُ وقُضيَ الأمرُ واستوت على الجوديّ وقيل بُعداً للقوم الظالمين"[2]، فتجلّى لك منها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، انّك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة... إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذا الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن تستقريها إلى آخرها، وأنّ الفضل نتاج ما بينها، وحصل من مجموعها". [3]

ويتابع الجرجاني شرحه لاختيار اللفظة وتضامّها مع الألفاظ الأخرى قائلاً: " إن شككت فتأمل! هل ترى لفظه منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت، لأدّت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية؟.. ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت بما هو شأنها، ثم أن كان النداء بـ (يا) دون أيّ... ثم إضافة الفاء إلى الكاف دون أن يقال ابلعي الماء، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرُها بما هو شأنها، نداء السماء، وأمرها كذلك بما يخصّها، ثم أن قيل، " وغيض الماء" فجاء الفعل دالاً على أنه لم يغض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى" وقضي الأمر". ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، وهو "استوت على الجودي" ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة "قيل" في

---

(١) زين الدين مهيدات، قاعدة النحو الكوفي، ص٢٠.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز.ـ ط١.ـ بيروت: دار الكتب، ١٩٨٨، ص٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة بقيل في الفاتحة. أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟"[1]

وبعد هذا المثل وشرحه يصل الجرجاني إلى رأي في "التضام" قائلاً: " فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمة مفردة، وأن الألفاظ تثبُتُ لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك.. ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر".[2]

يتضح مما سبق أن الجرجاني يتجه إلى أن الألفاظ توضح في التركيب على أساس من انتظام المعنى في النفس، وتعد تجربته التي استعمل فيها مصطلحات معينة كالبناء والترتيب والنظم والتعليق محاولة لبناء نظرية النحو على أساس الارتباط بين المبنى والمعنى، وقوله " استعمال بعضها مع بعض" يشير إلى التضام، وهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى، أما الترتيب فهو وضع الألفاظ في السياق الاستعمالي بحسب رتبة خاصة تظهر فيها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية الجرجاني[3]. وهذا كله يشير بوضوح إلى رغبة الجرجاني في أن يخرج النحو العربي من إطار نظرية العامل اللفظي إلى آفاق أخرى، مع الاحتفاظ بالقواعد العامّة لهذه النظريّة.

من الواضح أن ما ذكرناه حتى الآن لا يصل إلى مستوى الثورة على نظرية العامل اللفظي، وإنما هي محاولات ترمي في جوهرها إلى أمرين:

أ. محاولة تصحيح ما اعتبره بعض النحاة خللاً في العامل اللفظي سواء في المجال التصنيفي للعوامل أم في المجال الوظيفي لها.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. إظهار الرغبة في أن ينطلق النحو العربي إلى آفاق أخرى مع الاحتفاظ بنظرية العامل ركناً أساسياً من أركان النحو العربي.

ولكن ظهرت ضمن التجارب النقدية القديمة محاولتان لهما صفة الثورة على العوامل اللفظية أو على الآثار المترتبة على هذه العوامل في السياق اللغوي، وهاتان المحاولتان لقطرب وابن مضاء.

١.ج. محاولة قطرب[١]

يكاد القدماء من النحاة واللغويين يجمعون على أن الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وأنه لولا الإعراب لا لتبست المعاني، فهذا ابن جني يقول في باب " القول على الإعراب: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه)، و (شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام نوعاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه".[٢]

ولكن وردت في كتب النحو إشارة مغايرة لهذا الأمر، حيث نُقل عن سيبوية فيما يرويه عن الخليل ما نصه: " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به.." [٣]

ثم جاء بعد ذلك قطرب ووسّع هذا الرأي، وأنكر أن الإعراب يدخل الكلام للدلالة على المعاني، فلو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه، لا يزول إلا بزواله، وإنما أعربت العرب كلامها لان الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل. ويتابع قطرب رأيه في الحركات الإعرابية قائلاً: "... فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدّل الكلام، ألا تراهم بنوا

---

(١) قطرب: هو محمد بن المستنير ابو علي النحوي؛ لازم سيبويه، وكان يدلج اليه، فسماه قطرب، وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى راي المعتزلة، وله مولفات منها: النوادر، والعلل في النحو، والاضداد، توفي عام ٢٠٦هـ. (بغية الوعاة، ٢٤٢/١).

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣٦/١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣١٥/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو البيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون.." [1]

ولكن رأي قطرب هذا رغم أنه يحدد بعض وظائف الحركة الإعرابية في الكلام، يبقى قاصراً عن إعطاء هذه الظاهرة قيمتها الحقيقية في اللغة، فهي في مواقع كثيرة تشغل دوراً كبيراً في الدلالة على المعاني، وهي كذلك تساعد على التوسّع في الكلام، وترتيب عناصر الجملة بحسب المعنى أو بحسب الأغراض التي يريد المتكلم التعبير عنها، فيقدم ويؤخر بحسب غرضه، يسعفه في ذلك علامات الإعراب، وقد المح إلى ذلك الزجاجي حين قال: " .. وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه". [2]

وتلتقي آراء القدماء يعضد بعضها بعضاً في تدعيم القول بما للحركة الإعرابية من قيم دلالية كبرى في السياق، وهو أمر كان يستشعره المتكلمون الفصحاء، وعليه يعتمدون في تفسير الاختلاف في الأوضاع اللغوية من جهة الإعراب، يقول ابن جني: "... فحضرني قديماً أعرابي عقيلي جوثي تميمي، يقال له محمد بن العسّاف الشجري، وقلّما رأيت بدوياً أفصح منه، فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته، والتذاذاً بمطاولته. وجرياً على العادة معه في إيقاظ طبعه،... كيف تقول (اكرم أخوك أباك)؟ فقال: كذلك، فقلت: أتقول (أكرم أخوك أبوك)؟ فقال: لا أقول (أبوك) أبداً، فقلت: كيف تقول (أكرمني أبوك)؟ فقال: كذلك، قلت ألست تزعم أنك لا تقول (أبوك) أبداً؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام! فهل قوله: اختلفت جهتا الكلام إلا كقولنا نحن: هو الآن فاعل، وكان في الأول مفعولاً، فانظر إلى قيام معاني هذا الأمر في أنفسهم؟" [3]

وخلاصة الأمر، في محاولة قطرب، أنه خرج على العوامل اللفظية عن طريق إنكار أثرها في السياق اللغوي؛ فمن الواضح أنه لا يعتقد أن الحركات الإعرابية على ارتباط بنظرية العامل.

---

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٧٠-٧١.

(٢) المرجع السابق، ص٦٩.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وان كان قد ألمح إلى بعض وظائف الحركة الإعرابية في الكلام، وفي رأينا أن هذه الوظائف لا تتعارض مع نظرية العامل، إذ يمكن أن تكون للحركات الإعرابية وظيفة مزدوجة دون الحاجة إلى سلخها عن نظرية العامل.

١.د. محاولة ابن مضاء القرطبي[١]

لقد تأثّر ابن مضاء القرطبي في موقفه من نظرية العامل خصوصاً، ومن أسس النحو التقليدي عموماً، بمذهبه الفقهي الذي كان يدين به، إذ كان في مذهبه ظاهرياً يقدّس النص اللغوي، ويقف أمامه ويتمسك بحرفيّته وعدم الخروج على معانيه الظاهرة، مع رفض كل ما ينتج عن تطبيق نظرية العامل في الدراسات النحوية من تأويل وزيادة في النص اللغوي الأصلي مما ليس منه، فاللغة في رأي الظاهريّة مقدّسة وكاملة لا تحتاج إلى تعديل أو زيادة لأنها من عند الله خالق كل شيء؛ فهي توقيفيّة، وأنّ العامل فيها هو المتكلّم نفسه، وليس شيئاً محذوفاً يجب تقديره، فأهل الظاهريّة، ومنهم ابن مضاء، ينفسون السببيّة عن النصوص إلا إذا كان السبب منصوصاً عليه.[٢]

وقد صرّح ابن مضاء أنه أراد أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وينبّه على الخطأ فيه[٣]، وأوّل ما أراده هو إلغاء القول بالعامل؛ لأن العوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل... لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع[٣]، ولأن القول بالعوامل من وجهة نظره يؤدي إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها[٤].

وقد تعرّض ابن مضاء لكل الأمور التي تفرعّت عن نظرية العامل اللفظي كالحذف والتقدير والإضمار وناقشها، ويمكن عرض رأيه في هذه الأمور على النحو التالي:

---

(١) هو احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي، اخذ عن ابن مالك، اديب عالم فقيه لغوي، توفي عام ٥٩٢هـ. (بغية الوعاة ١/٣٢٣).

(٢) معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده اللغوية.ـ عمان: دار مجدلاوي، ١٩٨٨، ص١٠٠-١٠١.

(٣) ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة؛ تحقيق د. شوقي ضيف.ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢،ص٦٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٧٠-٧١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أ. الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة

اعترف ابن مضاء بنوع من الحذف، لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به، ولم يعترف بنوعين من الحذف اللذين أرجع تقدير المحذوفات فيهما إلى تحكّم نظريّة العامل، فهو يقول: " واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: (زيداً)، أي أعط زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تمّ الكلام به، ومنه قوله تعالى: " وقيل للذين اتقوا ماذا أنزلَ ربُّكم قالوا خيراً"[1]، والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أظهرت تمّ الكلام بها، وحذفها أبلغ وأوجز"[2].

والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، كقولك: " أزيداً ضربته؟"، قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره " أضربت زيداً"، وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن "ضربت" من الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد، وقد تعدّى إلى الضمير، ولا بدّ لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدّر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب! وياليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: "أزيداً مررت بغلامه"، وقد يقوله القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمر! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلّف إلا وضع: كل منصوب فلا بد له من ناصب"[3].

وأمّا القسم الثالث فهو مضمر إذا أظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل اظهاره، كقولنا: " يا عبدالله"، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم "عبدالله"، وعبدالله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره " أدعو"، أو "أنادي"، وهذا إذا أظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبراً. وكذلك النصب بالفاء والواو، ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأنْ، ويقدّرون "أنْ" مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف، وإذا فعلوا ذلك كله لم يُرد معنى اللفظ الأوّل! ألا ترى أنّك إذا قلت: " ما تأتينا

---

(١) سورة النحل، الآية ٣٠.

(٢) ابن مضاء، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص٧٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتحدّثنا" كان لها معنيان: أحدهما: (ما تأتينا فكيف تحدّثنا)، أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث. وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس، كما أنّ الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ، فإن كانت لا وجود لها في النفس، ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول فما الذي ينصب إذن؟[1]

٢. الاعتراض على تقدير متعلّقات المجرورات

وفي هذا الباب قرّر ابن مضاء أن لا حاجة إلى تقدير متعلق للجار والمجرور إذا كان خبراً أو صلة أو حالاً، وهذا في رأيه من المضمرات التي لا يجوز إظهارها. مثل" زيد في الدار ، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء"، فيزعم النحويون أنّ قولنا "في الدار" متعلق بمحذوف تقديره" زيد مستقر في الدار"، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً كقولنا: " زيد قائم في الدار"، كان مضمراً كقولنا: " زيد في الدار". ولا شك أن هذا كله كلام تام مركّب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها "في" ولا حاجة بنا إلى غير ذلك.[2]

ويرى أحد الباحثين أن اعتراض ابن مضاء على تقديرهم متعلقات المجرورات، لا مسوّغ له، لأنّ التعليق الذي قال به النحاة له علاقة وثيقة بالمعنى، فثمة ارتباط معنوي وثيق بين الجار والمجرور وبين العامل المتعلّق به، وهو الفعل وشبهه، إذ يأتي المجرور مكملاً لمعنى الفعل أو شبهه بواسطة حرف الجر.[3]

وقد وضّح ابن يعيش هذا الأمر قائلاً: " ليس في الكلام حرف جر إلا وهو متعلّق بفعل أو بمعنى الفعل في اللفظ والتقدير، أما اللفظ فقولك: "ذهبت إلى بكر"، فالحرف"إلى" متعلّق بالفعل الذي قبله، أما تعلّقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: " زيد في الدار"، وتقديره: " زيد مستقر في

(١) ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، ص ٨٠-٨١.

(٢) المرجع السابق، ص٨٧.

(٣) وليد الأنصاري، نظرية العامل، ص١٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدار"، أو يستقر في الدار، ما يعني أن هذه الحروف إنما جيء بها مقوّيةً وموصلة لما قبلها من الأفعال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء[1]. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: " وإني خِفت الموالي من ورائي"[2]، فلا يتعلّق الجار والمجرور "من ورائي" بالفعل "خفت"، لفساد المعنى، لان وجود الخوف بعد الموت لا يُتصوّر، والصواب تعلّقه بـ "الموالي"، لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي. [3]

٣. استعماله مصطلح التعليق في (التنازع)

وفي هذا الأمر تتضح ثورة ابن مضاء على العوامل اللفظية بشكل جلي، فهو يستعمل مصطلح "التعليق" بدلاً من القول بإعمال الأول أو الثاني. قال: "... فمن هذه الأبواب: باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر. هذه ترجمة سيبويه[4] رحمه الله، و أنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علّقت ولا أقول أعملت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين".[5]

❑ وخلاصة ما نراه في أفكار ابن مضاء مايلي:

١. تُعدّ أفكار ابن مضاء الأقوى في التجارب القديمة التي اتجهت إلى نقد العوامل اللفظية، وما يترتب عليها من آثار في السياق اللغوي، إذ ألّمت أفكاره بمعظم جوانب نظرية العامل؛ فأنكر عمل العوامل جملة، وأنكر ما يترتب على هذه النظرية من آثار؛ فلم يأخذ بصحّة تقدير متعلقات المجرورات، وما تكلّم به تحت عنوان "النسبة" بين المعاني في هذا النوع من السياقات اللغوية يبقى قاصراً في إقناعنا بعدم جدوى متعلقات المجرورات بالعوامل اللفظية المتعلقة بها.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٩/٨.

(٢) سورة مريم، الآية ٥.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل، ٥٠٢/٢.

(٤) انظر سيبويه، الكتاب ٣٧/١.

(٥) ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة ص٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. اعتمد ابن مضاء في اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة على فلسفة خاصة به، تنحى بعيداً عما يفرزه السياق اللغوي من علائق بين الألفاظ، وذلك كتقسيمه الدّلالة إلى دلالة حدث، ودلالة لزوم.

٣.ينحاز ابن مضاء في كل مواقفه ومناقشاته إلى النص كما نطقه المتكلم، دون تقدير أو تأويل، فليس من حق أحد - كما يرى - أن يزيد في النطق ما لم ينطق به، ومنهجه في هذا يباين منهج النحاة الذين اتخذوا التقدير والتأويل وسيلة لمطابقة النص اللغوي وفقاً لقواعدهم النظريّة، في محاولة منهم لفرض القاعدة على النص. ومنهج ابن مضاء في هذه السّمة يلتقي مع المنهج الوصفي في علم اللغة المعاصر الذي يهدف إلى دراسة اللغة ووصفها كما يُنطق بها.

٤.من الواضح أن ابن مضاء كان يسعى إلى هدم نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي، ولكنه عجز عن الإتيان بعناصر نظرية أخرى يمكن أن تحل محلها، كما أنه لم يقدّم تفسيراً سائغاً لاختلاف علامات الإعراب، وكل ما رآه في هذا الشأن أن المتكلّم هو الذي يحدث هذه العلامات، ولم يسعفه تفكيره في هذا أن يبيّن الأسس التي ينبغي أن يتبعها المتكلم في أثناء ذلك، وكأنّ اللغة عصيّة على النظام أو التفسير.

٢. المحاولات النقدية الحديثة

تهدف المحاولات النقدية الحديثة إلى تجديد النحو العربي، وقد اتسمت في أغلبها بالثورة على العوامل اللفظية، و إنكار أثرها في السياق، والفصل بينها وبين الحركات الإعرابية. أما ابرز هذه المحاولات فهي ثلاث: محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى، ومحاولة الدكتور إبراهيم أنيس، ومحاولة الدكتور تمام حسان.

٢.أ. محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى

يمكن اختزال محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى بما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعتبر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الحركات الإعرابية من عمل المتكلم، لا من عمل عوامل أخرى، وهو بذلك يُسقط أثر العوامل اللفظية في السياق، كما يعتبر علامات الإعراب دوال على معان هي:

أ. الضمة علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يُسند إليها ويُتحدّث عنها.

ب. والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، نحو: " كتاب لمحمد، أو كتاب محمد".

ج. وأمّا الفتحة لديه فليست علامة إعراب، ولا تدل على معنى، بل هي الحركة الخفية المستحبّة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامّة. (١)

ولعل رأيه في الفتحة هو الجديد في محاولته، ويُذكر أن سيبويه أشار إلى خفة الفتحة بين الحركات، إذ ورد في كتاب "اللامات" ما نصّه: " .. قال سيبويه: قلت للخليل: ما الدليل على أن الفتحة أخف الحركات؟ قال: قول العرب في عضُد عضد، وفي كبد كبد، ولم يقولوا في جَمَلْ جَمْل، فدلّ ذلك على أن الفتحة أخف الحركات". (٢)

وقد انتقد الدكتور إبراهيم السامرائي هذا الرأي في الفتحة، وعدّه رأياً غريباً لا يستند إلى سند علمي، فقد دلّت المقارنات على أن الفتحة وجدت في حالة النصب في كثير من اللغات الساميّة، ولم يكن ثمة سبب للفتحة المستحبّة. (٣)

ومن الواضح أن محاولة إبراهيم مصطفى تفتقر إلى العناصر المطلوبة لنظرية يمكن أن تكون بديلاً عن نظرية العامل، كما أنّ أفكاره تتناقض مع كثير من ظواهر العربية، ومن ذلك:

١. إن اسم "إنّ وأخواتها" مسند إليه، ومع ذلك فهو منصوب، وقد أحسّ إبراهيم مصطفى أن هذا يخالف ما ذهب إليه من أنّ الضمة علم الإسناد، فراح يدافع عن مذهبه، وأوغل في التأويل والتقدير حتى زعم أنّ اسم (إنّ) حقّه الرفع، ولكن العرب لما أكثروا من إتباع "إنّ"

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو.ـ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف، ١٩٥٩، ص٥٠.

(٢) الزجاجي، اللامات؛ تحقيق مازن المبارك.ـ ط٢.ـ دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥، ص٩.

(٣) إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن.ـ ط٢.ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨، ص١٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالضمير، جعلوه ضمير نصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً[1]. واستدلّ على ذلك بقليل من الأدلّة، منها أنه قد يُعطف على اسم "إنّ" بالرفع، كما في قوله تعالى: " إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من أمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[2]. مع أن سيبويه ونحاة البصرة جميعاً ذهبوا إلى أن قوله تعالى"الصابئون" مبتدأ وخبره محذوف، والنيّة به التأخير عمّا في حيّز "إنّ" من اسمها وخبرها، وكأنّه قيل: " أن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك"، إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟ وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غياً.[3]

والذي يبدو لنا من كل هذا أن صاحب كتاب "إحياء النحو" التقط عبارة ابن جني التي أشار فيها إلى أن الحركات الإعرابية من عمل المتكلم، ثم طوّر هذه العبارة وفقاً لرأيه الشخصي؛ فأنكر أن هذه الحركات تسبّبت عن عوامل لفظية، واعتبرها دليلاً على بعض المعاني كالإسناد والإضافة، ونراه بهذا يتجه إلى مايلي:

أ.إنكار عمل العوامل اللفظية على إطلاقها.

ب. إنكار دلالة الحركات الإعرابية على بعض المواقع في السياق اللغوي كالفاعلية والمفعولية.

ج. مخالفة جمهور النحاة في اعتباره الفتحة بمنزلة السكون في لغة العامة .

٢.ب. محاولة الدكتور إبراهيم أنيس

إن المتتبع لأفكار الدكتور إبراهيم أنيس، خصوصاً في كتابه " من أسرار اللغة"، يدرك أن ثورته على العوامل اللفظية ترتكز على الأثر الذي تحدثه هذه العوامل في السياق اللغوي؛ فهو ينظر إلى الحركات الإعرابية على النحو التالي:

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٧٠.

(٢) سورة المائدة، الآية ٦٩.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/١٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ.تغيّر حركات الإعراب لا يغيّر في الصيغة ولا في المعنى.

ينكر الدكتور إبراهيم أنيس أن تكون علاقة بين الحركات الإعرابية والمعنى؛ يقول في كتابه: "... ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف، على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم، مهما تعمّدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب، أو نصب المرفوع.. الخ"[1]. وقد أشار في كتابه إلى تباين أفكاره مع صاحب كتاب "إحياء النحو"، يقول: "... وقد أورد صاحب إحياء النحو عدة صيغ لا يفرق بين معانيها إلا الحركات، غير أنه نسي أن الحركة في كل صيغة من هذه الصّيغ تُعدّ جزءاً أساسياً من بنية الصيغة، وشرطاً هاماً للتعرف على تلك الصيغة، ومثلها مثل أي حركة في أي كلمة، فلسنا نعرف أن كلمة مثل "كتاب" هي تلك الكلمة المألوفة لنا إلا مع كسر الكاف، ولا تقلّ هذه الكسرة هنا أهمية في بنيان معالم هذه الكلمة عن الكاف أو عن التاء فيها، بل أنّ ما يُسمّى بالحركات لأوضح في السمع من كثير مما يُسمى بالحروف. [2]

ب. الحركات الإعرابية لا تحدّد معاني الفاعليّة أو المفعوليّة في السياق

ينكر الدكتور إبراهيم أنيس أن تكون الحركات الإعرابية دالة على الفاعل أو المفعول في السياق اللغوي؛ فالفاعل - كما يقول - لا يُعرف بضم آخره، ولا المفعول بنصب آخره، بل يُعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة، وما روي منهما من آثار أدبية قديمة، فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تتبعناه في موضعه الجديد في سهولة ويسر. [3]

ج. حصر وظيفة حركات الإعراب في وصل الكلمات

وهو بهذا ينكر صراحة أن تكون علامات الإعراب متسبّبة عن عوامل لفظية، ويحصر وظيفتها في وصل الكلمات بعضها ببعض؛ يقول: " لم تكن الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة.ـ ط٥.ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص٢٤٢.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٤٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض... لذلك جاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية".[1]

وهو في هذا الأمر نراه يتجه إلى تفسير ظاهرة الإعراب بظاهرة الوقف؛ فالمتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية، هي التخلص من ثقل الوقف على الكلمات جميعها، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى حركات الإعراب، وعنده أن الأصل في الكلمات أن تنتهي بالسكون، وظاهرة الإعراب إنما اتخذت للتخلص من ثقل الوقف على كل كلمة أثناء الكلام، فحركوا الكلام بهذه الحركات التي اصطلحوا عليها ليتخلصوا من ثقل الوقف.[2]

ونرى الدكتور إبراهيم أنيس يكثر من الأمثلة من القرآن والشعر ليثبت أن ظاهرة الوقف هي من الأسس الكبرى التي تفسر حركات الإعراب؛ يقول في بعض أمثلته: "... بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل:

قمتُ بهذا ابتغاء وجه الله؛ قمت بهذا لابتغاء وجه الله

فلِمَ كانت كلمة "ابتغاء" في الأولى منصوبة، وفي الثانية مجرورة؟، ومثل:

جاءني من باع السمك، جاءني بائع السمك.

لِمَ كانت كلمة السمك في الأولى منصوبة، وفي الثانية مجرورة؟[3]

ومن هذا المنطق نراه يعترض على ابن مضاء حين اعتبر هذه الحركات بمثابة جزء من بنية الكلمة. إذ أورد ابن مضاء في كتابه ما نصه: " وكما أنّا لا نسأل عن عين"عظلم"، وجيم"جعفر"، وباء "بُرثن"، لِمَ فتُحت هذه، وضُمّت هذه، وكسرت هذه، فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع "زيد"، فان قيل : " زيد" متغير الآخر، قيل كذلك "عظلم"، يُقال في تصغيره بالضم وفي جمعه على "فعاعل" بالفتح.."[4]

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة.ـ ط٥.ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص٢٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٤٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٤١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويعلّق الدكتور إبراهيم أنيس على هذا الأمر بقوله: " فانظر إلى كلام ابن مضاء، وما فيه من مغالطة حين يُشبّه حركات الإعراب بالحركات التي هي جزء من بنية الكلمة أو الصيغة، والتي هي شرط للتعرف على هذه الكلمة او تلك الصيغة، في حين أن فقدان الكلمة لحركات إعرابها لا يفقدها شيئاً من معالمها، ولا يؤثّر في فهمنا لمعناها، فكم من كلمات تقف عليها بما يُسمّى السكون، ومع ذلك تدرك بسهولة المراد منها، ولا يلتبس علينا الأمر في التعرف على مركزها من الجملة. (١)

❑ **أمّا ما نراه بشأن أفكار الدكتور إبراهيم انيس، فيمكن توضيحها فيما يلي:**

١. كثير من الأمثلة التي ذكرها هي في مصلحة العوامل اللفظية، ولنتأمّل المثال الذي ذكره:

أ. قمت بهذا ابتغاء وجه الله.

ب. قمت بهذا لابتغاء وجه الله.

إذ يمكن القول أنّ أ= مركّب فعلي (فعل ماض + ضمير متصل) + مركب حرفي (حرف الجر+اسم الإشارة) + مركب اسمي (المفعول لأجله + المضاف والمضاف إليه).

ويمكن القول أنّ ب = مركب فعلي (فعل ماض + ضمير متصل)+ مركب حرفي (حرف الجر+اسم الإشارة) + مركب حرفي (اللام مضافة إلى المركب الاسمي في مثال أ).

وبذلك يمكن حصر التباين التركيبي بين الجملتين بزيادة (اللام) في بداية كلمة (ابتغاء) في الجملة الثانية، وإن كانت هذه اللام لم تؤثّر فعلاً على مساحة المعنى في كلا الجملتين فإن التغيّر الحاصل في التركيب من جرّاء تحوّل الكلمة المعنيّة (ابتغاء) من النصب إلى الجر، يقف وراءه دخول اللام على الكلمة، ومن المنطق أن يتجه تفكيرنا إلى تحميل هذه اللام مسؤولية التغيّر في الحركة الاعرابية، ومن المنطق أيضاً اعتبارها عاملاً لفظياً يندرج تحت حروف الجر العاملة كما صنّفها قدماء النحاة. وبالتالي يكون هذا المثال الذي أورده الدكتور أنيس في خدمة العوامل اللفظية من خلال تبيان أثرها في التركيب، وليس في إنكار هذا الأثر.

٢. أميل إلى ما أوضحه أحد الباحثين من صعوبة تقبّل أفكار الدكتور إبراهيم أنيس، وذلك للأسباب التالية: (٢)

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة.ـ ط٥.ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص٢٤٠.

(٢) زين الدين مهيدات، قاعدة النحو الكوفي ، ص ٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. إن محاولة الدكتور إبراهيم أنيس تهدم ظاهرة الإعراب التي تُعدّ من أخص خصائص العربيّة، وهي ظاهرة لا يمكن الاستغناء عنها خصوصاً في تعيين مراتب الكلمات في ظل ظاهرة التقديم والتأخير، وهذا ما ألمح إليه الزجاجي في كتابه "الإيضاح".[1]

ب. إن الإعراب في العربية، وقد ثبت قدمه، صار جزءاً من النطق العربي، والأصوات اللغوية المسموعة في كلام العرب، ويرى الدكتور علي عبد الواحد أن طريقة النطق ليست من الأمور التي تُخترع أو تُفرض فرضاً.[2]

ج. إن قوله بأن أي حركة من الحركات يمكن أن تؤدي عن الغرض والمعنى وتسد عن أخواتها[3]، يؤدي إلى الفوضى في اللغة وأساليب الكلام التي استقرت وتعارفت على نظام دقيق في استعمال تلك الحركات.

د. إن بعض أمثلته التي استعان بها للتلميح إلى إمكانية الاستغناء عن حركات الإعراب أمثلة ساذجة لا تصلح لتدعيم نظرية علمية دقيقة، ومن ذلك قوله: " إنك لو أسمعت رجلاً لا علم له بالنحو خبراً، أو تعمّدت الخطأ في إعراب كلماته لفهمه"[4]. فهذا مثال لا يصلح، ذلك أن قراءة الخبر عليه خطا يخرجه من كونه عاميّاً أو فصيحاً، كما أن اللغة الفصحى محكومة بأسس دقيقة وظواهر مطّردة تدخل في صلبها الحركات الإعرابية.

٣. محاولة الدكتور تمام حسّان

تُعدّ محاولة الدكتور تمام حسان الأبرز في المحاولات النقدية الحديثة. ومن الواضح أن المنهجية المميزة التي اتبعها قادته إلى بلورة نظرية أراد لها أن تكون بديلاً عن نظرية العامل، وقد قامت منهجيّته على خمسة أركانٍ أساسيّةٍ هي:

أ. تبيان المكوّنات الأساسيّة للنظام النحوي العربي

فمن وجهة نظره أن النظام النحوي للغة العربية الفصحى يُبنى على الأسس التالية:

١. طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل والأساليب.

(١) الزجاجي، الايضاح، ص٦٩.
(٢) علي عبد الواحد، فقه اللغة، ص٢٠٦.
(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٤٧.
(٤) المرجع نفسه، ص٢٤٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢.مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة... الخ.

٣.مجموعة من العلامات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنويّة على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

٤.ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا على تسميته مباني القرائن اللفظية.

٥.القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده. (١)

ب. تبيان الغاية من الإعراب

يرى الدكتور تمام حسان أن الكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من الإعراب. وهو في هذا الأمر ينظر إلى العلامة الإعرابية قرينة تتفاعل مع قرائن أخرى، كقرنية الصيغة، وقرينة التعليق، وقرينة الرتبة، لتدلل مجتمعةً على الموقع الإعرابي للألفاظ المختلفة، فهو يقول في كتابه: "... فإذا طلب إلينا مثلاً أن نعرب جملة مثل: " ضرب زيد عمراً"، نظرنا إلى الكلمة الأولى "ضرب" فوجدناها قد جاءت على صيغة "فعل"، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها، أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفعلُ، افعلْ). فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلام يُسمى "الفعل"، ومن هنا نبادر إلى القول بأنّ (ضرب) فعل ماض، ثم ننظر بعد ذلك في "زيد" فنلاحظ ما يأتي:

١.أنه ينتمي إلى الاسم	(قرينة الصيغة)
٢.أنه مرفوع	(قرينة العلامة الإعرابية)
٣.أن العلاقة بينة وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد	(قرينة التعليق)
٤.أنه ينتمي إلى رتبة التأخر	(قرينة الرتبة)
٥.أنّه تأخره عن الفعل رتبة محفوظة	(قرينة الرتبة)

(١) تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها.ـ ط٣.ـ القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨، ص١٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦.أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)

٧.أن الفعل معه مُسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

وبسبب هذه القرائن نصل إلى أن "زيد" هو الفاعل.[١]

ويرى الدكتور تمام حسان أن أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرينة التعليق لأنها:

أ.قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمّل في بعض الأحيان.

ب. إنّ التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنّية التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالتفكير النحوي وتخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج.

ج. إن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، وما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس في صعوبة الإعراب أحياناً، فإن معنى ذلك أن من الصعب عليهم أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية، وهي أم القرائن النحوية جميعاً.[٢]

ج. الربط بين الإعراب والمعنى

يعتبر الدكتور تمام حسان الإعراب فرع المعنى، وله قيمة في الدلالة عليه، ويفرّق في هذا الشأن بين المعنى الوظيفي والمعنى الدلالي، فإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، ذلك أن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق؛ يقول: " والذي يؤدي إلى هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي، فكوّنا نسقاً نطقياً من صورة بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن أن نعرب هذا النسق النطقي، فمثلاً يمكننا أن نحافظ على مظهر العلاقات النحوية في نص ما دون أن يرقى هذا النص إلى الجملة العربية بأية صور من الصور.[٣]

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية...، ص١٨١.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❑ وحتى يثبت الدكتور حسان ما ذهب اليه، استعان بالمثال التالي:

قاصَ النّجينُ شِحالَه بتَريسه ال فاخي فَلَمْ يسْتِفْ بطاسيةِ البَرَنْ [1]

وأعربه على الشكل التالي:

قاص : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب

النجينُ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة

شحال : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الهاء : مضاف إليه مبني على الضم في محل جر

الباء : حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب

تريس : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الهاء : مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر

الفاخي : نعت (لتريس) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل

الفاء : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب

لم : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب

يستف : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو)

الباء : حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب

طاسية : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة

البرن : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الروى. والبيت من الكامل وهو مستوف للمطالب الشكلية حتى من الناحية العروضية. [2]

❑ ويعلّق الدكتور على هذا النوع من الإعراب قائلاً:

" هذا الإعراب الكامل التفاصيل يبيّن إلى أي حد نستطيع الاتكال في التحليل اللغوي على ما أطلقنا عليه اصطلاح " المعنى الوظيفي". فهذا المعنى الوظيفي يحدد الفهم صوتياً من

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية...، ص١٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث إنّ الحرف مقابل استبدالي، وصرفياً من حيث أن المبنى إطار شكلي يتحقّق بالعلامة، ونحوياً من حيث أن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص. أمّا ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام أي المعنى الدلالي الكامل، فذلك مالا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط.[1]

وليس بالإمكان المرور على ما أورده الدكتور تمام حسان في قضيّة الرّبط بين الإعراب والمعنى مرور الكرام؛ وذلك للأسباب التالية:

١. ليس واضحاً للمتلقّي ما أورده الدكتور حسّان بشأن تقسيم المعنى إلى معنى وظيفي ومعنى دلالي، واختصاص حركات الإعراب بالدلالة على المعنى الوظيفي فحسب، فمن المعروف أن المعنى لا يتجزأ بهذه الصورة، وإن كان الدكتور حسّان قد استفاد من منهجيات النظريات المعاصرة في التحليل الأدبي كالبنيوية والإسلوبيّة وغيرهما، فالمعروف أن هذه النظريات تتخذ من الأسلوب التركيبي أو من النحو عموماً جسراً مهماً لفهم النص وتحليله، والوصول بالتالي إلى العناصر الأساسية التي يمكن أن تندرج تحت ما يُسمّى علم الدلالة.

٢. ليس من المعهود أن يلجأ الباحث إلى أمثلة متخيّلة، ومن خارج الإطار المعجمي للغة، بغية الوصول إلى مخرجات أراد لها الدكتور حسّان أن تشكّل دعائم لنظرية جديدة أو بديلة في النحو العربي.

٣. إن المثال المُعرب الذي أورده الدكتور حسّان يظلّ قاصراً في الدلالة على أن الحركات الإعرابية فرع المعنى فحسب، إذ إنّ الحركات الإعرابية في المثال المذكور والتي جاءت أثراً للعوامل اللفظية، تدل على كثير من المعاني في مثال لا معنى له، ومن هذه المعاني التي أوردها الدكتور من خلال تقنيات إعرابه:

أ. تمييز الفاعل من المفعول به

ب. تمييز المضاف من المضاف إليه

ج. تمييز حروف العطف من حروف الجزم

د. تمييز الصفة من غيرها

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية... ، ص ١٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإذا كان للحركات الإعرابية كل هذه الدلالات، فهي بالتالي أكبر من فرع المعنى

د. التعرّض لبعض الآراء النحوية في نظرية العامل

أوجز الدكتور تمام حسّان مفهوم نظرية العامل، وتطرق إلى كلام النحاة فيها، يقول: " ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط "التعليق"، وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألّفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظياً أو معنوياً، ووصل به بعضهم إلى مائة عامل، وتناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح، ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يُقم مقام العامل فهماً آخر لهذه العلاقات غير قوله أن العامل هو المتكلم؛ فجعل اللغة بذلك أمراً فردياً يتوقف على اختيار المتكلم، ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخصّ خصائصها".[1]

وتعرض أيضاً لمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في تفسيره اختلاف العلامات الإعرابية، فنراه يقول في هذا الصدد: " ولإبراهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية قال فيها إن الحركات ذات معان محددة، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفة، ولكنه اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات،وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه إذا وضعناه في ضوء ما ذكرنا منذ قليل عندما ذكرنا القرائن المختلفة التي أعانتنا على إعراب" ضرب زيدٌ عمراً"، حيث رأينا أن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقّف عليها فهم الإعراب الصحيح. بل لقد عرفنا أيضاً أن الإسناد نفسه قرينة من القرائن المعنوية، فيعُتبر هو نفسه كالضمة صاحب دلالة معينة على الإعراب الصحيح"[2].

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية..، ص١٨٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❑ يبدو أن الدكتور تمام حسان يرمي من كلامه هذا إلى أمرين:

أ. الإشارة إلى عدم قناعته بالعوامل اللفظية من حيث أنها سبب لوجود العلامات الإعرابية في السياق اللغوي.

ب. الإشارة إلى قصور المحاولات النقدية السابقة خصوصاً وأنها لا تتفق مع آرائه النحوية المتمثّلة في نظريّة "القرائن".

واللافت للانتباه أن تعليق الدكتور على آراء عبد القاهر الجرجاني في هذا الأمر اتخذ مساراً اخر؛ فقد وصفها بالمحاولة الأذكى، خصوصاً وأنها تقترب من آرائه في تفسير العلاقات السياقية، قال: " ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح "التعليق"، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان " النظم"، ولكن عبد القاهر أورد في هذه الدراسة أربعة مصطلحات هي:

١. النظم

٢. البناء

٣. الترتيب

٤. التعليق[1]

ويعلّق الدكتور تمام حسان على هذه الآراء ليصل في النهاية إلى نقطة التقاء بينه وبين الجرجاني، قائلاً:

❑ " ولنا على ذلك تعليقات:

١. أن النظم كما فهمه عبد القاهر هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لا بناء الكلمات في صورة جملة .

٢. أشار عبد القاهر إلى ما سماه : " الفروق"، وهي إشارة ذكية إلى ما شرحناه من أمر القيم الخلافية أو المقابلات بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى.

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية...، ص١٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. في قوله: " موقع بعضها من بعض" إشارة إلى ما اشتهر في عرف النحاة باسم "الرتبة".

٤. في قوله: " واستعمال بعضها مع بعض" إشارة إلى التضام، وهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى واستدعاؤها اياها، وسنعده من القرائن اللفظية.

وأما " البناء" فأنا افهم من عرض عبد القاهر للموضوع انّه جعله للمباني بحسب المعاني النحوية (الوظيفية) كأن تبني لمعنى الفاعلية "مبنى" هو الاسم المرفوع في بعض المواطن، أو ضميراً متصلاً في موضع آخر، وضميراً مستتراً في موضع ثالث. فالبناء كما أفهمه عنه هو اختيار المباني التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني النحويّة، وبوضع فكرة "النظم" بازاء فكرة "البناء" يكون عبد القاهر قد عبّر عن الارتباط بين المعنى والمبنى كما عرضنا فهمه في هذا الكتاب".[1]

يتضح من هذا أن الدكتور تمام حسان انتقى من عبارات الجرجاني ما يناسب رأيه، وما يدعم عناصر نظريّته التي أرادها بديلاً لنظرية العامل، ولكنه نسي أو تناسى مايلي:

أ. لا يمكن قبول وصف كلام الجرجاني "بالمحاولة" ومقارنته بمحاولتي ابن مضاء، وإبراهيم مصطفى؛ فهو ينطلق في كل آرائه من الالتزام التام بقوانين نظرية العامل، وأثر العوامل اللفظية في السياق اللغوي؛ يقول في كتابه: " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجَتْ، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه؛ فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق... هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع في حقّه".[2]

ب. إنّ كلام الجرجاني بخصوص المصطلحات التي ذكرها الدكتور تمام حسّان، (النظم، البناء، الترتيب، التعليق)، لا أرى أنّ له علاقة بنظرية العامل أو بالحركة الإعرابيّة، فهي

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية..، ص١٨٧.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٦٤-٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تندرج تحت إطار بلاغي، وتوضّح أساليب اختيار اللفظة المناسبة لتكون في مكانها المناسب في السياق في ظل ظروف كلامية يقتضيها السياق ومراعاة مقتضى الحال؛ يقول تحت فصل " مزايا النظم بحسب المعاني والأغراض: " .. ثم اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها[1]،ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض، تفسير هذا أنه ليس إذا راقك التنكير في "سؤدد" من قوله[2]" تنقل في خلقي سؤدد"، وفي "دهر" من قوله "فلو إذ نبا دهر" فانه يجب أن يروقك أبداً وفي كل شيء. ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يُسمّ فاعله في قوله " وأنكر صاحب" فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا، بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم".[3]

هـ. شرح معالم النظرية البديلة

ما يهمنا في هذا الأمر هو أن الدكتور تمام حسان وضع نظرية العامل والعلامات الإعرابية في أضيق الحدود، يقول: " ذكرنا من قبل أن الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى، وأنّ الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى في التحليل؛ لأنها مسالة تعرّف تعتمد على الإدراك الحسي بواسطة السمع أو البصر كما تتعرف على فلان بواسطة حضوره أمامك".[4]

أما فهم النص - كما يرى الدكتور - والموصل إلى تحديد المبنى، فيتم عبر قرينتين أساسيتين:

أ. القرنية المعنوية، وتقسم على النحو التالي: [5]

---

(١) الضمير يعود لمعاني النحو أو للفروق والوجوه التي أشار إليها، وهي: التعريف والتنكير والتقديم والتأخير..الخ (المرجع نفسه، ٦٩)

(٢) القول لإبراهيم بن العباس (المرجع نفسه، ص٦٨).

(٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٧٠.

(٤) تمام حسان، اللغة العربية..، ص١٩١.

(٥) المرجع نفسه، ص١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
١. التعدية	المفعول به
٢. الغائية	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن.. الخ
٣. المعيّة	المفعول معه والمضارع بعد الواو
٤. الظرفية	المفعول فيه
٥. التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
٦. الملابسة	الحال
٧. التفسير	التمييز
٨. الإخراج	الاستثناء
٩. المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

ب. القرينة اللفظية . وهذه أقسامها: [1]

١. العلامة الإعرابية

٢. الرتبة

٣. الصيغة

٤. المطابقة

٥. الربط

٦. التضام

٧. الأداة

٨. النغمة

❑ **وبشأن العلامة الإعرابية، يقول الدكتور تمام حسان مايلي:** [2]

١. لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة؛ فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل.

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية، ص٢٠٥

(٢) المرجع نفسه،ص ٢٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حيث يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب.

٣. إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا بد من تضافرها مع القرائن الأخرى.

❑ ٩. أهمية ما نراه في أفكار الدكتور تمام حسان مايلي:

١. من الواضح أن هناك تبايناً حاداً في الأهداف بين نظرية العامل وبين محاولة الدكتور حسان؛ فالعامل عند النحاة - كما سبق وأن ذكرنا - هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، أي هو المنشئ الموجد لأمرين: الحالة الإعرابية، والعلامة الدالة عليها، والهدف العام من وراء ذلك كله هو ضبط اللغة، ومنع اللحن على السنة متكلميها، أو على السنة من يرغبون في تعلّمها، أمّا محاولة الدكتور تمام حسان فهي تهدف - كما قال - إلى فهم النص من خلال النظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة ليتم الوصول بعد ذلك إلى تحديد المبنى، ثم القفز من المبنى إلى المعنى من خلال ما أطلق عليه القرائن اللفظية والمعنوية.

٢. إذا كان الهدف من الدراسات النحوية الحديثة هو تيسير النحو أو تخليصه من الشوائب، فإن محاولة الدكتور تمام حسّان تسير في عكس هذا الأمر؛ فإذا أراد شخص أن يستدلّ على الفاعل في سياق ما، فعليه أن يمر في سلسلة من العمليات الذهنية تفرضها عليه متابعة القرائن المختلفة (الصيغة، العلامة الإعرابية، التعليق، الرتبة، المطابقة)، بينما الأمر في نظرية العامل لا يتطلب اكثر من النظر إلى العلامة الإعرابية، أو موقع الكلمة من العامل اللفظي ذات العلاقة.

٣. يعتقد الدكتور تمام حسّان أنه من الممكن القيام بالإعراب وتحديد المعنى الوظيفي بغياب المعنى المعجمي، وذلك بالاعتماد على قرائن التعليق اللفظية والمعنوية، وهذا أمر نتحفّظ عليه كثيراً؛ لأن الإعراب معناه تحليل الجملة، وإعراب الكلمة يصوّر علاقتها بغيرها من الكلمات في الجملة، فكيف نفهم هذه العلاقة دون فهم المعنى المعجمي أولاً؟ وإذا عدنا إلى قرائن التعليق المعنوية الدالة على الإعراب، وجدنا أنها لا تدرك إلا بعد معرفة المعنى المعجمي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للكلمات، فإذا قلنا: قام زيد، فلا تدرك علاقة الإسناد بين (قام) و(زيد) إلا بعد معرفة معنى الكلمتين المذكورتين، ثم أن الجرجاني نفسه وهو صاحب مصطلح "التعليق"، كان يرى أن هذا التعليق لا يتم إلا بناء على فهم المعنى، يقول: " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وإذا كان كذلك فيجدر بنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله".[1]

٤.تمتاز محاولة الدكتور تمام حسان عن غيرها من المحاولات الحديثة في أنها لم تُسقط في اعتبارها نظريّة العامل كلّياً، فهو يعترف بالعلامات الإعرابية ويعتبرها فرع المعنى، وإن لم يكن قد قدّم تفسيراً مقنعاً لاختلاف الحركات الإعرابية. ونحن نرى أن محاولته هذه دليل إدراكه التّام بقصور نظرية العامل في تفسير الظاهرة اللغوية، ورغم أنّ هذه المحاولة تضع حلولاً مرضية لتجنّب ظاهرتي التأويل والتعليل في النحو العربي، إلا انّه من الصّعب قبولها بديلاً لنظرية العامل؛ خصوصاً وانّ القرائن اللفظية والمعنوية التي تعتمد عليها بحاجة ماسّة إلى التعديل والتطوير في مجال مفهوم القرائن وتباينها وتداخل بعضها مع البعض الآخر. ونحن نرى أن هذا يؤدي إلى التعقيد في فهم النحو بدلاً من التيسير، بمعنى أن العامل النحوي أسهل على متعلم النحو مما طرح النقاد من قدامى ومحدثين. وعليه فمن أراد أن يطرح بديلاً لنظرية العامل لا بدّ أن يقدّم ناسخاً معقولاً.

(١) عبد القاهرة الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

خاتمة الفصل الرابع

تبيّن لنا من خلال ما أوردناه في هذا الفصل أنّ الحركة النقديّة للعوامل اللفظيّة كانت قويّة في الماضي والحاضر، وكانت متباينة، أيضاً في الماضي والحاضر؛ فلا يكاد روّادها يتفقون في منهجيتهم على شيء إلا في القليل النّادر. وقد انطلقت البدايات من أحضان نظريّة العامل نفسها؛ فساند البعض الأصول العامّة للنظرية في كلا المدرستين، وتركزّت توجهّاتهم النقدية في الأمور التالية:

أ. الاعتراض على التصنيف النحوي لبعض العوامل اللفظية؛ فعدّ بعضهم كان وأخواتها حروفاً لا أفعالاً.

ب. الاعتراض على بعض مسبّبات العلامات الإعرابية في سياقات لغوية معينة، ويندرج تحت هذا إبدال العامل اللفظي بالعامل المعنوي.

ج. التّنبيه على أنّ العوامل اللفظية هي عوامل معنويّة في الأصل، والقول بلفظيّتها إنما هو على سبيل التركيب، خصوصاً وأنّها تكشف عن اقتران الحالة الإعرابية بلفظ.

ثم جاء الوقت الذي أنكر فيه بعض القدماء أثر العوامل اللفظيّة في السياق اللغوي، وأبرز ما تكلّموا فيه مايلي:

أ. إنكار دلالة الإعراب على المعنى.

ب. حصر وظيفة العلامات الإعرابية في وصل الكلام والتخلّص من الوقف.

ج. الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة.

د. الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات.

❑ **أمّا المحاولات النقدية الحديثة، فنرى فيها التباين من خلال أمرين:**

الأمر الأوّل، ويطالعنا فيه الإنكار التام للعوامل اللفظية، ولعملها في السّياق اللغويّ، وقد ترتّب على هذا مايلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. البحث عن وظائف أخرى للعلامات الإعرابية؛ فذكر بعضهم أنّ الضّمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبّة.

ب. إنكار دلالة العلامات الإعرابيّة على بعض المواقع في السّياق اللغوي كالفاعليّة والمفعوليّة.

ج. اللجوء إلى غرائب التأويل والتقدير عند الاصطدام بالواقع اللغوي، حتى زعم أحدهم أن (اسم إنّ) حقّه الرفع.

د. حصر وظيفة الإعراب، عند البعض، في وصل الكلمات.

هـ. الاستعانة بأمثلة افتراضيّة ساذجة لتبرير الاستغناء عن ظاهرة الإعراب في اللغة.

الأمر الثاني، ويطالعنا فيه الإنكار الجزئي لنظريّة العامل، والاعتراف بقدرة العلامات الإعرابية في الدّلالة على بعض المعاني الوظيفيّة في السياق، كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وقد ترتّب على هذا مايلي:

أ. الاعتراف بقصور نظرية العامل في تعاملها مع كثير من الظواهر اللغويّة.

ب. تقسيم المعنى إلى قسمين: وظيفي، ودلالي، واختصاص العلامات الإعرابيّة بالمعنى الوظيفي، حيث صار بالإمكان تحديد المعنى الوظيفي بغياب المعنى المعجمي.

ج. الاستعانة ببعض أقوال السلف في محاولة تشكيل نظرية نحوية حديثة يمكنها أن تسدّ النقص الحاصل من جرّاء الاعتماد المطلق على نظريّة العامل.

☐ **والذي يمكن تبيّنه من منهجيات الحركة النقدية، قديمها وحديثها، مايلي:**

أ. عدم القدرة على بلورة تفسير مقنع لاختلاف الحركات الإعرابية.

ب. قصور مقترحات الناقدين في بلورة نظرية بديلة لنظرية العامل يمكنها أن تساعد في تيسير النحو، وضبط اللغة، واحتواء كافة الظواهر اللغويّة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة العامّـــة

❑ أوحت لنا هذه الدّراسة من خلال فصولها الأربعة بمايلي:

١.تزامن ظهور نظريّة العامل مع البدايات الأولى لنشأة النّحو العربي، وانطلقت أهدافها من أهدافه التي تتمحور حول الحفاظ على سليقة المتكلم، ومنع شيوع اللحن على ألسنة أهل اللغة، وعلى ألسنة من يريدون تعلّمها، وقد ساعدت البيئة العقليّة والفلسفة الكلامية التي كانت سائدةً آنذاك على صياغة أحكام هذه النظريّة، ووضع مصطلحات خاصة بها لا زالت متداولة حتى اليوم دون تبديل أو تغيير.

٢.تشكّل العوامل اللفظيّة العمود الفقري لنظريّة العامل، والقول بالعوامل المعنويّة ما جاء إلا لتفسير الحركة الإعرابيّة لبعض المركّبات حين لم يسعفهم السّياق في العثور على عامل لفظي واضح ومتّفق عيه.

٣.انطلقت فلسفة النظريّة من ثنائية عجيبة اتخذ فيها الفعل حيّزاً ملموساً، وكان أبرز مظاهرها مايلي:

أ. العامل والمعمول. فكلّ علامة إعرابيّة لابدّ لها من عامل سواء كان هذا العامل لفظيّاً مذكوراً، أو لفظيّاً محذوفاً، أو معنوياً.

ب. العامل هو المنشئ الموجد لشيئين اثنين: الحالة الإعرابيّة والعلامة الدالة عليها.

ج. الفعل والاسم. فالأفعال هي الأصل في العمل، وبقيّة العوامل محمولة عليها، وهي تعمل في الأسماء مُقدّمة عليها ومتأخّرة عنها، في حين يُعدّ الاسم أكثر تحمّلاً للمعاني، وأكثر تعبيراً عنها؛ فهو الذي يعبّر عن الفاعلية والمفعولية والاستثناء والحال وما إلى غير ذلك.

د. الفعل والفعل. الأفعال ليست سواء في القوة فمنها الضّعيف الذي لا يقوى على نصب المفعول به، ومنها القويّ الذي يتعدّى المفعول الأول إلى ثانٍ وثالث.

هـ. الفعل والحرف. حيث لجأ النحاة إلى فكرة الشّبه بين الفعل والحرف لتسويغ عمل بعض الحروف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و. الإعراب الظاهر والإعراب المقدّر. فالأوّل يكون عندما تظهر العلامة الإعرابيّة على آخر الكلمة المعنيّة، بينما يكون المقدّر حين يتعذّر ظهور العلامة الإعرابيّة على آخر الكلمة لأسباب صوتية أو صرفية، كأن نقول: جاء فتيٌ، ومررت بفتيٌ.

٤.نظر النحاة إلى العامل على انّه قوة خفيّة تؤثّر فيما بعدها، وظلّ هذا الاعتقاد سائداً إلى أن جاء اللغوي المشهور ابن جني، وصرّح بأنّ العامل الحقيقي هو المتكلّم، وما العوامل اللفظيّة في الأصل إلا عوامل معنويّة، والقول بلفظيّتها إنما هو لخدمة أغراض تركيبيّة خصوصاً إنها تكشف عن اقتران الحالة الإعرابية بلفظ.

٥.سيطرت نظريّة العامل على تفكير النحاة الأوائل سيطرة تامّة، وبدت جميع محاولاتهم لتفسير الظواهر اللغويّة تندرج ضمن إطار فهمهم العلائقيّ للعامل والمعمول، وحين اصطدموا بواقع لغوي لا تغطية العوامل اللفظية تغطية كاملة، بانت خلافاتهم، وركبوا موجة من التقدير والتأويل ألقت بظلالها على نظريّة العامل، وزرعت نوعاً من الفوضى والشك في قوانينها، الأمر الذي سهّل على بعض المتأخرين من النحاة، من أمثال قطرب وابن مضاء أن يعلنوا ثورتهم على هذه النظريّة، فأنكروا دلالة الإعراب على المعاني، وحصروا وظائف العلامات الإعرابية في وصل الكلام والتخلص من الوقف، وقد تم هذا الأمر دون أن يتمكّن هؤلاء من الإتيان بنظرية بديلة يمكنها أن تعالج بنود الخلل الذي كشفوه.

٦.أمّا بشان من اتّجه إلى نقد النظرية في العصر الحديث، فقد نادى أغلبهم بهدم نظرية العامل من أساسها، ومالوا إلى إلغاء ظاهرة الإعراب في العربيّة، مستندين في ذلك إلى أصوات معاصرة تنادي بضرورة تيسير النحو، وتخليصه من الشوائب التي علقت به على مدى قرون من الزمن، ولكنّ هؤلاء كسابقيهم، عجزت مقترحاتهم عن الوصول إلى إيجابيات تُذكر، بل على العكس من ذلك، رأينا بعضهم يلجأ إلى غرائب التأويل والتقدير حتى زعم أحدهم أنّ "اسم إنّ" حقّه الرفع.

وبناء على ما سبق، تبقى نظريّة العامل هي الأقوى في السّاحة النحوية قديماً وحديثاً، رغم اعترافنا بقصورها في تغطية كثير من الظواهر اللغوية، ونرى أنها بحاجة لمزيد من الدراسات التي يمكن أن تبرز أو توضّح مايلي:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١.ميادين اتفاق واختلاف النحاة في العوامل اللفظية.

٢.حجم التغطية التي توفّرها العوامل اللفظية للنص اللغوي من خلال تفسيرها لكافة الحركات الإعرابية في نصٍّ ما.

٣.العلاقة بين قوانين نظرية العامل وقوانين علم البلاغة.

٤.مدى استفادة نظرية العامل من القوانين الصوتية والصرفية.

٥.مدى قدرة نظرية العامل في ضبط لغة المتكلّم باللغة العربيّة الفصحى.

٦.العلاقة بين العوامل اللفظية والمعنويّة.

٧.هل يمكن أن تنجح المحاولات النقدية المعاصرة في طرح بديل أفضل لنظرية العامل؟

نرجو أن نكون بهذا الجهد قد أسهمنا بشيء يفيد العربية ودارسيها، كما نرجو أن تنال هذه الدراسة قبولاً عند كل من تُتاح له فرصة الاطلاّع عليها.

والله الموفق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

أ. الكتـــب

١. ابن جني (أبو الفتح عثمان).ـ **الخصائص**؛ تحقيـق محمـد علـي النجـار.ـ الطبعـة الرابعـة.ـ القاهرة، بغداد: الهيئة المصرية العامة للكتاب، آفاق عربيـة، ١٩٩٠، الجـزء الأول، الجـزء الثاني.

٢. ابن جني (أبو الفتح عثمان).ـ سر صناعة الأعراب؛ تحقيق مصطفى السقا ورفاقـه.ـ الطبعـة الأولى.ـ لا مكان: لا ناشر، ١٩٥٤، الجزء الأول.

٣. ابن جني (أبو الفتح عثمان).ـ **اللمع في العربية**؛تحقيق فـائز فـارس.ـ الكويـت: دار الكتـب الثقافية، ١٩٧٢.

٤. ابن خلدون (عبد الرحمن).ـ **مقدّمـة العلامـة ابـن خلـدون**.ـ الطبعـة الرابعـة.ـ بـيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٧٨.

٥. ابن السرّاج (محمد بن السرّي).ـ **الأصول في النحو**؛ تحقيق عبـد الحسـين الفتلـي.ـ الطبعـة الأولى.ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

٦. ابن سلام (أبو عبدالله محمد).ـ **طبقات فحول الشعراء**؛ شرح وتحقيق محمود محمّد شـاكر.ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٠، الجزء الأوّل.

٧. ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الحمداني المصري).ـ **شرح ابن عقيـل**، ومعـه كتاب منحة الجليـل بتحقيـق وشـرح ابـن عقيـل لمحمـد محـي الديـن عبدالحميـد.ـ الطبعـة الثانية.ـ لا مكان: دار الخير، لا تاريخ، الجزء الأوّل.

٨. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم).ـ **لسـان العـرب**.ـ لا طبعـة .ـ بـيروت: دار صادر، لا تاريخ، مجلد ١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩. ابن هشام (أبو عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري).ـ **شرح قطر الندى وبلّ الصّدى**؛ حقّقه وشرح معانيه وأعرب شواهده محمد خير طعمة حلبي.ـ الطبعة الثانية.ـ بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧.

١٠. ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري).ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**؛ تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله؛ مراجعة سعيد الأفغاني.ـ الطبعة الأولى.ـ دمشق: دار الفكر، ١٩٦٤، الجزء الأول.

١١. إبن يعيش (موفق الدين علي بن يعيش).ـ **شرح المفصّل**.ـ بيروت عالم الكتب، ١٩٧٢، الجزء الأول.

١٢. أبو حيّان التوحيدي.ـ **الإمتاع والمؤانسة**؛ صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين.ـ لا طبعة.ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، لا تاريخ.

١٣. أبو خيارة (عزين).ـ **الشامل في قواعد اللغة العربية**.ـ الطبعة الأولى.ـ عمان: لا ناشر، ١٩٩٣.

١٤. أبو الطيّب اللغوي.ـ **مراتب النحويين**؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.ـ الطبعة الثانية.ـ القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٤.

١٥. الإسفراييني (عصام الدين).ـ **شرح الفريد**؛ ضبط نصّه وحققه وعلّق عليه نوري ياسين حسين.ـ مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٥.

١٦. الأفغاني (سعيد).ـ **في أصول النحو**.ـ الطبعة الثانية.ـ دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.

١٧. الإستراباذي (رضيّ الدين محمد بن الحسن).ـ **شرح شافية ابن الحاجب**.ـ لا طبعة.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.

١٨. الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله).ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**.ـ قدّم له ووضع هوامشه حسن حمد.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٨، الجزء الأوّل، الثاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩. أنيس (إبراهيم).ـ **من أسرار اللغة**.ـ الطبعة الخامسة.ـ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٧٥.

٢٠. أيوب (بعد الرحمن محمد).ـ **دراسات نقدية في النحو العربي**.ـ لا طبعة.ـ الكويت: مؤسسة الصباح، لا تاريخ.

٢١. بشر (كمال محمد).ـ **علم اللغة العام: الأصوات**.ـ الطبعة الأولى.ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

٢٢. الجرجاني (عبد القاهر).ـ **دلائل الإعجاز في علم المعاني**.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

٢٣. الجرجاني (عبد القاهر).ـ **العوامل المئة** " ضمن كتاب **مجموع في مختلف العلوم والفنون**".ـ الدوحة: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨١.

٢٤. الجرجاني (عبد القاهر).ـ **المقتصد في شرح الإيضاح**؛ تحقيق كاظم بحر المرجان.ـ بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، (سلسلة كتب التراث؛ ١١٥)، المجلد الأوّل.

٢٥. حسّان (تمام).ـ **اللغة العربيّة معناها ومبناها**.ـ الطبعة الثالثة.ـ القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨.

٢٦. حمزة (محمد بن محمد ديب).ـ **حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب**.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت، دمشق: دار قتيبة، ١٩٩١.

٢٧. دمشقيّة (عفيف).ـ **تجديد النحو العربي**.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: لا ناشر، ١٩٧٦.

٢٨. الراجحي (عبده).ـ **التطبيق النحو**.ـ لا طبعة.ـ الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.

٢٩. الراجحي (عبده).ـ **النحو العربي والدرس الحديث**.ـ لا طبعة.ـ بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

٣٠. الرعيض (عبد الوكيل عبد الكريم).ـ **ظاهرة الإعراب في العربيّة**.ـ الطبعة الأولى.ـ طرابلس (ليبيا): جمعية الدعوة الاسلامية، ١٩٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣١. الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن).ـ **طبقات النحويين واللغويين**؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.ـ الطبعة الثانية.ـالقاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣.

٣٢. الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق).ـ **الإيضاح في علل النحو**؛ تحقيق مازن المبارك.ـ الطبعة الثانية.ـ بيروت: دار النفائس، ١٩٧٨.

٣٣. الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق).ـ **كتاب الجمل في النحو**؛ حققه وقدّم له علي توفيق الحمد.ـ طهران: انتشارات الاستقلال، ١٤١٠هـ.

٣٤. الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق).ـ **اللامات**؛ تحقيق مازن المبارك.ـ الطبعة الثانية.ـ دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥.

٣٥. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر).ـ **الكشّاف عن حقائق التنزيل**.ـ لا طبعة.ـ دار المعرفة للطباعة والنشر، لا تاريخ.

٣٦. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر).ـ **المفصّل في علم العربيّة**.ـ لا طبعة.ـ بيروت: دار الجيل، لا تاريخ.

٣٧. زيدان (جرجي).ـ **تاريخ آداب اللغة العربيّة**.ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٩٢، الجزء الأوّل.

٣٨. السامرائي (إبراهيم).ـ **فقه اللغة المقارن**.ـ الطبعة الثانية.ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨.

٣٩. السامرائي (فاضل صالح).ـ **معاني النحو**.ـ الطبعة الأولى.ـ عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، الجزء الأول، الثاني، الثالث، الرابع.

٤٠. السرطاوي (معاذ).ـ **إبن مضاء القرطبي وجهوده النحوية**.ـ الطبعة الأولى.ـ عمّان: دار مجدلاوي، ١٩٨٨.

٤١. سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر).ـ **الكتاب**؛ تحقيق عبد السلام هارون.ـ الطبعة الثالثة.ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣، الجزء الأول، الثاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٢. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن).ـ **الأشباه والنظائر في النحو**؛ تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: المكتب العصريّة، ١٩٩٩، الجزء الثاني.

٤٣. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن).ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.ـ لا طبعة.ـ بيروت: المكتبة العصرية، لا تاريخ.

٤٤. الشايب (فوزي حسن).ـ **محاضرات في اللسانيات**.ـ الطبعة الأولى.ـ عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٩.

٤٥. عرفه (محمد أحمد).ـ **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**.ـ لا طبعة.ـ لا مكان: لا ناشر، لا تاريخ.

٤٦. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين).ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**؛ تحقيق غازي مختار طليمات.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥، الجزء الأول.

٤٧. عمر (أحمد مختار وآخرون).ـ **النحو الأساسي**.ـ الطبعة الأولى.ـ الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

٤٨. عواد (محمد حسن).ـ **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**.ـ الطبعة الأولى.ـ عمان: دار الفرقان، ١٩٨٢.

٤٩. العيني (محمود بن احمد).ـ **وسائل الفئة في شرح العوامل المائة**؛ دراسة وتحقيق خالد عبد الحميد أبو جندية.ـ الطبعة الأولى.ـ القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٩٢.

٥٠. الغلاييني (مصطفى).ـ **جامع الدروس العربيّة**.ـ الطبعة الثالثة والثلاثون.ـ بيروت: المطبعة العصرية، ١٩٩٧، الجزء الأوّل.

٥١. الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد).ـ **معاني القرآن**.ـ الطبعة الثالثة.ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٢، الجزء الثالث.

٥٢. الفيروز ابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب).ـ **القاموس المحيط**.ـ الطبعة الثالثة.ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣.

٥٣. **القرآن الكريم**.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٤. القرطبي (ابن مضاء).ـ **كتاب الردّ على النحاة**؛ تحقيق الدكتور شوقي ضيف.ـ لا طبعة.ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

٥٥. القوزي (عوض محمد).ـ **المصطلح النحوي نشأنه وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري**.ـ الطبعة الأولى.ـ الرياض: جامعة الرياض، ١٩٨١.

٥٦. الكشو (صالح).ـ **مدخل في اللسانيات**.ـ طرابلس (ليبيا): الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.

٥٧. المخزومي (مهدي).ـ **في النحو العربي**.ـ بغداد: دار الجاحظ، ١٩٨٠.

٥٨. المرادي (الحسن بن قاسم).ـ **الجنى الدّاني في حروف المعاني**؛ تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.

٥٩. المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران).ـ معجم الشعراء.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.

٦٠. مصطفى (إبراهيم).ـ **إحياء النحو**.ـ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف، ١٩٥٩.

٦١. الملخ (حسن سعيد).ـ **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**.ـ الطبعة الأولى.ـ عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠.

٦٢. النعيمي (حسام).ـ **النواسخ في كتاب سيبويه**.ـ الطبعة الأولى.ـ بغداد: دار الرسالة للطباعة، ١٩٧٧.

٦٣. الهلالي (هادي عطية).ـ **نظريّة الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً**.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦.

٦٤. يعقوب (إميل بديع).ـ **المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة**.ـ الطبعة الأولى.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.

٦٥. يوسف (مجدي إبراهيم) و حجازي (محمود فهمي).ـ **الجهود اللغوية لابن السرّاج: دراسة تحليليّة**.ـ لا طبعة.ـ القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. الرّسائل والأطاريح الجامعية

١. الأنصاري (وليد عاطف).ـ **نظريّة العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً**.ـ مستنسخة.ـ رسالة ماجستير: جامعة اليرموك، كلية الآداب، ١٩٨٨.

٢. حسن (محمد أحمد).ـ **الحركات الإعرابية في اللغة العربية أصالتها ودلالتها**.ـ مستنسخة.ـ رسالة ماجستير: جامعة اليرموك، كلّية الآداب، ١٩٨١.

٣. شحود (حسن عبد الكريم).ـ **نظريّة العامل وتطبيقها عند ابن جني**.ـ مستنسخة.ـ رسالة ماجستير: جامعة تشرين، كلّية الآداب، ١٩٩٧.

٤. صادق (ملاك احمد توفيق).ـ **تقدير المعنى والإعراب في النحو العربي**.ـ مستنسخة.ـ رسالة ماجستير: الجامعة الأردنية، كلّية الآداب، ١٩٩٥.

٥. الملخ (حسن سعيد).ـ **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**.ـ مستنسخه.ـ أطروحة دكتوراه: الجامعة الأردنية، كلّية الآداب، ١٩٩٨.

٦. مهيدات (زين الدين فالح).ـ **قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف**.ـ مستنسخة.ـ رسالة ماجستير: جامعة اليرموك، كلّية الآداب، ١٩٨٤.

٧. موسى (عطا محمد).ـ **الخلاف بين نحاة البصرة**.ـ مستنسخة.ـ رسالة ماجستير: جامعة اليرموك، كلية الآداب، ١٩٨٥.

٨. الورّاق (أبو الحسن محمد).ـ **كتاب العلل في النحو**؛ دراسة وتحقيق مها المبارك.ـ مستنسخة.ـ رسالة ماجستير: جامعة دمشق، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٨.

ج. الدّوريـــــات

١. الشايب (فوزي حسن).ـ **"الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح"**.ـ مجلة الملك سعود، الآداب(١)، مجلد ٣، ١٩٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

This thesis handles within its four units the verbal factors in Arabic syntax. The receiver can be aware of the starting point of the factor theory, and reburies the various divisions of the verbal factors, the relationship between them, the action philosophy of each one, and its influence in the linguistic context.

One of the basic fundamental matters the thesis emerged, the grammarians differences in the verbal factors especially in accordance to the factors of nominative and objectives (dollies) and genitives thesis stressed that such differences are unimportant and they have no influence on the fundamental of the Arabic syntactic rules.

The thesis manipulated the impact of the verbal factors in the syntactic lesson. Through out this, the receiver can comprehend some topics or the syntactic implications in which the factor theory contributed in its beginning or its development.

The most important thing which the thesis showed is the critical points which the verbal factors have been facing through centuries. Th fourth unit explains the main critical ideas and their ability to set up an alternative theory in Arabic syntax.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University